جامعة الوادي

الشهيد حمه لخضر

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

الموضوع:

# مصادر تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

## دراسة قياسية خلال الفترة 1990- 2020

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد كمي

إعداد الطلبة :

مقدم رونق

قادري فتيحة

إشراف الأستاذ:

كدودة عادل

أعضاء لجنة المناقشة :

| الاسم واللقب | الرتبة | الجامعة |
|---|---|---|
| **علي ذهب** | **أستاذ رئيسي** | **جامعة الوادي الشهيد حمه لخضر** |
| **احمد نصير** | **أستاذ ممتحن** | **جامعة الوادي الشهيد حمه لخضر** |
| **عادل كدودة** | **أستاذ مشرف** | **جامعة الوادي الشهيد حمه لخضر** |

**السنة الجامعية : 2022/2021**

# بسم الله الرحمان الرحيم

بداية الشكر والحمد لله جل في علاه فإليه ينسب الفضل كله في الوصول بهذا العمل إلى ما وصل إليه.

بعد ذلك أتوجه إلى أستاذنا الفاضل والمشرف على هذه المذكرة الدكتور:

عادل كدودة

بجميل الشكر ذو المعنى والعرفان ذو الفائدة ، فقد كان جهده مميزا وعطاءه فعالا ، ولولا مثابرته ما تم هذا العمل. فليرعى الله خطاك وليبارك مسعاك بالأجر والثواب.

كما أشكر رفيقة دربي العلمي في هذه المرحلة ، التي وفقني الله في اختيارها كشريكة لانجاز هذه المذكرة فكانت نعم السند ، فشكرا ..... سدد الله خطاك وكلل جهودك بالنجاح.

وأشكر كل من ساعد على اتمام هذا البحث سواء بتسهيل صعب أوتقريب بعيد أوتوضيح غامض من اجل تعبيد السبل للوصول الى المعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث.

**قادري فتيحة**

الحمد لله والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى

إلى درعي الذي به احتميت و أستاذي الأول به اقتديت أبي سندي

**"مقدم محمد البشير "**

إلى التي بحنانها إرتويت وبدفئها احتميت وبنورها إهتديت الغالية أمي

إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها تحت السقف الواحد إخوتي وأخواتي

الى رفيقتي التي قاسمتني هذه اللحظات الفريدة رعاك الله ووفقك وسدد خطاك

الى الدكتور المشرف **"كدودة عادل"** والدكتور **"ريمي عقبة"**، شكرا على مساندتكما لنا أنار الله دربكما وأدامكما شعلة في طريق العلم

إلى كل قسم العلوم الاقتصادية من زميلات وطقم إدارة وجميع من كان ساهرا على تسيير دفعة اقتصاد كمي 2022 جامعة حمه لخضر الوادي

إلى كل طلاب كلية الاقتصاد لجامعة حمه لخضر أرجو ان يكون هذا العمل عونا في أعمال مستقبلية أخرى.

**مقدم رونق**

## المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التنويع الإقتصادي وقياس أثر القطاعات الارتكازية في الاقتصاد الجزائري على الناتج المحلي الاجمالي، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باتباع طريقة منهجية ال ARDL في تقدير مساهمة وأثر القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري خلال سنوات 1990 الى 2020 أي 31 عينة، توصلت هذه الدراسة إلى كون القطاعات الاقتصادية تؤثر بشكل ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي، وأن أهم مصادر التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات هي قطاع الخدمات، الصناعة، الفلاحة، كما اقترحت ضرورة الاهتمام بالاستثمار في القطاعات الفلاحة والصناعة بشكل فعال، كون الجزائر تمتلك طاقات عظيمة في المجالين وللخروج من الاقتصاد الريعي.



**الكلمات المفتاحية : التنويع الاقتصادي، ، القطاعات الاقتصادية، النمو الاقتصادي**


## Sources of diversification of the Algerian economy outside Hydrocarbures in Algeria 1990-2020


This study aims to identify economic diversification and measure the impact of sectors in the Algerian economy on the gross domestic product The study used the descriptive analytical method using the ARDL method to estimate the contribution and impact of economic sectors outside the Hydrocarbures sector on GDP in the Algerian economy during the years 1990 to 2020, i.e. 31 samples, this study found that the economic sectors have a positive impact on GDP The most important sources of economic diversification outside the hydrocarbon sector were the services sector, industry and agriculture, and she suggested the need to pay attention to investment in the agricultural and industrial sectors effectively, as Algeria had great potential in both fields and to exit the rent economy.



**Keywords** : measurement of economic diversification, economic sectors, economic growth.

# فهرس المحتويات

فهرس الحتويات


شكر وتقدير ..... I

الملخص ..... II

فهرس المحتويات ..... III

قائمة الجداول ..... V

قائمة الأشكال ..... VI

قائمة الملحقات..... IVVVI

المقدمة العامة ..... أ

إشكالية الدراسة ..... ب

فرضيات الدراسة ..... ج

مبررات إختيار الموضوع ..... د

دراسات سابقة ..... ه

**الفصل الأول : الإطار النظري للتنويع الاقتصادي.....2**

**المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول التنويع الإقتصادي .....3**

المطلب الأول :مفهوم التنويع الإقتصادي أهدافه ودوافعه.....3

المطلب الثاني :أشكال وأهمية التنويع الاقتصادي.....7

المطلب الثالث :محددات ومؤشرات التنويع الاقتصادي.....9

المطلب الرابع : تجارب الدول الرائدة في التنويع الاقتصادي .....15

**المبحث الثاني :دراسات سابقة حول التنويع الاقتصادي .....19**

المطلب الأول : دراسات وطنية .....19

المطلب الثاني :دراسات عربية .....23

المطلب الثالث :دراسات أجنبية.....26

**الفصل الثاني : إسقاط الجانب النظري على واقع الإقتصاد الجزائري خلال فترة 1990-2020 .....32**

تمهيد .....

**المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.....34**

المطلب الأول : الطريقة المستخدمة في الدراسة.....34

المطلب الثاني :الأدوات الاحصائية والقياسية للدراسة.....38

**المبحث الثاني: بناء النموذج القياسي لحالة الجزائر للفترة 1990 إلى 2020 .....58**

المطلب الأول : تحليل متغيرات النموذج.....58

المطلب الثاني : الدراسة القياسية لأثر القطاعات على الناتج المحلي الإجمالي.....71

المطلب الثالث : النتائج والمناقشة.....83

خلاصة الفصل.....85

الخاتمة.....و

قائمة المراجع.....

الملاحق.....

# قائمة الجداول

## أ. فهرس الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-2) | تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990 - 2020) | 35 |
| (2-2) | تطور القيمة المضافة لقطاع التجارة خلال الفترة (1990 - 2020) | 35 |
| (3-2) | تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة خلال الفترة (1990 - 2020) | 36 |
| (4-2) | تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة (1990-2020) | 36 |
| (5-2) | تطورالقيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية خلال الفترة (1990 - 2020) | 37 |
| (6-2) | تطورالقيمة المضافة لقطاع النقل و الاتصالات خلال الفترة (1990 - 2020) | 37 |
| (7-2) | تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات خلال الفترة (1990 - 2020) | 38 |
| (8-2) | تطور القيمة المضافة لقطاع المحروقات خلال الفترة (1990 - 2020) | 38 |
| (9-2) | نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين PIB للجزائر 1990-2020: | 59 |
| (10-2) | نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة | 73 |

قائمة الأشكال

ب. فهرس الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-1) | gini coefficient | 13 |
| (1-2) | منحنى لسلسلة زمنية لديها مركبة الاتجاه العام | 39 |
| (2-2) | منحنى لسلسلة زمنية لديها مركبة | 39 |
| (3-2) | منحنى السلسلة زمنية لديها مركبة دورية | 40 |
| (4-2) | منهجية مبسطة لاختبار جذر الوحدة | 43 |
| (5-2) | مخطط ملخص للتكامل المتزامن(المشترك) بمنهجية E.G | 53 |
| (6-2) | مخطط لملخص منهجية ARDL | 57 |
| (7-2) | الرسم البياني لنسبة تأثير قطاع التجارة على الناتج المحلي | 61 |
| (8-2) | الرسم البياني لنسبة تأثير قطاع التجارة على الناتج المحلي | 62 |
| (9-2) | الرسم البياني لنسبة تأثير قطاع الفلاحة على الناتج المحلي | 63 |
| (10-2) | الرسم البياني لنسبة تأثير قطاع الصناعة على الناتج المحلي | 65 |
| (11-2) | الرسم البياني لنسبة تأثير قطاع البناء والأشغال العمومية على الناتج المحلي | 66 |
| (12-2) | الرسم البياني لنسبة تأثير قطاع النقل والاتصالات على الناتج المحلي | 66 |
| (13-2) | الرسم البياني لنسبة تأثير قطاع الخدمات على الناتج المحلي | 67 |
| (14-2) | نتائج تقدير مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1990-2020 في الجزائر العنوان | 70 |
| (15-2) | مخطط تفسيري لإختبار طبيعة العلاقة التوازنية | 74 |
| (16-2) | إختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل | 75 |
| (17-2) | نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل للمتغير التابع gdp | 76 |

| | | |
|---|---|---|
| (18-2) | نتائج تقدير معلمات نموذج ألجل الطويل المتغير التابع | 76 |
| (19-2) | اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر نستخدم اختبار (Jarque-bera test ): | 77 |
| (20-2) | نتائج اختبار مضاعف لاجرانج | 79 |
| (21-2) | نتائج اختبار ثبات التباين | 80 |
| (22-2) | اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة(CUSUM) | 80 |
| (23-2) | اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (Squares of CUSUM) | 81 |


ج- فهرس الملاحق :


| رقم الملحق | عنوان الملحق |
|---|---|
| 1 | تغيرات القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية خلال سنوات 1990-2020 |
| 2 | استقرارية سلسلة الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر 1990-2020 |
| 3 | استقرارية سلسلة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة بالجزائر 1990-2020 |
| 4 | استقرارية سلسلة القيمة المضافة لقطاع الصناعة بالجزائر 1990-2020 |
| 5 | استقرارية سلسلة القيمة المضافة لقطاع التجارة بالجزائر 1990-2020 |
| 6 | استقرارية سلسلة القيمة المضافة لقطاع النقل والاتصالات بالجزائر 1990-2020 |

# المقدمة العامة

## أ- توطئة

تعتبر عملية تنويع النشاط الاقتصادي مهمة صعبة لجميع الدول و خاصة الدول المصدرة للنفط، حيث تشكل سياسة التنويع الاقتصادي في الدول الريعية و بالأخص الجزائر، سبيلا آمنا لتحقيق النمو و التنمية المستدامة، و النهوض الاقتصادي الحقيقي، من خلال زيادة الاهتمام بتطوير كل القطاعات الاقتصادية المختلفة و تعزيز مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي و تنويع مصادر الدخل .

و الاقتصاد المتنوع يميل أن يكون أكثر استقرارا و لديه القدرة على خلق فرص العمل. كما انه يقلل من صدمات الأسعار و كذا صدمات الاعتماد على مورد واحد.لان النموذج الاقتصادي الذي يعتمد على مورد واحد هو نموذج اقتصادي غير مستدام .

و قد وضعت معظم الدول قضية التنويع الاقتصادي من ضمن أولوياتها. و ذلك راجع إلى عدة عوامل من ضمنها احتمالية نفاذ الدخل الذي يأتي من مورد واحد،و تقلبات أسعاره و تذبذب الطلب عليه، و لهذا تلجا الدولة الانتقال من النماذج النمو القائمة على الإنفاق الحكومي الممولة بواسطة الإيرادات النفطية و التحول إلى النماذج الجديدة التي تحقق النمو الاقتصادي و تتوفر بها فرص عمل جديدة من خلال تنويع النشاط الاقتصادي في كل القطاعات الاقتصادية : الزراعة، الفلاحة، الصناعة، التجارة، الخدمات، .....الخ .

## ب- إشكالية البحث

إن الاقتصاديات التي تتنوع لديها مصادر الدخل تمتاز بأداء اقتصادي أفضل من تلك التي تعتمد على قطاع واحد في توفير الدخل و تحقيق التنمية المستدامة فالتنويع الاقتصادي أحد العوامل المهمة للنهوض باقتصاد الدول النفطية النامية .

و يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي :

**ماهي أهم مصادر التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر ؟**

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة فيما يلي:

- ما المقصود بالتنويع الاقتصادي ؟
- ماطبيعة العلاقة بين المتغيرات : القيمة المضافة لقطاع الصناعة، القيمة المضافة لقطاع التجارة، القيمة المضافة لقطاع الفلاحة، القيمة المضافة لقطاع الخدمات و الناتج المحلي الاجمالي؟
- إلى أي مدى تساهم القطاعات الصناعة، التجارة، الزراعة، في الناتج المحلي الإجمالي ؟

- ما هي المصادر الأخرى غير قطاع المحروقات التي تساهم في الاقتصاد الجزائري؟
- ما هو واقع التنويع الإقتصادي الجزائري خلال فترة 1990-2020؟

**ت- فرضيات البحث**

- يعتبر التنويع الاقتصادي البديل الأول و ضرورة حتمية للدول النفطية للتقليل من المخاطر الاقتصادية و تصدي للازمات و الصدمات الخارجية .
- وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة .
- يعتبر القطاعين الاقتصادين الفلاحي والخدمي من أهم مصادر التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات .
- تؤثر القطاعات الارتكازية غير قطاع المحروقات بشكل ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي.

**ث- مبررات اختيار الموضوع**

لقد تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب :

- **أسباب موضوعية**: و تتمثل في محاولة إبراز مسار الاقتصاد الوطني بعيدا عن قطاع المحروقات و عرض اهمية موضوع التنويع الاقتصادي في الاقتصاد العالمي في السنوات الاخيرة.
- **أسباب ذاتية:** تكمن في رغبة معالجة موضوع حول التنويع الاقتصادي بالإضافة إلى طبيعة تخصصنا الأكاديمي الذي يدفعنا للبحث و دراسة هذا الموضوع دراسة قياسية لما له صله متينة به .

**ج- أهمية البحث**

تنبع أهمية الدراسة من حداثة المشكلة المعالجة و المتعلقة بمصادر التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر، و التي تسعى هذه الأخيرة لرفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي لتأثيره على مستويات المعيشة و الرفاه في المجتمع و لكي تتمكن الدولة من زيادة مستوى الدخل بعيدا عن المحروقات. و يمكن إجمال أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية :

- أهمية الموضوع في حد ذاته، فمصادر التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات يعد احد أهم المواضيع التي تنال قسطا مستمرا من الدراسة و الاهتمام.

- معرفة أهمية بناء اقتصاد وطني لا يعتمد على النفط الذي تشهد أسعاره تقلبات كبيرة ما يشكل عبئا كبيرا على ميزانية و إيرادات الدولة في حالة انخفاض أسعار النفط .
- يتوافق مع الوضع الاقتصادي الجزائري لان السلطة الاقتصادية حاليا تبحث عن حل لذلك.

**ح- أهداف البحث:**

- التعرف على مصادر التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، من خلال دراسة الإطار النظري للموضوع وعرض المفاهيم و النظريات التي حاولت إعطاء نظرة شاملة عن التنويع الاقتصادي .
- التأكد من صحة الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة .
- التنبيه إلى صعوبة الاعتماد على مورد واحد لتغطية نفقات الدولة الجزائرية.
- إعطاء حلول ممكن و تقديم اقتراحات و توصيات قد تطبق لاتخاذ قرار في المستقبل.
- التعرف على بعض الأدوات الكمية المستخدمة في عملية تفسير النموذج .

**خ- منهج البحث**

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع و الإجابة عن إشكالية البحث، و اختبار صحة الفرضيات نلجأ إلى استخدام منهج من مناهج الدراسة و بالضبط المنهج الوصفي التحليلي، و يظهر المنهج التحليلي في تفكيك موضوع الدراسة إلى مكوناته الأساسية، و المنهج الوصفي فيكمن في الاعتماد على التقارير الإحصائية و المراجع المكتبية التي تخص مصادر التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، و تم الاعتماد كذلك على الدراسة القياسية و المتمثلة في اختبار النماذج الرياضية باستخدام بيانات سنوية التي تغطي الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020 و الاستعانة ببرنامج EViews10 لتقدير و استخراج النتائج و إجراء الاختبارات اللازمة و تتمثل في اختبارات الاستقرارية و اختبارات التكامل المشترك في الفصل الأخير .

**د- هيكل البحث**

للاجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية للبحث و التأكد من صحة الفرضيات، تم تقسيم الدراسة حسب منهجية IMRAD إلى فصلين : حيث الفصل الأول الإطار النظري لتنويع الاقتصادي، و الفصل الثاني يشمل الدراسة التطبيقية يتقدم الفصلين مقدمة عامة و يليهما خاتمة عامة .

الفصل الأول و تم تقسيمه إلى مبحثين، في المبحث الأول تطرقنا إلى أهم المفاهيم الأساسية حول التنويع الاقتصادي، أما المبحث الثاني تناولنا أهم الدراسات السابقة الوطنية، العربية والأجنبية .

أما الفصل الثاني تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول بعنوان الطريقة و الأدوات المستخدمة للدراسة و المبحث الثاني تناول الدراسة القياسية وبناء النموذج القياسي .

# الفصل الأول :

## الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

## تمهيد :

في السنوات الأخيرة، شهدت العديد من الدول المصدرة للنفط والغاز أزمات إقتصادية كانت أشدها حدة أزمات إنهيار أسعار النفط وكذا الغاز، مما دفع بعضها الى الإستدانة، والبعض الآخر إلى إنهيار بنيتها الإقتصادية، من بين هذه الدول وطننا الجزائر، حيث فشلت معظم محاولاتها في تبني سياسات تنموية تدفع بها إلى إقتصاد أكثر قوة، فقد خلفت هذه المشاكل آثارا طويلة المدى ألحقت الضرر بشتى قطاعات هذه الدول وأعاقت محاولاتها للتوجه إلى التنمية. وكخطوة لعلاج هذه الاختلالات في الإقتصاديات النفطية، تبين أن التنويع الإقتصادي هو حل من حلول مشاكل هذه الاقتصاديات، حيث يجب عليها إحداث تغييرات جذرية في هيكلها الإقتصادي. وهذا ما سنقوم بدراسته في هذا الفصل، حيث سنقوم بالإحاطة بالمفاهيم الأساسية للتنويع الإقتصادي والتطرق لأهم تفاصيله، من ثم ذكر أهم الدراسات التي تبنت هذا الموضوع والتي قمنا بالإستدلال ببعض نتائجها، وذلك في مبحثين هما :

- المبحث الاول : مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي.
- المبحث الثاني : دراسات سابقة.

## المبحث الأول

# مفاهيم أساسية حول التنويع الإقتصادي

إن التنويع الاقتصادي هو الركيزة الأساسية التي تساهم في بناء و تمتين القاعدة الإقتصادية للدول المتطورة، كما أنه كان السبب الرئيسي في نجاح واستقرار العديد من الدول الكبرى. ولإدراك هذه الأهمية سنقوم أولا بعرض المفاهيم المفصلة للتنويع الاقتصادي، من ثم ذكر أهم مؤشراته ومؤشرات قياسه، من ثم التطرق لأشكاله ومحدداته، كما قمنا بذكر أبرز التجارب الواقعية العالمية الناجحة والتي كان التنويع الاقتصادي هو بوابة نجاحها. وذلك في أربعة مطالب هي :

- المطلب الأول : مفهوم التنويع الإقتصادي أهدافه ودوافعه.
- المطلب الثاني : أشكال وأهمية التنويع الاقتصادي.
- المطلب الثالث : محددات ومؤسرات التنويع الاقتصادي .
- المطلب الرابع : تجارب الدول الرائدة في التنويع الاقتصادي.

### المطلب الأول : تعريف التنويع أهدافه ودوافعه

التنويع الإقتصادي، هو إحدى الأساليب الرئيسة لبناء قاعدة إنتاجية صلبة ومرنة، ونظرا لأهميته الكبرى وخاصة في الدول الريعية، اهتم العديد من الباحثين والإقتصاديين العرب منهم والأجانب بهذا الموضوع المهم، و كبداية للقيام بدراستنا، سنقوم أولا بعرض أهم المفاهيم حول التنويع الاقتصادي:

**الفرع الأول : تعريف التنويع الإقتصادي :**

قدمت العديد من الدراسات والأبحاث العلمية مفهوم التنويع الإقتصادي على انه :

**التعريف الأول :** التنويع هو احدى الاستراتيجيات الرئيسية للتغيير، والذي يفرض إضافة أنشطة جديدة المقدمة من المؤسسة [1].

**التعريف الثاني :** يعرفه المعهد العربي للتخطيط بأنه: " سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، تحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات

[1] Vincent Lagarde , **Le profil du dirigeant comme variable explicative des choix de diversification en agriculture** , La Revue des Sciences de Gestion, n° 220-221 ,Direction et Gestion ,2006, p32 .

أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتما د على سوق أو قطاع أو منتوج واحد، بمعنى آخر التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية"[1].

**التعريف الثالث :** في معناه البسيط، يشار إلى التنويع بـ " عدم وضع البيض في سلة واحدة " فالإعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة، كما هو الحال في بعض الدول، خاصة العربية التي تعتمد على أحد الموارد الطبيعية كالنفط والغاز، يجعل أي إقتصاد عرضة لمخاطر تلك المصادر، وبالتالي فإن وجود تنويع إقتصادي يعتمد على قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية متنوعة وغير متركزة من شأنه أن ينوع مصادر الدخل ويسهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج، مما قد ينتج عنه ارتفاع في الدخل واستيعاب نسبة أكبر من اليد العاملة وتحسن مستوى معيشة الأفراد.[2]

**التعريف الرابع :** إن التنويع الاقتصادي الكلي هو عملية تحول هيكلي لإقتصاد ينتقل من نسيج اقتصادي تهيمن عليه قطاعات النشاط الأولية (الموارد الطبيعية، والزراعة، والتعدين، وما إلى ذلك)، إلى القطاعات الثانوية (المعالجة، والتصنيع، وما إلى ذلك) و الصناعات الثالثة (التجارة، السياحة، إلخ)[3].

**التعريف الخامس :** التنويع عبارة عن مجموعة من السياسات التي تهدف الى إيجاد اقتصاد يعتمد في نموه ودخله على قطاعات متنوعة وبنسب مختلفة، وهو ما يتطلب بناء قاعدة إنتاجية واسعة وتنويع القطاعات الإنتاجية، وذلك لتحقيق نوع من الاستقرار النسبي والدائم في مصادر الدخل[4]

**التعريف السادس :**يؤخذ التنويع الاقتصادي عمومًا على أنه العملية التي يتزايد فيها نطاق المخرجات الاقتصادية. يمكن أن يشير أيضًا إلى تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدًا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية(أي الدخل من الاستثمار الخارجي). [1]

---

[1] طلحاوي فاطمة الزهراء، **أثر تنويع القاعدة الإنتاجية على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا**، مجلة التكامل الإقتصادي،المجلد 08، العدد 01،مخبر التكامل الاقتصادي الافريقي، أدرار الجزائر، مارس 2020، ص147

[2] شليحي الطاهر وبن موفق زروق،**المنظور االستراتيجي لعملية التنويع االقتصادي في الدول النامية**،مجلة الحقيقة،مجلد17،العدد47،ديسمبر2018، ص191.

3 François Ngangoue, **PLANIFIER ET ORGANISER LA DIVERSIFICATION ÉCONOMIQUE EN AFRIQUE CENTRALE** , éditions ICES( Revue congolaise de gestion ) 2016/1 , Numéro 21-22, pages 45 a 87.

[4] خالد هاشم عبد الحميد، **التنويع الاقتصادى والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات**،مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، المجلد 19، العدد1،جامعة القاهرة، القاهرة، 2018،ص 77 .

من خلال ما سبق، نعرف التنويع الإقتصادي على أنه سياسة تنموية وإستراتيجية رئيسية للتغيير و الإعتماد على عدة مصادر للإنتاج في قطاعات متنوعة، وذلك لتجنب مخاطر الأزمات الإقتصادية وتحقيق نوع من الاستقرار الدائم في مصادر الدخل على المدى الطويل والقصير .

**الفرع الثاني : أهداف و دوافع التنويع الاقتصادي**

مما درسنا سابقا فإن للتنويع أهمية عظيمة، تسعى إليه العديد من الدول، لكل غاية هدف ومن أبرز أهداف ودوافع التويع الاقتصادي ما يلي :

**أولا : أهداف التنويع الاقتصادي**

ترمي سياسات التنويع الاقتصادي لتحقيق عدة أهداف ومن ضمنها :

1. زيادة معدلات النمو الاقتصادي بزيادة فرص الاستثمار و تقليل المخاطر المرتبطة بها، حيث أن توزيع الاستثمار على عدة نشاطات كفيل بتقليل المخاطر الاستثمارية عن تركيز الاستثمارات في عدد قليل منها.
2. إن انخفاض الأسعار أو الطلب على المنتج الذي يرتكز عليه اقتصاد ما كفيل بتعريض الهيكل الإنتاجي لعدة مخاطر،لذلك فلا بد من تنويع مصادر الدخل عن طريق التنويع في مصادر الإنتاج الذي يقلل من سلبيات الاعتماد على منتج واحد فقط .[2]
3. تعتمد بعض الدول التي تتسم بضعف تنوع اقتصادها على تصدير منتج واحد أو عدد محدود منها،فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة تنخفض العوائد مما يؤدي لإضعاف إمكانية الدولة في تمويل التنمية الاقتصادية .
4. تقوية العلاقات التشابكية بين القطاعات الناتجة عن التنويع مما ينجر عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابا على النمو الاقتصادي .
5. إن ضعف التنويع الاقتصادي الناتج عن تركز الإنتاج في عدد معين من المنتجات يؤدي إلى تذبذب مستويات الناتج المحلي الإجمالي .

---

[1] Le-Yin Z HANG," UNFCCC, **"Workshop on Economic Diversification"**, Teheran, Islamic Republic of Iran18-19 October 2003, p -06.

[2] قرومي حميد و بن ناصر محمد، **ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات**، المجلد1، العدد الحادي عشر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و العلوم التسيير جامعة البويرة، 2017، ص34

6. توليد الفرص الوظيفية و منه زيادة دخول عوائد عناصر الإنتاج و استقرارها مما يزيد من القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا .

7. إن ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي ستؤدي لتطور معدلات النمو عبر الزمن و تحقيق التنمية المستدامة .

8. زيادة أثر التعلم على مستوى القطاعات الأخرى.

- ويمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفق الزمني :

- **على المدى القصير :** توسيع وتعزيز القطاع الرئيسي (مثلا البترول) وبالتالي زيادة نصيب القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي و العائدات التصديرية .
- **على المدى الطويل :** و الهدف منه هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية متمركزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار .

**ثانيا : دوافع التنويع الاقتصادي**

و يمكن تلخيص هذه الدوافع التي تملي على الدولة ضرورة التوجه إلى تنويع اقتصادها فيما يلي:[1]

1. التقلبات المستمرة في أسعار المواد الأولية التي تشكل العمود الفقري للدول ذات الاقتصاديات الأحادية .

2. تذبذب دخل الدولة و انعكاس ذلك على إنفاقها العام .

3. تفاوت نمط و وتيرة التنمية الأفقية و العمودية بها .

4. الطبيعة النافذة لهذه الموارد الأولية، إذ تعتبر هذه الموارد طاقات غير متجددة قابلة للزوال في يوم ما.

5. الاعتماد المستمر و المتزايد على الخارج في استيراد السلع الإنتاجية و الاستهلاكية .

[1] صادق هادف، **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و العلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ـ سطيف1 ـ 2019، ص05

**المطلب الثاني : أشكال وأهمية التنويع الإقتصادي**

يعتبر التنويع الاقتصادي جدار حماية للدولة ضد الظواهر والتغيرات الطبيعية، إذ أن الكثير من الدول الريعية تهمل جانب الحيطة والحذر من تقلبات الغد. في هذا المطلب سنتاول أبرز اشكال التنويع الاقتصادي واهميته .

**الفرع الأول : أشكال التنويع الإقتصادي :**

كان التنويع الاقتصادي الباب الرئيسي لنجاح و إزدهار إقتصاديات العديد من الأمم. في هذا الفرع سنقوم بعرض أنواع وأنماط التنويع الإقتصادي التي شهدتها هذه البلدان :

1. **تنويع القاعدة الانتاجية:**

يخص هذا النمط التغيير في هيكل الانتاج. وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في انتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محددة من الأنشطة الانتاجية.[1] التنويع أيضا يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعنى أكثر شمولية. وبوجهة النظر هذه، فإن تحقيق التنويع في نواحي كثيرة ينعكس أيضا على قدرة البلدان في تجاوز قيود وحتمية امتلاكهم الموارد الطبيعية، وبناء القدرات الإنتاجية في القطاعات الأخرى [2]، ونميز في هذا النمط أربعة أشكال وهي:

2. **التنويع الأفقي :** ويكون بظهور قطاع جديد من النشاط الاقتصادي على المستوى الكلي، ويكون بتوفير منتجات أو خدمات ومنافع جديدة ومكملة لنشاطات المؤسسة على المستوى الجزئي .
3. **التنويع الرأسي :** على المستوى الكلي يقصد به توسيع مجموعة المنتجات المصنعة في قطاع معين، لتشكل في نهاية المطاف فئة المنتجات بأكملها من السلع والخدمات إلى أن تشتمل على القيمة مضافة

[1] أشرف الصوفي و الدامي عبد المنعم، **القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي الجزائري**،مداخلة مقدمة للملتقى العلمي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار اسعار المحروقات، قالمة،25 افريل،2017ص5 .

[2] موسى باهي وشعابنية سعاد، **التنويع الإقتصادي كخيار تنموي مستدام لمواجهة " لعنة النفط " في البلدان العربية المصدرة للنفط -عرض تجارب رائدة**،مداخلة مقدمة للملتقى الوطني بعنوان: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار اسعار المحروقات، جامعة 8 ماي،قالمة، 2017، ص12

عالية[1]. وعلى مستوى المؤسسة يستلزم هذا النمط إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية المستوردة .[2]

4. **التنويع الجانبي :** وهو كالتنويع الأفقي حيث تصنع منتجات ومنافع جديدة لكنها لا تتعلق بمنتجات ونشاطات المؤسسة الحالية .
5. **التنويع الجغرافي :** هو شكل من أشكال التنويع لا يعني أن تقوم الشركة بتصدير منتجاتها إلى بلدان أو مناطق أخرى فقط، ولكن على عكس ذلك على الشركة أن تخرج من السوق التقليدي وتهاجر إلى منطقة أخرى تختلف فيها عوامل النجاح الرئيسية. لهذا للقيام بذلك فإنه يتطلب من الشركة التكيف مع البيئة الجديدة التي تدخلها لتحسين الإنتاج ويمكن أن يعزز أعمدة التنمية الإقليمية [3]

**الفرع الثاني : أهمية التنويع الاقتصادي :**

مما لا شك فيه أن للتنويع الإقتصادي أهمية كبيرة سواءا على المستوى الكلي أو الجزئي، وأهمها :

- تخلف الأزمات الإقتصادية والطبيعية و الإجتماعية، تدهورات و إختلالات في ميزانيات وإقتصاديات الدول التي تعتمد على قطاع واحد بشكل كبير، فمثلا كحالة الدول النامية والدول النفطية عند إنخفاض أسعار النفط، فالتنويع الإقتصادي أهم حل للخروج وتفادي هذه المشاكل والأزمات في كل القطاعات، فاعتماد الدول على العديد من مصادر الإنتاج يجعل إقتصادها مستقرا ومرنا، وكذلك هو الحال على المستوى الجزئي في المؤسسات والشركات، فتنويع منتجاتها ونشاطاتها يساهم في تفاديها للتغيرات الحاصلة في الأسواق كالكوارث الطبيعية، ظهور منافسين جدد .....

- التنويع الإقتصادي ينظر اليه على نطاق واسع بأنه أحد مسارات الخروج من "لعنة الموارد " للبلدان النامية التي تملك وفرة الموارد الطبيعية[4].

- احتلت مسألتي النمو و التنويع مكانة هامة في تاريخ الفكر االقتصادي، حيث تدور جميع تفسيراتهم حول النمو و تنويع الأنشطة الإقتصادية، و توصلت الدراسات إلى أن النمو و التنويع االقتصادي أمران حاسمان في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان، خاصة النفطية و ذلك لسببين: أولهما تركز الصادرات في قطاع

---

[1] بن حموده محبوب و عدنان محيرق، مرجع سبق ذكره ص4 .

[2] ماردين محسوم فرج، **قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في العراق خلال المدة(2004-2016)**،مجلة التنمية البشرية،عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي السادس المنعقد في 2018،ص165

[3] عماري فاطمة الزهراء، **أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة مقارنة بين الجزائر و الإمارات خلال الفترة (2001-2018)**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، العلوم الاقتصادية،تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،سنة2019-2020،، ص 52

[4] عبد الرزاق بن علي ونجوى راشدي،**التنويع الإقتصادي :المفهوم، الأهمية والمحددات**،مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول : بدائل النمو والتنويع االقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة،جامعة حمه لخضر الوادي،نوفمبر 2016،ص4

واحد مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط. ثانيا الإعتماد على قطاع النفط لا يولد فرص عمل، و بالتالي يؤدي إلى ضعف القطاعات الإنتاجية التي من شانها خلق فرص عمل وعدم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي[1] .

**المطلب الثالث : محددات ومؤشرات التنويع الاقتصادي .**

درسنا سابقا ماهية التنويع واهم منافعه، لكن السؤال المطروح ماهي أبرز مقاييس التنويع الاقتصادي؟

للإجابة على هذا السؤال قسمنا هذا المطلب إلى فرعين بحيث أن أحدهما يبرز محددات التنويع الاقتصادي والاخر مؤشرات التنويع الاقتصادي كمايلي:

**الفرع الأول : محددات التنويع الإقتصادي**

للتمييز بين وجود التنويع الإقتصادي في دولة ما من عدمه يوجد العديد من المحددات والتي بدورها أيضا تقيم نجاح أو فشل عملية التنويع، نذكر منها ما يلي :

1- **الحكم الرشيد :** توفير وبناء بيئة ملائمة لتطبيق سياسات التنويع الإقتصادي، وذلك لرعاية القطاعات الناشئة بما يسمح لها بالتطور والنمو لتساهم بشكل أكثر في الإقتصاد الوطني .

2- **القطاع الخاص : :**يمكن للقطاع الخاص أيضا أن يلعب دورا في تعزيز التنويع، من خلال قيادة الإبتكار والنشاط الإقتصادي في القطاعات غير المستغلة. يمكن على سبيل المثال، الإستثمار في البحث والتطوير الأنشطة جديدة. علاوة على ذلك، الشركات الخاصة غالبا ما تقف على حدود القطاعات الجديدة وجلب الإبتكار إلى الإقتصاد.[2]

3- **حجم الاستثمارات :** يعتبر حجم الاستثمارات من دلائل وجود التنويع الاقتصادي في الدولة، حيث أن هذا الأخير يساهم في نسبة التكوين الرأسمالي، أي كلما ارتفع حجم الاستثمارات ارتفع نسبة التكوين الرأسمالي وبالتالي إرتفاع درجة التنويع الإقتصادي في اقتصاد هذه الدولة .

4- **درجة إستغلال الموارد الطبيعية :** حيث يسهم استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في الدولة في زيادة حجم الإنتاج وتحقيق التنوع الاقتصادي وزيادة الصادرات، فعلى سبيل المثال يجب على الدولة النفطية

[1] قابوش فريال،**أثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)**،مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي،إقتصاد كمي، قسم علوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير والعلوم التجارية،جامعة أم البواقي العربي بن مهيدي،2017-2018، ص 12.

[2] دنيا خنشول،**التنويع الاقتصادي في الجزائر الواقع وإمكانية التحقيق**،مجلة دراسات إقتصادية،المجلد 7،العدد 1،جوان 2020،ص203

استغلال الوفرة النفطية المتاحة في تطوير الصناعات التحويلية والخدمية وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي.[1]

5- **القدرة المؤسسية والموارد البشرية :** وتتمثل في الدعم الحكومي للبحث والتطوير العلمي في القطاعات عالية النمو، وذلك لتحفيز المؤسسات والأفراد على الزيادة في التنويع الإقتصادي .

## الفرع الثاني : مؤشرات التنويع الإقتصادي

لقياس ومعرفة مدى فاعلية التنويع الإقتصادي في إقتصاد دولة ما لابد من معرفة المقاييس والمؤشرات التي توضح مدى تنوع هذا الاقتصاد. سنذكر في هذه الجزئية أهم هذه المؤشرات وأبرزها، وذلك بتقسيمها إلى نوعين :

### أولا : مؤشرات تتعلق بأداء الاقتصاد الكلي

من بين أهم المؤشرات الكمية التي تبين درجة التنويع الاقتصادي مايلي :

1- **مؤشر نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي:**

أو بما يعرف بنسبة التغيير الهيكلي وهو مؤشر هام خاصة للدول النفطية، حيث أنه مايعيب على هذه الدول إعتمادها الشبه كلي على قطاع النفط متجاهلة القطاعات الأخرى، و يقصد بهذا المؤشر النسب المئوية لمساهمة القطاعات المختلفة لإقتصاد الدولة في بناء الناتج المحلي الإجمالي. فإن حجم الناتج، ومعدل النمو السنوي، والمساهمة في تكوين الناتج، من المعايير الدالة على مدى الكفاءة التي يتصف بها الاقتصاد، بشرط أن لا يكون ذلك ناتجا عن انخفاض الناتج المحلي لذلك القطاع، بالتالي فإن هذا المؤشر يبين مقدار التغير الحاصل في هيكل الإنتاج ومصادر الدخل الوطني[2].

2- **مؤشر التوزيع القطاعي للقوى العاملة :**

ويعبر هذا المؤشر عن إجمالي العمالة حسب القطاعات الاقتصادية، ونجده في بعض الدراسات بمصطلح هيكل القوى العاملة، ويقصد بهيكل القوى العاملة توزيع العاملين بين القطاعين العام والحكومي والخاص الأهلي، لأن

[1] خالد هاشم، مرجع سبق ذكره،80

[2] سالم عبد الحسن رسن و مصعب عبد العالي ثامر حسين، **الإقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة(2003-2015)**،مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد34،2017، ص120.

تركز العاملين في القطاع العام مثلا قد يبرز مجموعة من المشاكل أهمها البطالة المقنعة وارتفاع نسبة الرواتب والمصروفات التشغيلية من إجمالي الإنفاق العام للدولة، وبالتالي انخفاض الإنفاق الاستثماري[1] .

**3- مؤشر تطور نسبة الصادرات الغير نفطية في مجموع الصادرات الوطنية:**

ويقصد بهذا المؤشر النسبة المئوية لإسهام الصادرات الناتجة عن القطاعات المختلفة دون قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات الوطنية. يعتبر هذا المؤشر من المعايير المهمة الدالة على درجة التنويع الاقتصادي، فكلما ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات النفطية من مجموع الصادرات الحكومية الكلية، بالنسبة للبلدان النفطية دل ذلك على إنخفاض درجة التنويع الإقتصادي، وعلى العكس من ذلك عندما تكون الصادرات غير النفطية ذات النسبة الأكبر من مجموع الصادرات الكلية فأن هذا يدل على مدى ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي.[2]

**4- مؤشر تطور نسبة الايرادات غير النفطية كنسبة من مجموع ايرادات الدولة :**

معظم الدول الريعية تعتمد على الايرادات النفطية مما يجعل الايرادات غير النفطية منخفضة وبالتالي درجة التنويع الاقتصادي لديها منخفضة، حيث أنه كلما كانت نسبة الايرادات غير النفطية مرتفعة إرتفعت درجة التنويع الاقتصادي لإقتصاد هذه الدولة، وكلما كانت الايرادات غير النفطية منخفضة إنخفضت درجة التنويع الاقتصادي للدولة، مما يفسر العلاقة الطردية بينهما.

**5- مؤشر التنوع في الواردات :**

باعتبار أن الاقتصاد الوطني يستورد من العالم الخارجي السلع والخدمات التي لا ينتجها بصور تنافسية، فان التنويع في الواردات يمثل وجها مهما للتنويع الاقتصادي، إذ أن تطور بنية الواردات يمثل تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد[3].

**6- مؤشر المساهمة النسبية للقطاع العام والخاص في الناتج المحلي الاجمالي :**

ويعبر هذا المؤشر على نسبة اسهام القطاعين الخاص والعام في الناتج المحلي الاجمالي، بحيث أنه كلما زادت نسبة إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي دل ذلك على التنويع الجيد في الاقتصاد.

---

[1] بشير هادي عودة الطائي، **دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد17، العدد26، سنة 2021،جامعة البصرة العراق، ص 55.

[2] سالم عبد الحسن رسن و مصعب عبد العالي ثامر حسين، **الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي لمدة (2003-2015)**،مجلة الاقتصاد الخليجي،العدد 34،2017،ص 120-121

[3] عماري فاطمة الزهرة، **مرجع سبق ذكره**،ص 62

**ثانيا :مؤشرات إحصائية تقيس درجة التنويع الاقتصادي**

تطرقنا في الجزئية السابقة إلى المؤشرات التي توضح مدى التنويع الاقتصادي في اقتصاد الدولة، إلا أن هذه المؤشرات لا توضح لنا دقة هذا التنويع، لذلك سنستعين بالمؤشرات الاحصائية لقياس التنويع الاقتصادي في دولة ما :

**1- المؤشر الأول : هرفندل هيرشمان Hirshman- Herfindal**

وهو مؤشر يعتمد على مفهوم التنوع diversification، يعرّف بأنه المجموع التربيعي للنسب المئوية لحصة كل منتج مصدر، في إجمالي صادرات البلاد. يأخذ قيمة بين 0 و 1 حيث يشير 0 إلى وجود تنويع قوي في صادرات البلاد، و 1 إلى تركيز الصادرات على بعض المنتجات ويحدد مؤشر Herfindalh-Hirschman وفقًا للصيغة الرياضية أدناه [1]:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_i^N p_i^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث :

$\frac{x_i}{x}$ : $P_i^2$

X : القيمة الاجمالية للمتغير في جميع النشاطات .

$X_i$ : قيمة المتغير في النشاط i.

H.H : مؤشر هرفندل هيرشمان .

N : عدد النشاطات .

**2- المؤشر الثاني: تنوع الصادرات (مؤشرالأونكتاد: UNCTAD )**

يقيس هذا المؤشر إنحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و1، بحيث

[1] Paterne Ndjambou, **La Diversification Economique Territoriale Au Gabon**: Enjeux, Déterminants, Stratégies, Modalités, Conditions Et Perspectives, Thèse De Doctorat Présentée A L'université Du Québec, 2013, P 118

كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، ويحسب وفق الصيغة التالية :[1]

$$S_J = \frac{\sum i = 1|h_{ij} - h_i|}{2}$$

حيث :

$S_J$ : مؤشر تنوع الصادرات .

$h_{ij}$ : تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة j .

$h_i$ : تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم .

**3- المؤشر الثالث : مؤشر جيني Index G**

يعتبر مؤشر جيني من أفضل مقاييس التركيز Concentration ، حيث أنه يستعمل في قياس مدى تركز الظاهرة قيد الدراسة و عدم توزيعها بشكل متساوي . تم تطوير مؤشر جيني بواسطة جيني عام 1912، وهو مرتبط بشكل صارم بـتمثيل عدم المساواة في الدخل من خلال منحنى لورنز Lorenz Curve . على وجه الخصوص، فإنه يقيس نسبة المساحة بين منحنى لورنز وخط التوزيع المتساوي (منطقة التركيز) إلى منطقة التركيز الأقصى، كما هو موضح في الشكل التالي[2] :

**الشكل رقم (1-1) : gini coefficient**

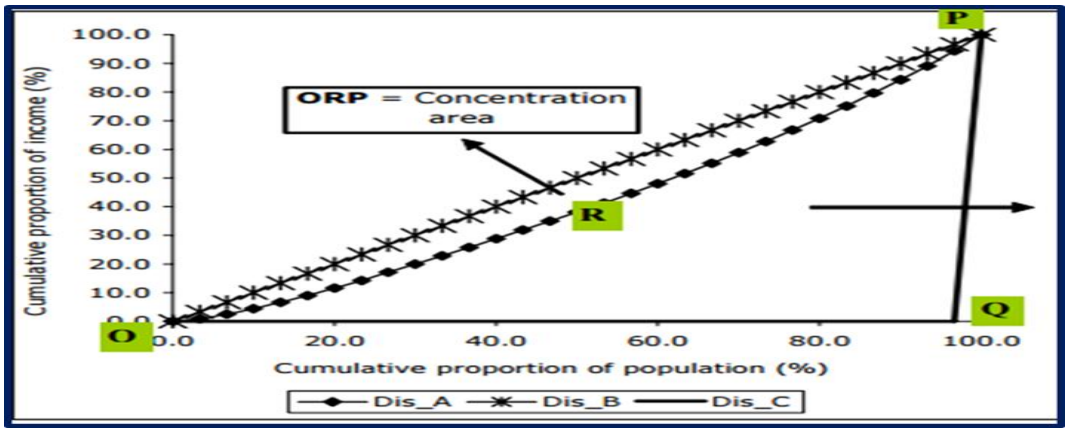


**المصدر:https://www.fao.org/3/a-am352e.pdf,20/12/2021 ,p 2-3**

[1]، أسماء بللعما،**التنويع الاقتصادي مدخل لإرساء الاستدامة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 04، العدد الأول ص 338 .

[2] Lorenzo Giovanni and Paolo Liberati, **Inequality Analysis The Gini Index**, easypol Available at the link: **https://www.fao.org/3/a-am352e.pdf ,20/12/2021 ,p 2-3**

ويعبر عنه بالصيغ الرياضية التالية [1]:

$$G = 1 - \sum_{k=1}^{n} (X_K - X_{K-1})(Y_K + Y_{K-1})$$

حيث $X_K$ التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي ) يمثل المحور الأفقي $Y_K$ التكرار التجميعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات) بينما يدل nعلى عدد القطاعات .

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر والواحد الصحيح .

**4- المؤشر الرابع انتروبي : Entropie**

هو مقياس يؤثر تطبيقه على عدة نطاقات منها البيولوجيا وعلم النفس والتواصل وعلوم الإدارة والاقتصاد وحتى العلوم الإقليمية وقد استخدم كمقياس للتنوع الاقتصادي الإقليمي من Deller and Chicoine (1989)،Smithand Gibson (1988)، Kort (1981) [2] . يأخذ الصيغة التالية[3] :

$$DT = \sum_{n=1}^{n} P_i ln \frac{1}{p_i}$$

DT : مؤشر انتروبي .

N:عدد القطاعات .

$P_i$: النصيب النسبي للمؤسسة .

Ln: اللوغاريتم النيبيري .

**5- المؤشر الخامس :مؤشر اوجيف ( ogive)**

استخدم مؤشر أوجيفي (OGV) لأول مرة من قبل تريس (1938)Tress لقياس التنويع الصناعي. ومنذ ذلك الحين، نظر فيها اتارن Attaran وزويك Zwick (1987)، باعتبارها واحدة من المؤشرات الأكثر استخداما للتنويع الصناعي[4].ويعطى بالعلاقة التالية:

---

[1] بن حموده محبوب و عدنان محيرق، **التنويع الاقتصادي:مفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه**، الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، نوفمبر 2016، جامعة الوادي ص8

[2] عماري فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص63

[3] سامر أحمد قاسم، **تأثير التنويع في محفظة الإبتكارات التسويقية على الحصة السوقية**،دراسة مسحية على القطاع المصرفي الخاص في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،المجلد 38، العدد 3، 2016،ص 18.

[4] Paterne Ndjambou, Op-Cit , P116, 117

$$OGV = \sum_{i=1}^{N} \frac{(si \ \frac{1}{N})^2}{\frac{1}{N}}$$

حيث[1] :

N هو عدد القطاعات في الاقتصاد .

Si إسهام كل قطاع إلى إجمالي إسهام كل القطاعات في الإقتصاد .

إذا كان OGV =0 فإن النشاط الاقتصادي موزع على عدد كبير من القطاعات الإقتصادية،وهو ما يشير إلى تنوع كبير في الاقتصاد. كلما ارتفعت قيمة OGV فإن ذلك يدل على ضعف تنويع الاقتصاد .

**المطلب الرابع : تجارب الدول الرائدة في تطبيق سياسة التنويع الإقتصادي**

التنويع الاقتصادي ليس بموضوع حديث النشأة، فعلى مر السنين حاولت العديد من الدول والممالك إنعاش إقتصادياتها بسياسة التنويع في شتى القطاعات، منها من فشلت ومنها من نجحت في ذلك وهذا ما سنطرحه في هذا المبحث حيث سنعرض بعض التجارب الدولية الناجحة في تطبيق سياسة التنويع الإقتصادي :

**أولا : تجربة ماليزيا**

في أواسط السبعينيات، بدأت ماليزيا بتعزيز الأنشطة التجارية و تحسين أداء الصادرات من السلع الأولية، مما ساهم بشكل كبير في تطور النمو الاقتصادي، حيث إستغلت مميزاتها الجغرافية من الزراعة والغابات وكذا المعادن الثمينة إضافة للنفط، فتبنت جملة من السياسات الإصلاحية متجهة الى الانتاج الصناعي.،إذ شكلت السلع الأولية نحو 70 % من إجمالي الصادرات خلال الستينات، ولكن منذ عام 1970، تصاعدت وتيرة التصنيع من 5 ٪إلى ما يقرب من 70 % من الصادرات السلعية، وتحول هيكل الصادرات نحو المنتجات ذات القيمة المضافة، مثل الآلات والتجهيزات[2].

[1] نوي نبيلة، **أثر التنويع الاقتصادي على إستدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية**،،دراسة تجربة الجزائر، الامارات العربية المتحدة النرويج، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في إطار مدرسة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف 1،سنة 2016-2017، ص75 .

[2] موسى باهي و شعابنية سعاد، مرجع سبق ذكره ص 13.

**ثانيا : تجربة أندونوسيا**

اتخذت اندونوسيا سياسات تحفيزية لتنويع القاعدة الانتاجية، وذلك في منتصف السبعينات، فعززت الزراعة والاقتصاد الريفي بعدة برامج مجتمعية، كما دعمت استخدام الايرادات النفطية في القطاعات الأخرى، فقلصت الحواجز التجارية الجمركية، وخفضت سعر الصرف بدرجة كبيرة، تمكنت من خلالها من بناء بنية تحتية محلية، وقد تم تحرير السياسات التجارية تدريجيا مما مكن المصدرين من الحصول على المدخلات المستوردة كما تم من جهة أخرى، تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة ذو الصلة المباشرة بقطاع التصدير.[1]

**ثالثا : تجربة التشيلي**

اعتمدت هذه الدولة على تنويع المواد الأولية والموارد المتنوعة، فقامت بتحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي وتبنت مجموعة من السياسات أبرزها :

- بذل مجهودات قصوى فيما يخص الادخار خاصة في فترة الانتعاش الكبرى، مما سهل إتخاذها للسياسات المالية والتقليل من الحاجة إلى التمويل الخارجي فترة الإنكماش للحفاظ على الاستقرار وتجنب مخاطر المديونية .
- تنويع الصادرات ودعم استخدامها.
- تشجيع التسهيلات للشراكات بين قطاعي العام والخاص في مختلف الصناعات كقطاع الصناعات الاستخراجية.
- استقلالية البنك المركزي واتباع سياسة الحكم الرشيد .
- كفاءة القطاع المصرفي واتباع سياسة التجارة المفتوحة .
- تعزيز التكيف والتطور التكنولوجي وتكثيف الاستثمارات في التعليم والاتصالات والبحث والتطوير.

كماحددت الشيلي أيضا القطاعات المهمة ذات الميزة التنافسية وعملت على تطويرها، فعززت المهارات الفنية وشجعت الإبتكار. وأفادت استراتيجية تنويع النشاط في شيلي، كما في ماليزيا

من التركيز على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي اضطلعت بها هيئة متخصصة في التنمية أشرفت على تنسيق المساعدات المقدمة من الدولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتابعت أدائها مع مرور الوقت، كما عملت على تيسير أعمال الوساطة المالية اللازمة لتأسيسها ونموها حسب الحاجة.[2]

[1] دبيش أحمد وبوقدوم مروة، **التنويع الإقتصادي مؤشراته محدداته وعلاقته بالتنمية**، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الإقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة،ص15

[2] موسى باهي و شعابنية سعاد، مرجع سبق ذكره ص 15.

**رابعا : التجربة النرويجية**

تعتبر النرويج من البلدان النفطية، إلا أنها تعتمد في اقتصادها على التنويع، ففي أزمة الانخفاض الحاد في أسعار النفط سنة 1986، اقترح البرلمان على الحكومة النرويجية إنشاء صندوق سيادي للثروة النفطية، وهو صندوق خاص لإيداع الايرادات النفطية. فتم إنشاء سنة 1989 الصندوق السيادي للثروة النفطية للنرويج، حيث أدار هذا الصندوق إيردات النفط على المدى الطويل وفق الآليات التالية:[1]

- ايداع الإيرادات النفطية في الصندوق يضاف إليها الارباح المتحققة من الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق.
- يدار الصندوق من قبل وزارة المالية مع تقديم تقرير سنوي عن ايرادات النفط وتقديمه عن طريق الحكومة الى البرلمان كجزء من موازنة الدولة ويكون البنك المركزي هو المسؤول عن مهام الصندوق التشغيلية بعد أن أوكلت وزارة المالية المهمة له .
- يتم السحب من الصندوق بقدر النقص في الميزانية غير النفطية في الظروف الاعتيادية وان لا تتجاوز4 ٪ من الربح المتحقق سنويا من الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق.

وذلك للتعامل مع الأزمات المستقبيلة الكبرى التي من الممكن أن تشكل خطرا على إستقرار اقتصاد هذه البلاد . فكانت هذه الخطوة من الأسباب الرئيسية لنجاح هذه التجربة، والمساهمة بشكل كبير في الحصول على نمو إقتصادي مستقر وكذا ضمان حقوق الأجيال المستقبلية بالرغم من تذبذب أسعار النفط.

**خامسا : تجربة الصين**

اتخذت الصين منذ الخمسينيات العديد من الخطط والسياسات التي مست القطاعات الصناعية والزراعية، فقد انتقلت من اقتصاد زراعي متخلف إلى اقتصاد صناعي ورغم المجهودات المبذولة والدعم التكنولوجي إلا أنها فشلت في الوصول إلى غاياتها أنذاك، إلى أن بدأت في تبني سياسات إصلاحية في نهاية السبعينيات والانفتاح على العالم الخارجي، وبدأت النهضة الاقتصادية الصينية وانتقلت الى مرحلة متقدمة إقتصادية مختلفة عما حدث من قبل، من بينها :[2]

- العمل على جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع تغيرات الاقتصاد العالمي والاندماج فيه
- إعادة النظر في أولويات التنمية فالقطاع الزراعي يأتي أولا يليع الصناعي فالبحث العلمي ثم الدفاع .

---

[1] عبد الكريم محد زبير و سعاد قاسم هاشم الموسوي، **الأهمية الاقتصادية لتنويع مصادر الدخل في العراق تجارب دول مختارة** : النرويج وشيلي،journal of economics and administrative sciences ،المجلد 26، 2020، ص340

[2] ايمان يوسفي و جويدة بلعة، **تجربة الصين في تحقيق التنويع الاقتصادي والاستدامة**، الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الاولى، اوت 2020،ص361

- إعادة هيكلة قطاعات الانتاج والسماح بالمشروعات الخاصة مع احتفاظ الدولة بالسيطرة على الصناعات الثقيلة والطاقة والتعدين .
- السماح بدرجة استقلالية أكبر للمؤسسات الادارية بعيدا عن بيروقراطية الحزب الحاكم .
- تشجيع القطاع السياحي .
- السعي للإنضمام للهيئات المالية والتجارية الدولية .

فتمكنت الصين من مواكبة متطلبات العولمة وذلك من خلال عمليات الانتاج المشتركة، التي ساعدت في تنويع سلاسل الانتاج، كما حققت المركز الأول في براءات الاختراع والثانية في الانفاق على البحث والتطوير، والتي قامت الشركات الصينية باستغلالها احسن استغلال، لتطوير قدراتها و تنويع سلعها وخدماتها بما يواكب التكنولوجيا والتطور العلمي. حيث حققت زيادة معدل دخل الفرد ليصل نظيره في الدول متوسطة النمو، كما تضاعف الناتج المحلي الاجمالي باربعة أضعاف في نهاية القرن العشرين، وأصبحت أول مصدر للسلع والخدمات في العالم . أصبحت من أكبر الدول المستقطبة للاستثمار الاجنبي المباشر وذلك من خلال إنشاء مناطق اقتصادية خاصة وخلق فرص للعمل.

## المبحث الثاني

# دراسات سابقة حول التنويع الاقتصادي

أخذ موضوع التنويع الإقتصادي نطاقا واسعا، فهذا الأخير لا يتعلق بالتنيمة وحدها، بل له العديد من التاثيرات الايجابية في شتى المجالات. في هذا المبحث سنسلط الضوء على أهم الدراسات التي تناولت في مضمونها التنويع الاقتصادي، سواء كانت: مقالات، مذكرات، مداخلات، حيث نصنفها حسب 3 أنواع : دراسات وطنية، دراسات في الدول العربية، دراسات أجنبية، وذلك في ثلاث مطالب:

- ❖ المطلب الأول: دراسات وطنية.
- ❖ المطلب الثاني: دراسات عربية.
- ❖ المطلب الثالث: دراسات أجنبية.

### المطلب الأول : دراسات وطنية :

لقد قام العديد من الباحثين في وطننا الجزائر بمعالجة موضوع التنويع الاقتصادي، وسنحاول في هذا المطلب ذكر أقرب الدراسات إلى دراستنا وفق ترتيبها الزمني التصاعدي (من القديمة الى الجديدة):

- **الدراسة الأولى :** دراسة صادق هادي: **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصديات النفطية،-دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج-**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في تخصص إقتصاد دولي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2013-2014 .

حيث افترض الباحثان أن التنويع الاقتصادي في الدول النفطية وكذا الجزائر، يعتبر مدخلا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة قياسا بالتجربة النرويجية في هذا المجال، وبخصوص الجهود التنموية المبذولة في الجزائر في السنوات الأخيرة لم تساهم في بناء التنمية المستدامة . كما كانت من أبرز أهداف هذه الدراسة : التعرف على مختلف متطلبات وأسس بناء اقتصاد متنوع، يحقق التنمية المستدامة في الدول النفطية وكذا الجزائر، بما يضمن الاستقرار ويصون الموارد المجتمعية للدولة وكذا الوقوف على حقيقة وواقع الاقتصاديات النفطية، ومدى انكشافها على الهزات والأزمات الاقتصادية، وحتى السياسية والأمنية الدولية.

ومن بين النتائج المتحصل عليها نذكر :

- إن تأهيل الاقتصاد الوطني لاعتماد وتنفيذ التنمية المستدامة يتطلب بناء قاعدة اقتصادية.

متنوعة وصلبة، تقوم على تطوير القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات، وإرساء قاعدة علمية وتقنية، تهدف إلى تطوير الطاقات البشرية، وربط مخرجات العملية التعليمية باحتياجات التنمية.

- إن ضعف السياسات النفطية الموحدة للدول المصدرة لهذه المادة، خاصة النامية، أدى إلى تفاقم المشاكل والتحديات التي تواجهها، خاصة تلك المرتبطة بتقلبات الأسعار، وانعكاسات ذلك على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول.

تتمثل نقاط التشابه كون الدراسة تناولت موضوع التنويع في الاقتصاد الجزائري، وكذا في بعض العناصر في الاطار النظري مثل المؤشرات، إلا انه قام بالمقارنة بين النرويج و الجزائر بالاضافة الى انها اعتمدت على الدراسة التحليلية وخالية من القياس الاقتصادي.

- **الدراسة الثانية :** دراسة تيطوم أيمن و سعادة السعيد تحت عنوان : **إستراتيجية التنويع الإقتصادي الوطني في ظل الأزمة النفطية – حالة الجزائر -**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إقتصاديات البنوك والتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، سنة 2016-2017 .

ومن أهم أهداف هذه الدراسة : تقييم مختلف الجهود التي تبذلها الجزائر خلال السنوات الأخيرة في إطار تنويع الإقتصاد الوطني، التعرف على مختلف متطلبات وأسس بناء اقتصاد متنوع، يحقق التنمية الإقتصادية في الجزائر، بما يضمن الاستقرار ويصون الموارد المجتمعية للدولة، فإستنتج من خلال هذه الدراسة أن الاهتمام بالقطاعات : الفلاحي والسياحي وقطاع الاستثمار الاجنبي من الأساسيات اللازمة لبناء إقتصاد متنوع، وأن إهتمام الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انعكس من خلال انشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات لمالية التي تعمل على الاشراف على العمل في هذه المؤسسات وتجلى هذا الاهتمام ايضا من خلال عدة برامج وذلك في سبيل تطوير المؤسسات ومواجهة المعوقات لدفع عجلة التنمية كما تبنت استراتيجية خاصة في دعم ترقية هذه المؤسسات الذي يتضح من خلال مساهمتها في التشغيل والناتج المحلي والقيمة المضافة بالاضافة الى مساهمتها في التنمية المحلية .

تمثلت نقاط التشابه في كون الدرس تدرس واقع الجزائر من جميع الجوانب والقطاعات المساهمة أما نقاط الاختلاف فتمثلت في كونها تخلو من الدراسة القياسية بل كانت دراسة تحليلية فقط .

-**الدراسة الثالثة :** دراسة قابوش فريال بعنوان : **أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2017-2018.

حيث أرادت الباحثة من خلال هذه الدراسة قياس درجة التنويع الاقتصادي خارج القطاع النفطي،

انطلاقا من تطور بنية و تركيب خمسة متغيرات وهي: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، العمالة. قصد الوصول إلى هدف التنويع الاقتصادي و معرفة أثره على النمو الاقتصادي، حيث قامت بقياس درجة التنويع من خلال مؤشر هيرفندال- هيرشمان، حيث أظهر هذا الأخير ضعف التنويع في الاقتصاد الجزائري، كما استنتجت من خلال تقدير النموذج أن العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي علاقة طردية، ولكنها ضعيفة .

تمثلت نقاط التشابه بين هذه المذكرة وهذه الدراسة في كونها احتوت على الجانب القياسي وكذا تطبيقه على واقع الجزائر، لكنها اختلفت بعض الشيئ فيما يخص فترة الدراسة وكذا متغيراتها.

- **الدراسة الرابعة :** دراسة بوخزنة وآخرون تحت عنوان : **واقع وتحديات التنويع الاقتصادي لدول المصدرة لنفط دراسة حالة (الجزائر- السعودية )**، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2017-2018، وكان من ابرز أهدافها : توضيح أهمية العوائد النفطية، وتأثَيرها على اقتصاد الدول المصدرة للنفط، وكذا محاولة معرفة مدى جاهزية كل من الجزائر والسعودية في التنويع الاقتصادي.

و من بين أبرز النتائج المستخلصة من الدراسة أن النفط يعتبر من أهم دعائم الكيان الإقتصادي حيث يستعمل كمادة أولية في الصناعة، ومصدر هام للطاقة يؤثر في جميع أوجه النشاط الإقتصادي في ظل النمو الإقتصادي المتزيد الذي يشهده العالم.

تمثلت نقاط التششابه في كون الباحثون قد تناولوا دراسة حالة الجزائر لكنهم قاموا بالمقارنة بينها وبين السعودية.

- **الدراسة الخامسة :** دراسة الشارف بن عطية سفيان و حاكمي بوحفص بعنوان: **التنويع الإقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات خلال الفترة 1990-2017**، (مجلة دفاتر اقتصادية)، المجلد 10، العدد02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، سبتمبر2018،ص321-335.

حيث تسعى هذه الدراسة إلى التطرق للتنويع الاقتصادي في الجزائر وهذا خلال الفترة1990 إلى غاية 2017، وذلك من خلال إبراز أثر القطاعات المحددة للنمو الاقتصادي، وباعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على حوالي98٪ من الايرادات النفطية، هذا الأخير جعل منه مرهون بتقلبات أسعار النفط، وحسب الدراسات الأدبية فان الاعتماد الشبه التام على مورد واحد قد يعرقل مسار النمو الاقتصادي من مختلف الجوانب، وهذا ما اوجب على الجزائر بتنويع اقتصادها، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية ما بين قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي مقارنة مع قطاع الصناعة والخدمات، كما وضح لنا تقدير النموذج الفلاحة ليس له معنوية وهذا هو القطاع المعول عليه فيما يخص القطاعات الغير النفطية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وهذا ما يؤكد لنا على وجود تأثير القطاعات خارج النفط على النمو الاقتصادي للجزائر.

تمثلت نقاط التشابه في وجود دراسة فياسية وكذا اسقاطها على الواقع الجزائري، أما نقاط الاختلاف فتمثلت في نوع الدراسة فهي مقالة .

- **الدراسة السادسة :** دراسة ضيف أحمد وعزوز أحمد بعنوان : **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة،** (مجلة إقتصاديات شمال افريقيا)، المجلد 14، العدد 19 سنة 2018 ص13-36 .

حيث تعالج هذه الدراسة الاشكالية الرئيسية : كيف يمكن تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة؟ وللإجابة على هذه الإشكالية تم التطرق في هذه الدراسة إلى مفهوم التنويع الاقتصادي، مؤشراته أهدافه وأهميته، من ثم قياس درجة التنويع الإقتصادي في الجزائر بالاعتماد على مقياس هيرفندل- هيرشمان، وذلك بالاعتماد على نسب مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي الجزائري .

فكان من أبرز نتائج هذه الدراسة :

- حسب مؤشر هرفندل- هيرشمان، فإن درجة التنويع الاقتصادي في الإقتصاد الجزائري ضعيفة، حيث لوحظ أن المؤر يتبع في تغيراته تغيرات أسعار البترول مما يؤكد هيمنته على الناتج المحلي الاجمالي.
- رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لأجل الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، والتوجه نحو اقتصاد أكثر صلابة يعتمد على الموارد الأخرى خارج البترول، إلا أنه ولحد الآن جميع المعطيات تثبت بقاء الاعتماد على البترول سواء في تكوين القيمة المضافة في الأنشطة الاقتصادية، أو الاعتماد على البترول في تمويل الخزينة العامة للدولة.

تشابهت دراستنا مع هذه الدراسة في كونها تناولت الواقع الجزائري، لكنها اختلفت فيما يخص علاقتها بالتنمية المستدامة، فهذه المقالة ركزت على العلاقة بين التنويع والتنمية، وكذلك في فترة الدارسة.

- **الدراسة السابعة:** دراسة حمدود كنزة تحت عنوان : **مصادر تنويع الاقتصاد الجزائري خارج مجال المحروقات دراسة قياسية فترة (1986-2017)،** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018-2019 .

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العراقيل التي تواجه الإقتصاد الجزائري، وقياس وتحليل اثر كل من سعر الصرف، معدل التضخم، التراكم الخام للأصول الثابتة، نمو الناتج الداخلي الخام للفرد، الإستثمار الأجنبي المباشر من الناتج الداخلي الخام على مؤشر هيرشمان – هيرفندال كمقياس للتنويع الإقتصادي في الجزائر.

فتوصلت إلى أن من بين أهم العراقيل التي تواجه التنويع الاقتصادي في الجزائر وفي العديد من البلدان العربية تجاهلها لقطاع العلوم والتكنولوجيا، والذي يمثل أحد أهم الأعمدة الاساسية في التنويع الاقتصادي، وأن الإقتصاد الوطني غير مستقر وقائم على ريع المحروقات وبعيد عن مستويات التنويع المستهدفة . كما وجدت أن العلاقة

بين سعر الصرف، معدل التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر مع الناتج الداخلي الخام و مؤشر هيرشمان – هيرفندال كمقياس للتنويع الإقتصادي هي علاقة طردية، مما يدل على أن سعر الصرف، معدل التضخم، الإستثمار الأجنبي المباشر مع الناتج الداخلي الخام يؤثر ايجابيا على مؤشر هيرشمان – هيرفندال كمقياس للتنويع الإقتصادي، العلاقة بين التراكم الخام لألصول الثابتة، نمو الناتج الداخلي الخام للفرد ومؤشر هيرشمان – هيرفندال كمقياس للتنويع الإقتصادي هي علاقة عكسية، مما يدل على أن التراكم الخام للأصول الثابتة، نمو الناتج الداخلي الخام للفرد يؤثر سلبا على مؤشر هيرشمان – هيرفندال.

تمثلت نقاط التشابه في كون هذه الدراسة قامت باسقاط الدراسة على الواقع الجزائري، أما نقاط الاختلاف فهي في المنهج حيث اعتمدت المنهج التحليلي، وكذلك فيما يخص المؤشرات المعتمدة للقياس وفترة الدراسة.

- **الدراسة الثامنة :** دراسة عماري فاطمة الزهرة تحت عنوان : **أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص نقود و مالية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020.

حيث تسعى هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تنويع مصادر الدخل الوطني، وكذا معرفة أسباب الاختلال الهيكلي وكيفية معالجته لتفعيل القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، فتحصلت على أنه لابد من أن يكون للدولة دور فعال للتحول من اقتصاد يعتمد على قطاع النفط إلى اقتصاد متنوع تفعل فيه كل القطاعات الاقتصادية الإنتاجية التي تخلق قيمة مضافة، وذلك يكون عن طريق أدوات السياسة المالية المتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام، كما إستنتج أن توسيع القاعدة الإنتاجية هو أساس عملية التنويع الاقتصادي لأنه يؤدي إلى تنويع الصادارت وتنويع مصادر الدخل وتنويع الإيرادات العامة عن طريق المساهمة في توسيع مكونات الوعاء الضريبي .

هذه الأطروحة تشبه الدراسة التي قمنا بها فيما يخص الموضوع وحالة الدراسة، الا انها اختلفت في المنهج و الطريقة المتبعة.

## المطلب الثاني: الدراسات العربية

بعد تطرقنا في المطلب الأول إلى الدراسات الوطنية و للإلمام أكثر بالموضوع سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى بعض الدراسات العربية

- **الدراسة الأولى :** دراسة ممدوح عوض الخطيب، **أثر التنويع على النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية**،جامعة الكويت،المجلد22، العدد3، 2013، ص455 - 485

و تهدف هذه الدراسة إلى تقدير مؤشرات التنويع اعتمادا على معامل هيرفندال ـ هيرشمان للفترة الممتدة من 1970 إلى 2013 م لخمسة متغيرات : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، إجمالي رأس المال الثابت إضافة إلى تقدير معامل مركب التنويع بأخذ الوسط الحسابي لمعاملات هيرفندال لهذه المتغيرات،و تهدف كذلك إلى تحليل اثر التنويع على النمو في الاقتصاد السعودي، و درست أثر التنويع على النمو الاقتصادي بتفسير معدل النمو الاقتصادي بمعدلات نمو رأس المال وقوة العمل والناتج المحلي الحقيقي والمتغير الوهمي، ومعامل التنويع الاقتصادي المركب، واستخدمت في الدراسة القياسية طريقة المربعات الصغرى العادية .وقد أظهرت النتائج القياسية أن هناك علاقة طردية بين مؤشر التنويع والنمو الاقتصادي، مفادها أن تزايد أو انخفاض قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي قد توافق مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن النمو المتحقق في الاقتصاد السعودي لم يترافق مع تنويع ملحوظ في القاعدة الاقتصادية.

- **الدراسة الثانية :** دراسة طارق سليمان مسعود بغني، **التنويع الاقتصادي و أثره على النمو في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2014**،المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، جامعة قناة السويس ـ كلية التجارة الإسماعيلية،المقالة 29، المجلد 9، العدد 1،الجزء الثاني، 2018، ص 617 - 630

و تناولت هذه الدراسة التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي و اثر هذا التنويع على النمو خلال الفترة 1990 - 2014 والهدف من هذه الدراسة هو تحليل واقع و درجة التنوع في الاقتصاد الليبي، و اثر هذا التنوع على النمو الاقتصادي، و قد استندت الدراسة على فرضية أن الاقتصاد الليبي اقتصاد تضعف فيه درجة التنوع الاقتصادي و هو ما انعكس سلبا على عدم استقرار النمو في الاقتصاد الليبي، و قد استخدمت الدراسة لتحقيق أهدافها و اختبار فرضياتها المنهج التحليلي الكمي من خلال تحليل المؤشرات التي تعكس درجة التنوع، بالإضافة إلى التحليل الإحصائي من خلال معامل هيرشمان لتحديد درجة التنوع الاقتصادي، و قد خلصت الدراسة إلى ضعف درجة التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي و هو ما انعكس سلبا على عدم استقرار النمو الاقتصادي في ليبيا و ظل ارتباط النمو الاقتصادي فيه مرهونا بالتطورات الجارية في قطاع النفط .

- **الدراسة الثالثة :** دراسة ماردين محسوم فرج، **قياس و تحليل التنويع الاقتصادي في العراق خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2016**، arabixiv.org، kga5d، center of open science، 2018

و يهدف هذا البحث إلى قياس و تحليل التنويع الاقتصادي في العراق خلال الفترة 2004- 2016 حيث تم قياس التنويع الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي و التجارة الخارجية اعتمادا على معامل هيرفندال ـ هيرشمان و النتائج التي تم التوصل إليها أن الاقتصاد العراقي حقق خلال هذه الفترة بعض من أهدافه في تنويع الناتج المحلي الإجمالي، انخفضت نسبة إسهام قطاع التعدين في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، و ارتفعت إسهامات القطاعات الأخرى غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي و قيمة معامل هيرفندال للناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة مما يدل ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي في النشاطات الإنتاجية، كما تعاني التجارة الخارجية

في العراق اختلال هيكلي كبير و يكمن هذا الاختلال في سيطرة النفط الخام كمادة أولية من صادراته، و تطور قيمة معامل هيرفندال للتنويع الصادرات التي انخفضت مما يدل على أن النمو في الصادرات العراقية لا يعكس سوى وهم اقتصادي ناجم عن ارتفاع أسعار النفط، و النمو الطفيف في الإنتاج النفطي و الصادرات النفطية العينية بالمقابل تناقصت قيمة معامل هيرفندال للواردات .

- **الدراسة الرابعة :** دراسة سعود غالي صبر و شفان جمال حمه سعيد، **اثر تنويع نشاطات القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1980 إلى 2017**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 41، العدد2، يونيو 2021، ص 245 - 264

و تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية و ضرورة تبني إستراتيجية التنويع الاقتصادي في حالة الاقتصاد العراقي و معرفة مدى تأثير القطاعات الاقتصادية الرئيسية المتمثلة في : قطاع الزراعة، قطاع الصناعات التحويلية، قطاع السياحة، قطاع النفط، و قطاعات أنواع أخرى من التعدين على الناتج المحلي الإجمالي من خلال معرفة و تحليل اثر القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي أي معرفة مدى اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاعات غير النفطية و ذلك باستخدام النموذج القياسي و المؤشرات القياسية في تحليل و اختبار اثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو في العراق. و النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة أن الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية بسبب الاعتماد المفرط على الصناعات الاستخراجية، و جميع القطاعات الاقتصادية المشمولة في الدراسة ترتبط بالناتج المحلي الإجمالي ارتباطا ايجابيا، و بالرغم من أن العراق يمتلك المقومات السياحية إلا أن تأثير القطاع السياحي ضعيف على النمو الاقتصادي، و اعتماد الاقتصاد العراقي و بدرجة كبيرة على القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي يدل على ضعف الأداء الاقتصادي في العراق و عدم قدرته على التنويع الاقتصادي

- **الدراسة الخامسة :** دراسة بشير هادي عودة الطائي، **دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق: الشروط آليات القياس دراسة كمية للسنوات (2003-2019)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ـ جامعة البصرة ـ العراق، المجلد 17، العدد 24،26 جوان 2021، ص 47 - 64 .

وسعت هذه الورقة إلى دراسة كمية لأهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في قياس التنويع وخاصة بمؤشر هيرفيندال ـ هيرشمان (HH) من أجل خروج بتقييم حقيقي لواقع التنويع في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2003-2019) إذ وجدت الدراسة أن هناك تراجعا كبيرا في مؤشرات التنويع الاقتصادي وعدم فاعلية البرامج التنموية المطبقة في العراق طيلة السنوات المدروسة بسبب تدني مستوى أداء الاقتصاد العراقي الذي عانى من اختلال بنيته .

وقد خرجت هذه الدراسة بنتيجة وهو منح الطريق نحو معالجة الإختلالات الهيكلية ومحاولة تنويع الاقتصاد العراقي، وانتشاله من مأزق المشاكل البنيوية التي يعاني منها

مناقشة الدراسات السابقة : من خلال الدراسات العربية السابقة نلاحظ أن هناك تشابه وتقاطع بينهم و مواضيعها كلها تدور حول محور واحد و هو ما مدى درجة التنوع الاقتصادي و سنحاول إبراز أهم نقاط التشابه و الاختلاف لهذه الدراسات :

أوجه التشابه: كل الدراسات السابقة تمحور موضوعها حول التنويع الاقتصادي، واستخدمت في الدراسة القياسية التحليل الكمي من خلال المؤشرات و التحليل الإحصائي من خلال معامل هيرفندال- هيرشمان، و تقريبا خرجت كل الدراسات بنفس النتيجة أن هذه الدول لم تنجح في التنويع الاقتصادي، مادامت معتمدة على قطاع واحد و هو القطاع النفطي .

أوجه الاختلاف :و يكمن اختلاف هذه الدراسات في الإطار المكاني و الرماني، و عدد متغيرات الدراسة و مناهج الدراسة فمنها من اعتمد على السلاسل الزمنية و طريقة المربعات الصغرى العادية، و منها من استخدم اختبار التكامل المشترك .

## المطلب الثالث: دراسات أجنبية

قمنا في الجزئيات السابقة بعرض أبرز الدراسات التي تناولت موضوع التنويع الاقتصادي في الجزائر والدول العربية، وفي هذا الممطلب سنتناول الدراسات الأجنبية :

- **الدراسة الاولى: Abdelkader Amir Lebdioui، Economic Diversification and Development in Resource-dependent Economies: Lessons from Chile and Malaysia**، أطروحة دكتوراه، كلية سانت كاثرين مركز دراسات التنمية، جامعة كامبريدج، 2019.

من أبرز أهداف هذه الدراسة توضيح الدور الأساسي للدولة في تعزيز التنويع الاقتصادي في البلدان التي تعتمد بشكل مفرط على استخراج الموارد غير المتجددة، وكذا توضيح ما يجب القيام به لتنويع هذه الاقتصادات من خلال التركيز على دور السياسة الصناعية. قام الباحث بداية بإعادة صياغة المناقشات النظرية المتعلقة بالموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية من خلال وضع تصنيف للتنويع، حيث وضع ثلاثة أصناف للتنويع الاقتصادي وهي: التنويع المالي والعمودي والتنويع الأفقي، وقام أيضا بعرض تجارب تاريخية لتشيلي وماليزيا، حيث قامت الدولتين بإنتهاج سياسة التوجه نحو التنويع الاقتصادي منذ الخمسينيات و إبراز التدخلات السياسية المساهمة في ذلك، كما أعاد أيضا صياغة الروايات الحالية حول تطوير شيلي وماليزيا من خلال تحدي العديد من المفاهيم التي اعتبرها خاطئة و المرتبطة بكلى الدولتين، ولا سيما فيما يتعلق بدور قوى السوق الحرة.

تمثلت أوجه التشابه بين هذه الأطروحة ودراستنا في الاطار النظري حيث قام بالتطرق لأبعاد التنويع الاقتصادي وكذا الأهداف، ومحاولة ايجاد حلول للخروج من الاقتصاديات الريعية، واختلفت في مايخص

الجانب التطبيقي حيث قام الباحث في هذه الاروحة بالاعتماد على الدلاسة التحليلة المقارنة بين بلدتين كما ركز فيها على القطاع الصناعي، أما نحن فقد قمنا بدراسة شاملة مست كل القطاعات.

وفي النهاية تلخص هذه الأطروحة إلى أنه للسياسة الصناعية دور مهم في تسهيل انتهاج سياسة التنويع، وان دور الحكومة لا يقتصر فقط على إصلاح فشل السوق فقط .

- **الدراسة الثانية : Grafoute Amoro، تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي لدول غرب إفريقيا، American Journal of Economics، المجلد 10، العدد 6، 2020 .**

قام الباحث في هذه الورقة البحثية بدراسة طبيعة العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي لخمسة عشر (15) بلدا من دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من عام 2005 إلى عام 2015. وذلك باستخدام طريقة تقدير بيانات البانل الديناميكية .

كما عرض المنحنيات البيانية لتطورات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و EDI في دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، واستعان بمقياس هرفندل Herfindahl للتعبير عن تركيز الصادرات.

وكانت من أبرز النتائج أن تنويع الصادرات يؤثر على النمو الاقتصادي في دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

مما يعني أن بلدان المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تستطيع تكثيف تنويع الصادرات في مرحلة معينة حيث تكون القيمة المعنوية للصادرات تكافئ 0.52، ومن هذه النقطة ينبغي التركيز على زيادة الدخل ومتابعة النمو الأعلى.

تمثلت أوجه التشابه بين هذه المقالة الدراسة التي قمنا بها في الاعتماد على ركائز الاقتصاد القياسي والاحصاء كاستخدام مؤر هرفندل، اما اوجه الاختلاف ان هذه المقالة حددت التنويع في الصادرات فقط

- **الدراسة الثالثة : Nouf Nassir Alsharif، بعنوان : Three essays on growth and economic diversification in resource-rich countries**، مذكرة دكتوراه، جامعة ساسكس، 2017.

قام الباحث في هذه الأطروحة بدراسة العلاقة بين الموارد الطبيعية في البلدان الغنية بالموارد والموارد الغير الاقتصادية، كما قام بتقيم تأثير الموارد على الاقتصاد الكلي في 136 دولة من سنة 1962 الى سنة 2012. فعالج إشكالية ما إذا كانت موارد البلدان الغنية متنوعة؟ حيث قام بتقدير التأثيرات السببية لحالتين من الصدمات السلعية التي افترضها المرض الهولندي، فيما يخص الصناعات التحويلية القابلة للتداول، كما تناولت هذه الأطروحة أبعادًا تجريبية جديدة تتعلق بتأثير الطبيعة

الموارد على الاقتصاد الكلي: التنويع الاقتصادي في الصادرات وفي التوظيف ودور الجودة المؤسسية في هذا التأثير وعدم التجانس في قطاع التصنيع. وكان من بين نتائج الدراسة وجود تأثير سلبي على نمو الصناعات القابلة للتداول في قيمة التصنيع .

تمثلت اوجه التشابه في هذه الدراسة كونها تناولت مؤشرات التنويع الاقتصادي كالصادرات والعمالة والقيمة المضافة وكذا القطاع الصناعي، أما اوجه الاختلاف فان هذه الدراسة لم تقم باسقاط الدراسة على بلد معين بل عممت التجارب والتحليل .

- **الدراسة الرابعة :** Jean-Claude Berthélemy، **commerce international et diversification économique**، مجلة revue d'économie politique، المجلد 115، سنة 2005، الصفحات 611/591 .

اقترح الباحث في هذه المقالة مناقشة الحجج المؤيدة لسياسة التنويع الاقتصادي من خلال فحص مكاسب التنويع وكذا محدداته بناءا على تحليل الاقتصاد القياسي المقارن في حوالي أربعين دولة متطورة وناشئة ونامية، كما أظهر أن التنويع الاقتصادي يمكن أن يرتبط ارتباطا وثيقا بالاشكال الجديدة للتخصص الدولي و المتمثلة في التجارة البينية والانهيار الدولي لعمليات الانتاج، كما أثبت أن التنويع الناجح إلى المشاركة النشطة في العولمة، كما قام بالتطرق لنظرية امبس و واسزيار التي تخص محددات التنويع الإقتصادي ومحاولة اثباتها عبر قياس التنويع ومستوى التنمية الاقتصادية بطريقة المربعات الصغرى العادية. كما قدم بعض التوصيات ابرز ها ضرورة تحسين إدماج التنويع والتخصص الدولي والنمو الاقتصادي في إطار نظري متماسك، وكذ ضرورة دراسة ديناميات لتنويع لتقييم السرعة التي يمكن بها تصور إحراز تقدم في التنويع.

تشابهت هذه الدراسة مع دراستنا، فيما يخص الاستعانة بالقياس الاقتصادي، الا ان هذه الدراسة قد جمعت في مضمونها 40 دولة في حين اننا إكتفينا بدراسة حالة الجزائر فقط .

- **الدراسة الخامسة :** دراسة PATERNE NDJAMBOU بعنوان ENJEUX, DIVERSIFICATION ÉCONOMIQUE TERRITORIALE MODALITÉS, CONDITIONS ET ,DÉTERMINANTS, STRATÉGIES PERSPECTIVE، أطروحة الدكتوراه، برنامج المقدم بشكل مشترك من قبل جامعة كيبيك في تشيكوتيمي وجامعة كيبيك ريموسكي، 2013 .

تناولت هذه الطروحة موضوع التنويع الاقتصادي في بلد الغابون، حيث اعتبر الباحث في هذه الدراسة التنويع الاقتصادي كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية التي تساهم بكل كبير في اخراج الغابون من الاعتماد على الريع النفطي، وكان من أبرز أهدافها : تحليل تطور التنويع في الغابون من عام 1980 إلى عام 2010

تحديد المحددات الداخلية والخارجية لتطور هذه الظاهرة، تحديد استراتيجية للتنويع الاقتصادي الإقليمي، تحديد الجهات الفاعلة، شروط وأحكام تنفيذ استراتيجية التنويع .

اعتمد الباحث في دراسته على مؤشر هرفندل، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (COPM) لإيجاد محددات التنويع الاقتصادي للغابون من عام 1980 إلى عام 2010. كما بين الاستدلال الإحصائي والتحليل الوصفي أن التنويع الاقتصادي للبلد قد تأثر بالانفتاح التجاري وأسعار الصرف والتضخم. وإذا كان تطور السياق الاقتصادي العالمي قد ساعد على فهم أثر هذه المتغيرات على التنويع الاقتصادي للغابون، فإن السياق الإقليمي الغابوني ساعد على فهم أثر هذه المتغيرات على التنويع الاقتصادي للغابون.

اختلفت هذه الدراسة عن الدراسة التي قمنا بها فيما يخص تركيزها على جانب التنمية، وكذا دراستها حالة الغابون، وتشابهت فيما يخص مؤشر هرفندل وكذا طريقة المربعات الصغرى.

- **الدراسة السادسة :** دراسة James BURNETT، بعنوان : LA DIVERSIFICATION ÉCONOMIQUE DES VILLES CANADIENNES NON-MÉTROPOLITAINES ENTRE 1971 ET 2016، مذكرة مقدمة للحصول على رتبة ماجستير، جامعة كيبيك المعهد الوطني للبحوث العلمية،2020.

قام الباحث في هذه الدراسة بإجراء تحليل للتكوين القطاعي للتنويع في المناطق الحضرية الكندية، على مدى الفترة من 1971 إلى 2016، حيث وجد أن الكثير من "التنويع" الذي لوحظ في هذه المناطق هو مؤشر إحصائي لتراجع الصناعات المهيمنة سابقا، مثل الورق والألمنيوم. كما قام ببناء نماذج الانحدار لدراسة مساهمة المتغيرات الإقليمية المختلفة - التكوين الصناعي الأولي، والتنوع المرتبط وغير المرتبط، والوصول إلى الأسواق الأخرى - في تطوير صناعات وتخصصات جديدة تؤدي إلى التنويع.

وأكدت نتائج هذا التحليل من جديد دور الوصول إلى الأسواق بالنسبة للتنمية الإقليمية، وكذا دور التكوين الصناعي المحلي الأولي، الذي يؤكد من جديد أهمية مراعاة ذلك عند صياغة سياسات إنمائية إقليمية تتوافق مع الظروف المحلية في هذا البلد .

ركزت هذه الدراسة على جانب القطاع الصناعي بعكس دراستنا التي شملت جميع القطاعات.

- **الدراسة السابعة :** دراسة NGANGOUE François، بعنوان **Planifier et organiser la diversification économique en Afrique centrale**، مجلة « Revue Congolaise de Gestion »، E.S.G.A.E ، العدد 21-22، صفحات 45-2016،87.

إن الهدف من هذه الدراسة هو اقتراح خيارات أو مسارات أو تدابير قادرة على إحداث تحول هيكلي في الاقتصادات الأفريقية من أجل إدماج دولي أفضل، وهو ما يشكل مصدرا للنمو المستدام وملكية عملية

التنمية، حيث لاحظ الباحث من خلال تحليله أن التخصص في منتج واحد يعتبر أهم مصدر للتقلب وعدم الاستقرار الشديد في بلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، لأنه يحصر هذه البلدان في التجارة التكميلية مع شركائها التجاريين الرئيسيين في البلدان الصناعي، كما قدم توصيات تنص على أنه ينبغي لبلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا أن تسعى جاهدة إلى زيادة مستوى الاستثمار، وتحسين الحوكمة، وإنهاء الصراعات، واعتماد سياسات مالية جريئة، وضمان استقرار الاقتصاد الكلي، إلى جانب تنفيذ السياسات الصناعية والتجارية التي تعزز التنويع الاقتصادي. وذلك من أجل تعزيز تنويع الصادرات، وذلك من أجل زيادة مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي والاستفادة من أفضليات التجارة العالمية وتحريرها.

تمثلت نقاط التشابه بين الدراسة التي قمنا بها وهذه الدراسة فيما يخص تعمقها ورؤية الباحث على ان التنويع الاقتصادي ضرورة لابد منها للخروج من مشاكل عدم الاستقرار في البلدان النامية.

خلاصة الفصل :

في هذا الفصل نكون قد قمنا بالإلمام الجانب النظري للتنويع الاقتصادي، حيث اقتبسنا أهم ما عرفه الاقتصاديون وغيرهم من العرب والأجانب للتنويع الاقتصادي في المبحث الأول، كما ذكرنا أهميته الكبيرة وكذا أشكاله ومحدداته، ومؤشراته بأنواعها، أما في المبحث الثاني، قمنا بذكر أهم الدراسات المقالات، المذكرات والأطروحات التي تشبه الدراسة التي قمنا بها الى حد كبير إما في الجانب التطبيقي او النظري أو كلاهما معا. ذلك كله للإحاطة بكل ما يستلزم للقيام بعملية القياس الاقتصادي، وإسقاطه على الإقتصاد الجزائري، وإقتراح وتقديم توصيات وفوائد من ما استنتجناه من شأنها دفع إقتصاد بلدنا للأفضل.

# الفصل الثاني :

## إسقاط الجانب النظري على واقع الإقتصاد الجزائري خلال فترة 2020-1990

**تمهيد:**

أدركت الدول الريعية مؤخرا، أن التنويع الإقتصادي هو مفتاح حلول المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها، فبحسب ما طرحناه سابقا، فإن البعض من هذه الدول أقدمت على تجارب ومحاولات لتبني سياسات التنويع الإقتصادي المختلفة .

كل هذه التساؤلات سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة التطبيقية للموضوع، وذلك في مبحثين:

- المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة .
- المبحث الثاني: بناء النموذج القياسي لحالة الجزائر للفترة 1990 إلى 2020 .

المبحث الأول

# الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سنقوم في هذا المبحث من الفصل الثاني المتعلق بالدراسة القياسية أن نتطرق إلى الطريقة والأدوات التي استعنا بها في دراستنا . وذلك في ثلاث مطالب وهي :

- ❖ المطلب الأول : الطريقة المستخدمة في الدراسة .
- ❖ المطلب الثاني : الأدوات الإحصائية و القياسية لدراسة .

## المطلب الأول : الطريقة المستخدمة في الدراسة

نحاول في هذا المطلب تحديد حجم العينة و المجتمع محل الدراسة و عرض بيانات متغيرات دراستنا خلال فترة الدراسة .

### الفرع الأول : تحديد مجتمع و عينة الدراسة

تعبر متغيرات الدراسة أساسا عن بيانات سنوية حقيقية خاصة بالاقتصاد الجزائري، للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2020، أي حجم العينة محل الدراسة هو 31 مشاهدة .

و سيتم من خلال هذه البيانات تحليل المؤشرات الاقتصادية المستعملة كمتغيرات في نموذج الدراسة بالاعتماد على الأسلوب التحليلي الوصفي و الإحصائي القياسي باستخدام برنامج ايفيوز10 Eviews10، و يرتكز مجتمع الدراسة على احصائيات الاقتصاد الجزائري أي معرفة ما هي مصادر التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات .

### الفرع الثاني :تحديد متغيرات الدراسة

#### أولا: الناتج المحلي الإجمالي

من المؤشرات المعبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة الناتج المحلي الإجمالي، وهو عبارة عن كمية السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا من مواطني البلد أو الأجانب خلال سنة معينة . حيث ترمز محتوياته ومصادره ونسب مساهمتها فيه إلى درجة التنوع في الإقتصاد ككل. يستعمل الناتج المحلي الإجمالي لقياس الإنتاج المحلي في دولة معينة خلال فترة زمنية، ومن خلال دراسة تطور الناتج

المحلي الإجمالي يمكن أخذ صورة عن القوة الاقتصادية والنمو الاقتصادي المحقق في هذه الدولة، و الجدول التالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة، والقيم بالدينار الجزائري و الجدول التالي يبين بيانات الناتج المحلي الإجمالي :

**الجدول رقم (2-1) تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990 - 2020):**

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| gdp | 4 293 05,7 | 6 797 923 | 8 386 238 | 9 193 314 | 1155644 | 1568787,8 | 2047685,8 | 2211813,7 |
| السنوات | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
| gdp | 2217445,4 | 2598955,9 | 3430857,3 | 3451958,4 | 3645911,4 | 4296969,8 | 5099672,7 | 6436135,1 |
| السنوات | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
| gdp | 7345467,5 | 8021812 | 9314979,8 | 8054982,3 | 9656782,2 | 11356382 | 12483951,5 | 12857073,7 |
| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | |
| gdp | 13248083,2 | 12459026,6 | 13059417,6 | 14026317,3 | 15754552,7 | 15702042,6 | 13548132 | |

**المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الملحق 1**

**ثانيا :القطاعات الاقتصادية**

القطاعات الاقتصادية و هي المجال الذي يكون فيه عدد من الشركات التي تشترك في تقديم منتج معين، أو تقديم خدمات معينة للمجتمع و لها مجالات مختلفة وقد اخترنا ست (06) قطاعات اقتصادية لهذه الدراسة و هي: التجارة، الفلاحة، المحروقات، النقل و المواصلات، الصناعة، الخدمات و تم الحصول على البيانات للاقتصاد الجزائري من مصدر خارجي وهو الديوان الوطني للإحصائياتons، و يمكن عرض هذه البيانات على النحو التالي :

**1. قطاع التجارة**

**الجدول رقم(2-2) : تطور القيمة المضافة لقطاع التجارة خلال الفترة (1990 - 2020)**

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| vcom | 638 342 | 1 027 282 | 1 275 196 | 1 670 045 | 2220498 | 2835316 | 3205754 | 3483477 |
| السنوات | 1 998 | 1 999 | 2 000 | 2 001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
| vcom | 3803622 | 4125308 | 4362921 | 4762087 | 5092857 | 5521799 | 6070526 | 668130 |
| السنوات | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
| vcom | 7283667 | 8631973 | 1003199,4 | 1160160 | 1283227,7 | 1446331,4 | 1649969,8 | 1870581 |
| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | |
| vcom | 2067543 | 2259343,2 | 2341306 | 2116090,1 | 2349598,7 | 2446379,5 | 1987214,2 | |

**المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الملحق 1**

## 2. قطاع الفلاحة

**الجدول رقم (2-3) تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة خلال الفترة (1990 - 2020)**

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| vagri | 627 254 | 873 070 | 1 284 163 | 1 311 020 | 1456145 | 1965595 | 2778421 | 2404068 |
| السنوات | 1 998 | 1 999 | 2 000 | 2 001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
| vagri | 3248458 | 3596658 | 3461714 | 4121195 | 4172252 | 5152817 | 5805056 | 5816158 |
| السنوات | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
| vagri | 641285 | 7080725 | 7274131 | 9313491 | 1015258,8 | 1183216,1 | 1421693,3 | 1640006,1 |
| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | |
| vagri | 1772202,4 | 1935113 | 2140304,7 | 2219064,4 | 2426906,9 | 2529053,9 | 2598511,9 | |

**المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الملحق 1**

## 3. قطاع الصناعة خارج المحروقات

**الجدول رقم(2-4) تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة (2020-1990)**

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Vind | 669 219 | 995 369 | 1 271 611 | 1 308 802 | 1616476 | 1939047 | 2134195 | 2221142 |
| السنوات | 1 998 | 1 999 | 2 000 | 2 001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
| Vind | 2568211 | 2703955 | 2907496 | 3152305 | 3375562 | 3553706 | 3881934 | 4182949 |
| السنوات | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
| Vind | 4494933 | 4797911 | 5196316 | 5706732 | 6174049 | 6641945 | 7295148 | 7717874 |
| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | |
| Vind | 8377168 | 9193704 | 979303 | 1044920,1 | 1127981,6 | 1162446,3 | 1153521 | |

**المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الملحق 1**

### 4. قطاع البناء و الأشغال العمومية

**الجدول رقم(2 -5) : تطورالقيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية خلال الفترة (2020 - 1990)**

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Vtb | 571 853 | 785 276 | 1 021 494 | 1 214 962 | 1517813 | 1911607 | 2176851 | 243651 |
| السنوات | 1 998 | 1 999 | 2 000 | 2 001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
| Vtb | 2654121 | 2712577 | 2920463 | 3205071 | 3699393 | 4010144 | 458674 | 5054239 |
| السنوات | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
| Vtb | 6100711 | 7327207 | 8699886 | 1000054,9 | 1194113,5 | 1262566,7 | 1411159,6 | 1569313,5 |
| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | |
| Vtb | 1730198,1 | 1859784,5 | 1993653,1 | 2117392,9 | 2254104,9 | 2400389,6 | 2285088,5 | |

**المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الملحق 1**

### 5. قطاع النقل و الاتصالات

**الجدول رقم( 2-6 ) : تطورالقيمة المضافة لقطاع النقل و الاتصالات خلال الفترة (1990 - 2020)**

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Vtc | 272 273 | 417 428 | 569 444 | 649 871 | 747952 | 998071 | 1488858 | 1820846 |
| السنوات | 1 998 | 1 999 | 2 000 | 2 001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
| Vtc | 2064702 | 238856 | 2759297 | 3036935 | 3409833 | 3905512 | 5125699 | 6450289 |
| السنوات | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
| Vtc | 7435336 | 8083809 | 8303415 | 8652145 | 9337076 | 1074147,7 | 1194841,7 | 1463055,1 |
| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | |
| Vtc | 1550496,5 | 1665379,8 | 1800357 | 1965157,7 | 2139892,3 | 2187942,9 | 2044064,7 | |

**المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الملحق 1**

### 6. قطاع الخدمات

**الجدول رقم( 2-7) : تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات خلال الفترة (1990 - 2020)**

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Vserv | 215 942 | 272 750 | 359 941 | 431 827 | 547414 | 762918 | 908379 | 1033074 |
| السنوات | 1 998 | 1 999 | 2 000 | 2 001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
| Vserv | 1098412 | 118889 | 1304486 | 1418829 | 1538896 | 1694826 | 1835595 | 2057711 |
| السنوات | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
| Vserv | 2262246 | 2479721 | 2801315 | 3236846 | 369400 | 4127215 | 460340 | 5161785 |
| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | |
| Vserv | 5683228 | 6284041 | 6996323 | 7777005 | 8159267 | 8932094 | 7916662 | |

**المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الملحق 1**

## المطلب الثاني: الأدوات الإحصائية و القياسية لدراسة

في هذا المطلب سنحاول إعطاء لمحة وجيزة عن النماذج الانحدارية بنوعيها المستعملة في الدراسة و الاختبارات المطبقة على نموذج الدراسة .

### الفرع الأول: النماذج القياسية المستعملة لدراسة

### أولا: نموذج السلاسل الزمنية

#### 1. تعريف السلسلة الزمنية

هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة. وبمعنى أخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيبا تصاعديا.

#### 2. مركبات السلسلة الزمنية[1]

و يقصد بها العناصر المكونة للسلسلة الزمنية، و هي تفيد في تحديد سلوكها في الماضي و كذا المستقبل، و يمكن إدراج هذه المركبات في العناصر التالية:

- مركبة الاتجاه العام: تعبر عن التطور بميل موجب أو سالب لمتغير اقتصادي عبر الزمن، و بالتالي فهي تعكس الاتجاه العام للظاهرة المدروسة، و يرمز له بالرمز L .

[1] مولود حشمان، **السلاسل الزمنية و تقنيات التنبؤ القصير المدى**،ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة ثالثة منقحة و مزيدة، غير منشورة .

**الشكل رقم( 2 - 1) : منحنى لسلسلة زمنية لديها مركبة الاتجاه العام**

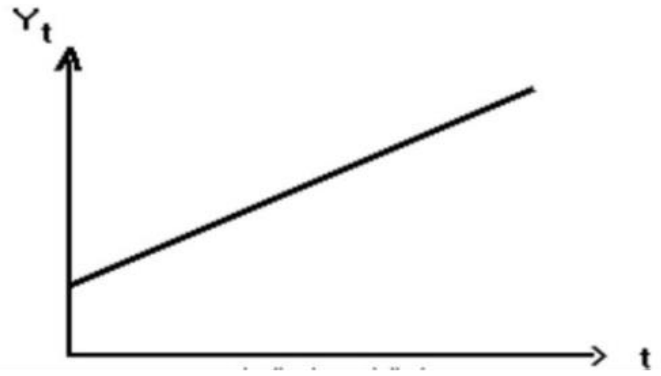


**المصدر: طويطي مصطفى، ص162**

- المركبة الفصلية (الموسمية): هي عبارة عن تأثيرات خارجية تطرأ على السلسلة الزمنية بطريقة منتظمة . يمكن تسميتها بالمركبة الدورية،و يرمز لها بالرمز P.

**الشكل رقم (2-2) : منحنى لسلسلة زمنية لديها مركبة**

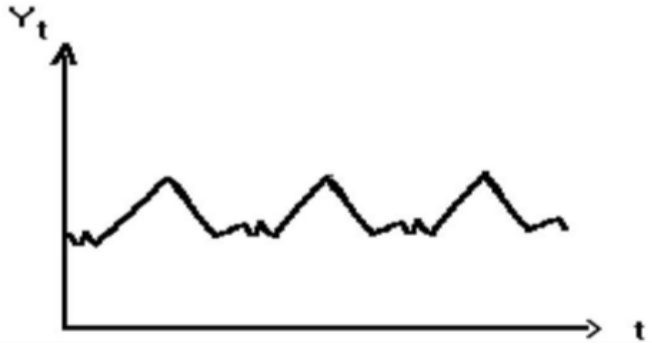


**المصدر: طويطي مصطفى، نفس المرجع،ص162**

**المركبة الدورية:** و هي تغيرات تشبه التغيرات الموسمية إلا أنها تتم في فترات أطول نسبيا من الفترات الموسمية، و بالمقارنة بالتغيرات الموسمية فان طول الفترة الزمنية غير معلوم و إنما يتراوح عادة بين ثلاث سنوات إلى عشر سنوات، و بالتالي يصعب التعرف على التقلبات الدورية و مقاديرها لأنها تختلف اختلافا كبيرا من دورة لأخرى سواء من حيث طول الفترة الزمنية للدورة أو اتساع تقلباتها و مداها، و نرمز لها بالرمز $C_t$ .

**الشكل رقم (2-3 ) : منحنى لسلسلة زمنية لديها مركبة دورية**

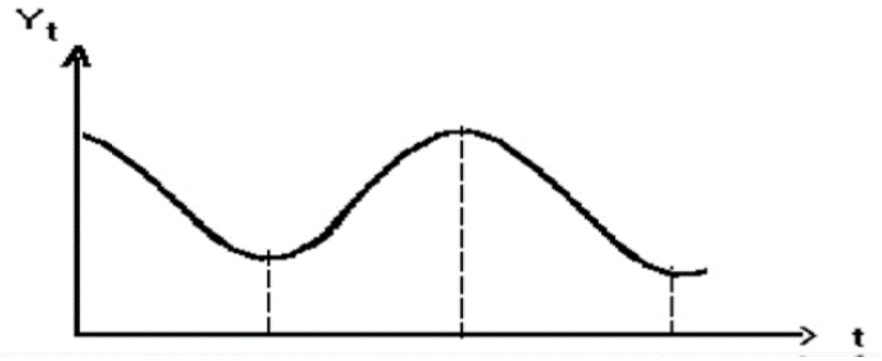


**المصدر: طويطي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص162**

- المركبة العشوائية : و هي تلك التغيرات الشاذة التي تنجم عن ظروف طارئة لا يمكن التنبؤ بوقوعها أو تحديد نطاق تأثيرها، حيث تنشا عن أسباب عارضة لم تكن في الحسبان مثل الزلازل إضراب العمال .....إلخ، و نرمز لها بالرمزs .

### 3. خصائص السلسلة الزمنية :

تفترض الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات سلسلة زمنية لابد من أن تكون السلسلة الزمنية ساكنة أو مستقرة، و في حالة غياب الاستقرار نحصل على انحدار زائف بين متغيرات السلسلة الزمنية و من المؤشرات التي تدل على وجود انحدار زائف هي كالتالي:

- ✓ وجود ارتباط تسلسلي ذاتي يظهر في قيمة معامل DW .
- ✓ كبر معامل التحديد و زيادة المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة بدرجة كبيرة.[1]

و تتميز السلسلة الزمنية ببعض الخصائص الجوهرية والتي تستعمل فيما بعد من أجل عملية النمذجة في المستقبل، ومن بين هذه الخصائص ما يلي:

- السلاسل الزمنية المستقرة : هي تلك السلسلة التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن أي لا يتغير المستوى المتوسط فيها ذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا أي لا يوجد فيها اتجاه لا بالزيادة و لا بالنقصان، أما التعريف الإحصائي نقول على سلسلة زمنية أنها مستقرة إذا كان توقعها و تباينها، و تباينات المشتركة ثابتة عبر الزمن أي :

[1] George Bresson, **Alain pirotte, économétrie, des séries temporelle**, 1edition presse universitaire de France,1995,p23

- ✓ تذبذبت حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن: ..... $E(yt)=ut$
- ✓ ثبات التباين عبر الزمن :..... $Evar(yt)= E(yt-ut)^2$
- ✓ أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين، و ليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير، أي على الفرق بين فترتين زمنيتين.

❖ السلاسل الزمنية غير المستقرة: السلاسل الزمنية غير المستقرة هي تلك السلاسل الزمنية ذات الاتجاه العام ومن اجل ذلك نميز بين نوعين من النماذج[1]:

☜**النموذج Trend Stationary Ts** : هذه النماذج غير مستقرة، و تبرز عدم استقرارية تحديديه، و تأخذ الشكل $Yt=f(t)+\varepsilon t$ حيث $f(t)$ دالة كثير حدود للزمن (خطية أو غير الخطية )،تشويش أبيض، و أكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير الحدود من الدرجة الأولى، و يكتب من الشكل $Yt = a0 + a1t+\varepsilon t$ . هذا النموذج غير مستقر، لان متوسطه $E(yt)$ مرتبط بالزمن، لكننا نجعله مستقرا بتقدير المعالم $\hat{a}0$ , $\hat{a}0$ بطريقة المربعات الصغرى العادية، و طرح المقدار $\hat{a}0+\hat{a}1t$ من $Yt$، أي : $Yt$ -( $\hat{a}0+\hat{a}1t$).

☜**النموذجDifference Stationary DS** و تعتبر هذه النماذج غير مستقرة، و تبرز عدم استقرارية عشوائية Stochastic، و تأخذ الشكل $Yt=Yt-1+\beta+\varepsilon t$ و يمكننا جعلها مستقرة باستعمال الفرو قات أي: $\nabla d\ Yt=\beta+\varepsilon t$ حيث B ثابت حقيقي، و d: درجة الفرو قات .و غالبا تستعمل الفرو قات من الدرجة الأولى في هذه النماذج d=1، و تكتب من الشكل $\nabla\ Yt=\beta+\varepsilon t$ و تأخذ هذه النماذج شكلين[2] :

- إذا كانت B=0 : يسمى النموذج DS بدون مشتقة، و يكتب من الشكل : $Yt=Yt-1+\varepsilon t$ و بما أن $\varepsilon t$ تشويش أبيض، فان النموذج يسمى نموذج السير العشوائي Random Walk Model و هو كثير الاستعمال في دراسة الأسواق .
- إذا كانت B≠0:يسمى النموذج DS بالمشتقة، و يكتب من الشكل $Yt=Yt-1+\beta+\varepsilon t$

**4. دراسة استقرارية السلسلة الزمنية**

[1] Régis bourbonnais, **économétrie**, dunode 4eme édition, paris, 2002,p231

[2] شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي** محاضرات و تطبيقات، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2012 م، ص 206

يوجد ثلاث طرق لدراسة استقرارية السلسلة الزمنية و هي كالأتي:

- الطريقة البيانية
- الطريقة الإحصائية
- طريقة جذر الوحدة

و سنحاول التطرق إلى طريقة جدر الوحدة و بالأخص اختبارات ديكي فولر المطور بحكم أننا استخدمناها في دراستنا .

1. اختبارات جذر الوحدة: **The Unit Root Test**

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للاستقرارية لتأكد من استقرار البواقي $et$ وقد استعملت عدة اختبارات لجذر الوحدة و هي :

- اختبارات ديكي فولر البسيط و المطور(Dickey –Fuller and ADF) .
- اختبار فيليبس وبيرون Philips et Perron.
- اختبار KPSS .

✓ اختبارات ديكي فولر(Dickey-Fuller) : تعمل هذه الاختبارات على البحث في الإستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديديه أو عشوائية.

لنعتبر نموذج من الشكل AR(1) لسلسلة أحادية، تكون لدينا فيها ثلاث حالات حسب قيم $(\varphi)$

$$\lambda = \varphi - 1 \quad \text{حيث} : \quad Yt = \varphi Yt + \varepsilon t$$

❖ اختبار ديكي فولر المطور ADF (Dickey-Fuller Augmenté)[1] :

في النماذج السابقة عند استعمالنا لاختبار ديكي فولر البسيط، فان النموذج عبارة $\varepsilon t$ عبارة عن صدمات عشوائية افتراضيا، وبذلك أهملنا احتمال ارتباط الأخطاء، لذلك فان اختبار ديكي فولر الصاعد( المطور)عمل على إدراج هذه الفرضية، إن هذا الاختبار يرتكز على الفرضية $(H1:|\varphi|<1)$ و التقدير بواسطة طريقة مربعات الصغرى للنماذج:

[1] حمدود كنزة، مذكرة، **مصادر تنويع الاقتصاد الجزائري خارج مجال المحروقات**، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2018 - 2019 م، ص 56.

$$\begin{cases} \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \phi_{j+1} . \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \ . \quad (1) \\ \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \phi_{j+1} . \Delta Y_{t-j} + c + \varepsilon_t \quad (2) \\ \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \phi_{j+1} . \Delta Y_{t-j} + c + bt + \varepsilon_t \quad (3) \end{cases}$$

لا يوجد بالنموذج( 1)لا اتجاه عام ولا ثابت

يوجد بالنموذج (2) ثابت

يوجد بالنموذج (3)ثابت و اتجاه عام

إن اختبار ADF يحمل نفس خصائص DF، بحيث يستخدم الفروق ذات الفجوات الزمنية $\Delta Yt-j$ حيث$\Delta Yt-1=Yt-1-Yt-2$ $\Delta Yt-2=Yt-2-Yt-3$ ..... إلخ ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي[1].

**الشكل رقم(2-4) : منهجية مبسطة لاختبار جذر الوحدة**

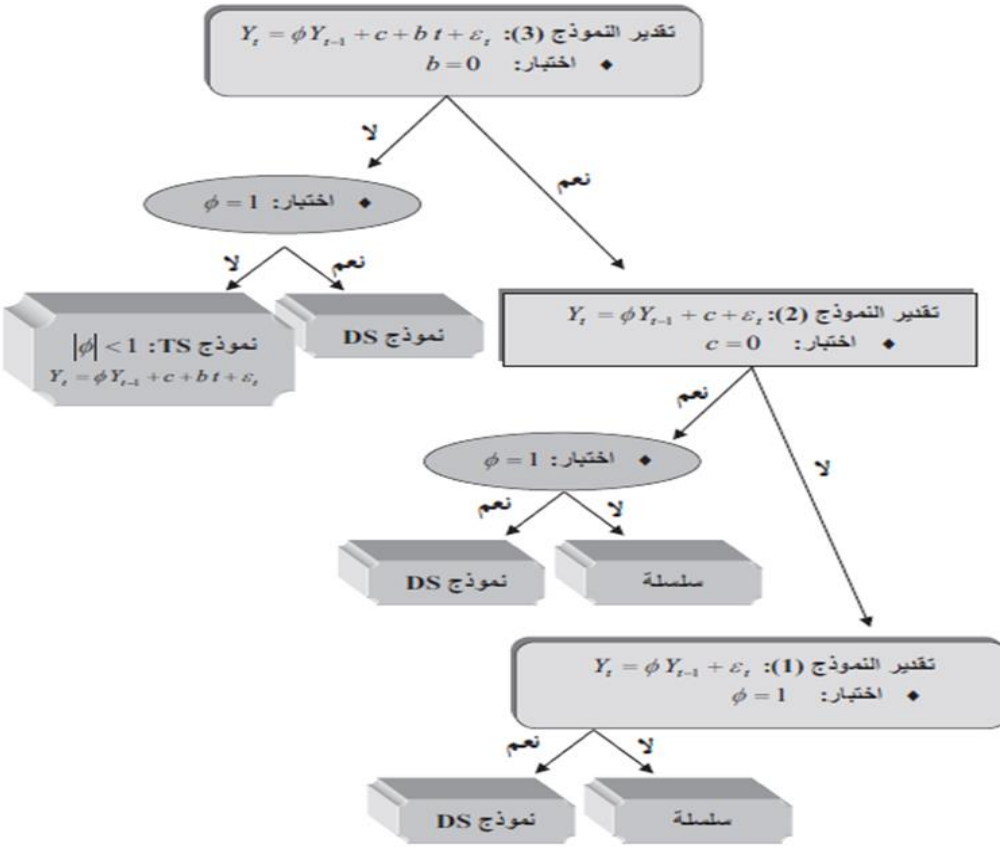


**المصدر: شيخي محمد، مرجع سابق، ص 277**

[1] احمد بن احمد، **النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة 1988 - 2007**،مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص80.

**ثانيا: نموذج الانحدار الخطي المتعدد**

هو عبارة عن انحدار المتغير التابع (y)على مجموعة من المتغيرات المستقلة $X_1\ X_2\ X_3.....X_n$

**1. تقديم النموذج[1]:**

يستند النموذج الخطي العام على افتراض وجود علاقة خطية ما بين متغير معتمد Yi وعدد من المتغيرات المستقلة و حد عشوائي μ و يعبر عن هذه العلاقة بالنسبة ل n مشاهدة وk من المتغيرات المستقلة بالشكل اللاتي:

$Yi=\beta_0+\beta_1X_{11}+\beta_2X_{12}+\cdots+$ , k =1,……,$n$. .

المتغيرات $Xi1,\ldots,Xij,\ldots,Xik$ تسمى المتغيرات المفسرة أو المستقلة للمتغير المفسر أو التابع Yiوما يجب ملاحظته أن Yi مشروح من طرف k متغير مفسر ولا يمكن لهذه الأخيرة أن تفسر Yبشكل تام، لأنه لا يمكننا في غالب الأحيان حصر جميع الظواهر المؤثرة علىY ، لذلك يدرج حد الخطأ $\varepsilon i$ الذي يتضمن كل المعلومات التي لا تقدمها المتغيرات المفسرة ونفترض عادة بان المتغيرات المستقلة كلها أخذت بعين الاعتبار كلما كانت المعلومات التي تقدمها الخطأ العشوائي مهملة، نشير فقط إلى أن $\beta_0,\beta_1,\ldots\ldots\ldots\ldots,\beta_k$ هي معالم النموذج.

$n$ مشاهدة تعطينا $n$ معادلة:

$i=1:Y_1=\beta_0+\beta_1X_{11}+\beta_2X_{12}+\cdots+\beta_kX_{1k}+\varepsilon_1$

$i=2:\ Y_2=\beta_0+\beta_1X_{21}+\beta_2X_{22}+\cdots+\beta_kX_{2k}+\varepsilon_2$

⋮

⋮

$i=n:\ Yn=\beta_0+\beta_1X_{n1}+\beta2X_{n2}+\cdots+\beta_kX_{nk}+\varepsilon_n$

كما يمكن كتابة النظام على الشكل المصفوفي التالي[2]:

$Y=X\beta+\varepsilon.$

[1] حمدود كنزة، مرجع سابق، البواقي، ص44.
[2] محمد شيخي، مرجع سابق، ص 57 - 58

$$Y = \begin{pmatrix} Y1 \\ Y2 \\ \vdots \\ \vdots \\ Yn \end{pmatrix}, X = \begin{pmatrix} 1 & Y11 & Y12 \cdots & Y1k \\ 1 & Y21 & Y22 \ddots & \vdots \\ \vdots & \vdots & \vdots \cdots & \vdots \\ 1 & Yn1 & Yn2 & Ynk \end{pmatrix}, B = \begin{pmatrix} \beta 0 \\ \beta 1 \\ \beta 2 \\ \vdots \\ \beta k \end{pmatrix}, \varepsilon = \begin{pmatrix} \varepsilon 1 \\ \varepsilon 2 \\ \vdots \\ \vdots \\ \varepsilon n \end{pmatrix}$$

## 2. فرضيات النموذج :

لتقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد نستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) و يجب توافر الفرضيات التالية:

- القيمة المتوقعة لمتجه حد الخطأ تساوي صفرا أي أن: $E(U\text{i}) = 0$
- تباين العناصر العشوائية ثابت، التباين المشترك بينهما يساوي صفر (0) أي[1]

$$E(UU') = \begin{pmatrix} \sigma_1^2 & 0 & \dots & 0 \\ 0 & \sigma_2^2 & \dots & 0 \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 0 & 0 & \dots & \sigma_n^2 \end{pmatrix} = \sigma^2 In$$

- ليس هناك علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة كما و أن عدد المشاهدات يجب أن يزيد على عدد المعلمات المطلوب تقديرها أي أن:

$(X)=k+1<$ .

حيث أن ( $r$ ) رتبة مصفوفة البيانات، ( $X$ ) عدد المتغيرات المستقلة ( $k$ ) زائد( 1 ) الحد الثابت، ( $n$ ) عدد المشاهدات.

## 3. تقدير معلمات النموذج

و تستخدم طريقة المربعات الصغرى و من خصائصها أنها تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع Y فإذا كانت علاقة الانحدار المقدرة تأخذ الصيغة المصفوفية التالية[1] :

[1] أموري هادي كاظم و آخرون، **الإحصاء التطبيقي** أسلوب تحليلي باستخدام spss، دار الذاكرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص 360 - 361

$$Y_{(n,1)} = x_{(n,k+1)} \cdot \beta_{(k+1,1)} + \varepsilon_{(n,1)} \ .$$

و الهدف من طريقة المربعات الصغرى الحصول على مقدرات المصفوفة

$$(k+1,1) = \begin{pmatrix} \beta_0 \\ \beta_1 \\ \beta_2 \\ \vdots \\ \beta_k \end{pmatrix}$$ بحيث تدني $\sum_{i=1}^{n} \ {}^{2}_{t}$ أي أن:

$$. \ S = \text{Min} \sum_{t=1}^{n} e_t^2 = \text{Min} \sum_{t=1}^{n} (y_t - \hat{y}_t)^2 = \text{Min} \sum_{t=1}^{n} \left(y_{(n,1)} - (x_{(n,k+1)} \cdot \beta_{(k+1,1)})\right)^2 \ .$$

و يجب ان تكون المشتقة الجزئية بالنسبة لمصفوفات المعلمات مساوية للصفر أي :

$$\frac{\partial S}{\partial \beta_{(k+1,1)}} = 0 \leftrightarrow \begin{bmatrix} \frac{\partial S}{\partial \beta_0} = 0 \\ \frac{\partial S}{\partial \beta_{01}} = 0 \\ \frac{\partial S}{\partial \beta_2} = 0 \\ \vdots \\ \frac{\partial S}{\partial \beta_k} = 0 \end{bmatrix} .$$

و بعد التبسيط نحصل على الشعاع المقدر كما يلي :

$$\beta = (x'x)^{-1} x'y$$

و يشترط وجود معكوس المصفوفة $(x')$ بحيث $x'$ : هو مقلوب المصفوفة.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي** بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2005، ص 25

### 4. تقييم النموذج

بعد تقدير معلمات النموذج نقوم بتقييمه بواسطة معاملين هما:

✓ **معامل الارتباط المتعدد R:**

معامل الارتباط المتعدد يمكن حسابه في النماذج الانحدارية الخطية المتعددة بالعلاقة التالية[1] :

$$R_{yx1,x2.....,xn} = \sqrt{1 - \frac{A}{B}}.$$

$$A = \begin{vmatrix} 1 & r_{yx1} & r_{yx2} & \dots & r_{yxn} \\ r_{x1y} & 1 & r_{x1x2} & \dots & r_{x1xn} \\ r_{x2y} & r_{x2x1} & 1 & \dots & r_{x2xn} \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ r_{xny} & r_{xnx1} & r_{xnx2} & \dots & 1 \end{vmatrix} \quad B = \begin{vmatrix} 1 & r_{x1x2} & r_{x1x3} & \dots & r_{x1xn} \\ r_{x2x1} & 1 & r_{x2x3} & \dots & r_{x2xn} \\ r_{x3x1} & r_{x3x2} & 1 & \dots & r_{x3xn} \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ r_{xnx1} & r_{xnx2} & r_{xnx3} & \dots & 1 \end{vmatrix}.$$

أما في حالة النماذج الانحدارية المتعددة غير الخطية يحسب كما يلي :

$$R_{yx1,x2.....,xn} = \sqrt{1 - \frac{s^2_{y\hat{y}}}{\sigma^2_{\hat{y}}}} \quad \text{أو} \quad R_{yx1,x2.....,xn} = \sqrt{1 - \frac{(y-\hat{y})^2}{(y-\bar{y})^2}}.$$

قيمة معامل الارتباط تترا وح في المجال [0,1] ويجب أن لا تكون اقل من اكبر قيمة لمعاملات الارتباط

الزوجي $(R_{yxi})$ اي: $R_{yxi}$ $R_{yx1,x2.....,xn} \geq max$

[1] محمد عايب، **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1983 - 2014**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي،2017 ، ص61

✓ **معامل التحديد المتعدد[1]**

هو مقياس يوضح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع ويمكن اشتقاقه باستخدام المصفوفات بالانحرافات كالأتي:

$$.Qy = x\hat{B} + e.$$

$$.e = y - x\hat{B}.$$

$$.e'e = (y - x\hat{B})'(y - x\hat{B}). .$$

$$.e'e = y'y - y'x\hat{B} - x'\widehat{B'}y + \widehat{B'}\,x'x\hat{B}.$$

و بما أن التحديد الثاني و الثالث يمثلان نفس القيمة نكتب العلاقة كالأتي:

$$.e'e = y'y - 2\hat{B}x'y - x'\,\hat{B}'y + \widehat{B'}\,x'x\hat{B}.$$

$$.\hat{B} = (x'x)^{-1}x'y.$$

$$.(x'x)^{-1}\,\hat{B} = x'y.$$

$$.e'e = y'y - 2\hat{B}x'y - x'\,\hat{B}'y.$$

$$.e'e = y'y - \widehat{B'}x'y.$$

$y'$ : تمثل الانحرافات الكلية، $B^{\wedge}$، $y'$ تمثل الانحرافات الموضحة من قبل خط الانحدار، $e'e$ تمثل الانحرافات غير الموضحة $e'e$

معامل التحديد المتعدد $R^2$ يمثل نسبة مجموع مربعات التغير في المتغيرات المستقلة إلى مجموع المربعات الكلية:

[1] محمد عايب، نفس المرجع، ص62 - 63

$$.R^2 = \frac{\widehat{B}'x'y}{y'y} = \frac{\widehat{B}'x'y}{\sum y^2}.$$

$$.R^2 = 1 - \frac{e'e}{y'y - n\bar{y}^2}.$$

$$.R^2 = \frac{\hat{B}_1 \sum x_1 y + \hat{B}_2 \sum x_2 y}{\sum y^2}.$$

### 5. اختبارات المعنوية

✓ **اختبار المعنوية الكلية للنموذج**

وهو اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج باستخدام نسبة التباين المفسر بدرجة حرية (k−1)، إلى نسبة التباين غير المفسر بدرجة حرية(n−k) حيث n عدد المشاهدات k عدد المعالم و هذا ما يسمى **باختبار فيشرF**

و تصاغ فرضتي اختبار فيشر كالأتي[1]:

$H_O: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \cdots = \beta_k = 0$

$H_1 : \exists\ \beta_t \neq 0$

و تحسب القيمة الإحصائية لفيشر بالعلاقة التالية :

$$F_{(k-1,n-k,\alpha)} = \frac{\sum_{t=1}^{n} (\hat{y}_t - \bar{y})^2 / (k-1)}{\sum_{t=1}^{n} e_t^2 / (n-k)} \quad \leftrightarrow \quad F_{(k-1,n-k,\alpha)} = \frac{\sum_{t=1}^{n} (\hat{y}_t - \bar{y})^2}{\sum_{t=1}^{n} e_t^2} \frac{(n-k)}{(k-1)}.$$

و نقارن القيمة المحسوبة Fcal بالقيمة المجدولة Ftab بحيث:

[1] طويطي مصطفى، مرجع سابق، ص131

إذا كانت Fcal>$F$tab عند مستوى معنوية ودرجة الحرية المحددة يتم رفض فرضية العدم مما يدل على معنوية نموذج الانحدار المتعدد وبالتالي فان المتغيرات التفسيرية تفسر الظاهرة بشكل جيد.

إذا كانت Fcal<$F$tab عند مستوى معنوية ودرجة الحرية المحددة يتم قبول فرضية العدم مما يدل على معنوية نموذج الانحدار المتعدد وبالتالي فان المتغيرات التفسيرية لا تفسر الظاهرة بشكل جيد.

✓ **اختبار معنوية معلمات النموذج اختبار ستودنت t**

يستخدم هذا الاختبار لاختبار كل معلمة أي اختبار جزئي عكس اختبار فيشر و تصاغ فرضيتي الاختبار كالأتي:

$$\begin{cases} H_0: \beta_i = 0 \\ H_1: \beta_i \neq 0 \end{cases}.$$

ونحسب قيمة إحصائية $(\beta i)$ بالصيغة التالية:

$$\frac{\hat{\beta}_i - \beta_i}{SE_{\beta_i}} \sim N(0.1) \quad i = 1,2,\dots.,k.$$

بينما قانون التوزيع $(\beta i)$ على الشكل التالي :

$$t_c = \frac{\hat{\beta}_i - \beta_i}{SE_{\hat{\beta}_i}} \sim t_{(n-k,\alpha)}.$$

$\hat{\beta}_i$ : تمثل القيمة التقديرية للمعلمة.

$SE_{\hat{\beta}_i}$ يمثل الخطأ المعياري للمعلمة التقدير ويمكن إيجاده بالصيغة الآتية :

$$SE_{\hat{\beta}_i} = \sqrt{\frac{(y'y - \beta' x' y)}{(n-k)}}$$

معلمة المجتمع ويعتبر هنا معدوم لأنه غير معلوم وبالتالي يصبح على الشكل

$$t_c = \frac{\hat{\beta}_i}{SE_{\hat{\beta}_i}}.$$

نقوم بمقارنة القيمة المجدولة بالمحسوبة كالاتي :

إذ كانت $|tcal| \geq$ ttab يتم رفض فرض العدم مما يدل على معنوية المعلمة $\beta i$ والإبقاء بالمتغير التفسيري xi

إذا كانت $|tcal| \leq$ ttab يتم قبول فرض العدم مما يدل على عدم معنوية المعلمة$\beta i$ و ينبغي إ زلة xi من النموذج[1]

**الفرع الثاني :التكامل المشترك Cointegration**

**أولا: مفهوم التكامل المشترك Concept of Cointegration:**

ظهرت تقنية التكامل المشترك في أواسط الثمانينات على يد (1983 ) Granger و في سنة 1987طورها Engle و Granger وارتكز تطورها قبل كل شيء على صحة فرضية استقرارية السلاسل الزمنية، وهي ناتجة عن عملية دمج بين تقنية بوكس-جينكيتر والتقارب الحركي (الديناميكي ) لنماذج تصحيح الخطأ .ترتكز هذه التقنية على السلاسل الزمنية غير المستقرة، في حين تكون التركيبات الخطية التي فيما بينها مستقرة، وجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات الجذر الوحدوي للتحقق من استقرار السلاسل، كما تسمح هذه الاختبارات من التأكد من وجود تكامل مشترك أي التقارب بين سيرورات السلاسل الزمنية[2].

1. **اختبار التكامل المشترك: Engel et Granger** يعتبر هذا الاختبار عند الكثير من الاقتصاديين كأحد أهم مفاهيم جديدة في مجال القياس الاقتصادي، وكذلك لتحليل السلاسل الزمنية. ولإجراء هذا الاختبار نتبع مرحلتين التاليتين[3]:

☜**الشرط الضروري لتكامل المشترك:** وهو كون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة حيث إذا كانت السلاسل الزمنية محل الدراسة ليست من نفس الدرجة، لا يمكن أن تتصف بالتكامل المشترك .Two series are not cointegrated

[1] طويطي مصطفى، مرجع السابق،ص 132
[2] شيخي محمد، مرجع سابق ص 289
[3] احمد ركان، **العلاقة السببية وعلاقة التكامل المشترك بين النقود و الأسعار في الجزائر**،مجلة الاقتصاد المعاصر،العدد1، ابريل 2007، ص121 123

☜**تقدير العلاقة في المدى الطويل:** إذا كان الشرط ضروري محقق، نقوم بتقدير العلاقة بين المتغيرين بواسطة المربعات الصغرى OLS، ومنه لكي نقبل وجود تكامل مشترك ينبغي أن تكون بواقي النموذج المقدر مستقرة من درجة صفر .

**الشكل رقم( 2-5): مخطط ملخص للتكامل المتزامن(المشترك) بمنهجية E.G**

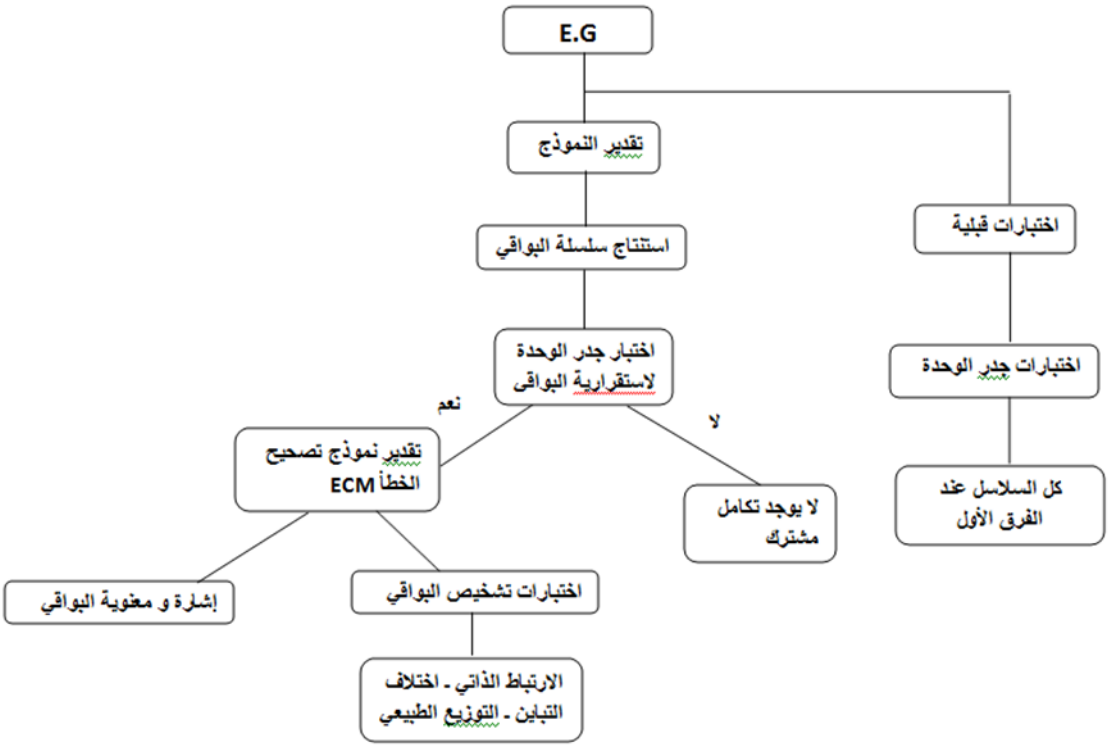


**المصدر: من إعداد الطالبتين**

1. **اختبار التكامل المشترك لـ Jehansen Juselius** : لتحديد عدد علاقات التكامل المشترك، اقترح Johansen (1980) اختبارا يعتمد على القيم الذاتية لمصفوفة يتم حسابها بإتباع الخطوتين التاليتين[1]:

☜الخطوة الأولى: حساب البواقي $u_t$^ ^ من خلال النموذجين التاليين :

[1] كنعان ع اللطيف عبد الرزاق،**دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك** مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الثالث و الثلاثون، 2012

$$\nabla Y_t = \hat{\Phi}_0 + \Phi_1 \nabla Y_{t-1} + \hat{\Phi}_2 \nabla Y_{t-2} + .....\hat{\Phi}_p + \nabla Y_{t-p} + u_t$$

$$Y_{t-1} = \hat{\Phi}_0 + \Phi_1 \nabla Y_{t-1} + \hat{\Phi}_2 \nabla Y_{t-2} + .....\hat{\Phi}_p + \nabla Y_{t-p} + v_t$$

مع:

$$Y_t = \begin{pmatrix} Y_{1,t} \\ Y_{2,t} \\ . \\ . \\ . \\ Y_{k,t} \end{pmatrix}$$

$\hat{v}$ $\hat{u}_t$ هي مصفوفات البواقي ذات بعد (k,T) حيث k يمثل عدد المتغيرات و T عدد المشاهدات

☜**الخطوة الثانية :** حساب مصفوفات التباين- التباين المشترك التي تسمح بحساب القيم الذاتية نقوم بحساب أربع مصفوفات ذات بعد (K;K) انطلاقا من بواقي التقدير $\hat{u}_t$

$$\hat{\Sigma}_{uu} = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} u_t u_t'$$

$$\hat{\Sigma}_{vv} = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} v_t v_t'$$

$$\hat{\Sigma}_{uv} = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} u_t v_t'$$

$$\hat{\Sigma}_{vu} = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} v_t u_t'$$

ثم يتم الحصول على k قيمة ذاتية للمصفوفة M ذات بعد (K;K) المحسوبة كما يلي:

$$\hat{\Sigma}_{vv}^{-1}\hat{\Sigma}_{vu}\hat{\Sigma}_{uu}^{-1}\hat{\Sigma}_{uv}$$

ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقتراح Johansen اختبارين :

- **اختبار الأثر Trace**[1]:

يتم اختبار الفرضية أن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك، مقابل النموذج العام غير المقيد r=q وتحسب إحصائية نسبة الإمكانية لهذا الاختبار من العلاقة التالية:

$$\lambda_{Trace}(T) = -T \sum_{i=r+1}^{P} \ln\left(1 - \hat{\lambda}_i\right)$$

حيث : T: حجم العينة

r : عدد متجهات التكامل المشترك

$\lambda_{r+1}$.....$\lambda_p$: هي أصغر قيم المتجهات الذاتية p-r وتنص فرضية العدم على وجود عدد من متجهات التكامل مشترك يساوي على الأكثر r أي أن عدد هذه متجهات يقل أو يساوي r

- **اختبار القيمة الذاتية القصوى Max$\lambda$**: الذي تحسب إحصائيته وفق العلاقة التالية[2]:

$$\lambda_{\max}(r, r+1) = -T \ln\left(1 - \hat{\lambda}_{r+1}\right)$$

ويجرى اختبار فرضية العدم التي تنص على وجود r من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود r+1 من متجهات التكامل المشترك .فإذا زادت القيمة المحسوبة لنسبة الإمكان LR عن القيمة الحرجة بمستوى معنوية معين فإننا نرفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود إي متجهة للتكامل المشترك وإذا كانت اقل فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم القائلة بوجود متجهة واحد على الأقل للتكامل المشترك.

[1] تجاني بن سالم،**اثر الصادرات على النمو الاقتصادي** دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2014، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، 2016، ص 31.

[2] بن سالم التجاني، مرجع سبق ذكره، ص 31

### 2. اختبار التكامل المشترك بمنهجية ARDL :

يتم اختبار التكامل المشترك أو المتزامن باستخدام منهجية **ARDL** من خلال أسلوب اختبار الحدود **bound text** المطور من قبل حيث يتم دمج نماذج الانحدار الذاتي **AR(p)** و نماذج فترات الإبطاء الموزعة **Distributed log model**

- **شروط تطبيق ARD**

✓ إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية وان يمكن أن تكون السلاسل ساكنة عند المستوى (0)أو عند الفرق الأول (1)أو خليط بينها. لا يفترض أن لا تكون أي سلسلة مستقرة من الفرق الثاني (2)

✓ حجم العينة ينبغي أن يكون بحدود 30 مشاهدة، لان نموذج ARDL يعتمد على تكوين فترات إبطاء متعددة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهذا يعني تخفيض درجة حرية النموذج

✓ ينبغي أن يكون معامل تصحيح الخطأ في نموذج ARDL القصير الأجل سالب ومعنوي ECM . بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من خلال اختبار الحدود.

✓ استخدام معايير تحديد فترات الإبطاء في تحديد رتبة النموذج منها AIC وخلافه . واعتماد القيمة الأقل في تحديد النموذج الملائم .

✓ إجراء الاختبارات القياسية لسلامة النموذج مثل اختبار LM الارتباط الذاتي واختبار عدم ثبات التجانس للتباين واختبار استقرارية الدالة.

- **خطوات تطبيق ARDL**

✓ إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية .

✓ تقدير نموذج ARDL وتحديد رتبة النموذج حسب معيار AIC.

✓ إجراء اختبار الحدود Bound test .

✓ استخراج العلاقة القصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ والعلاقة الطويل الأجل.

✓ التأكد من سلامة النموذج من خلال الاختبارات القياسية المختلفة.

**الشكل (2-6) : مخطط لملخص منهجية ARDL**

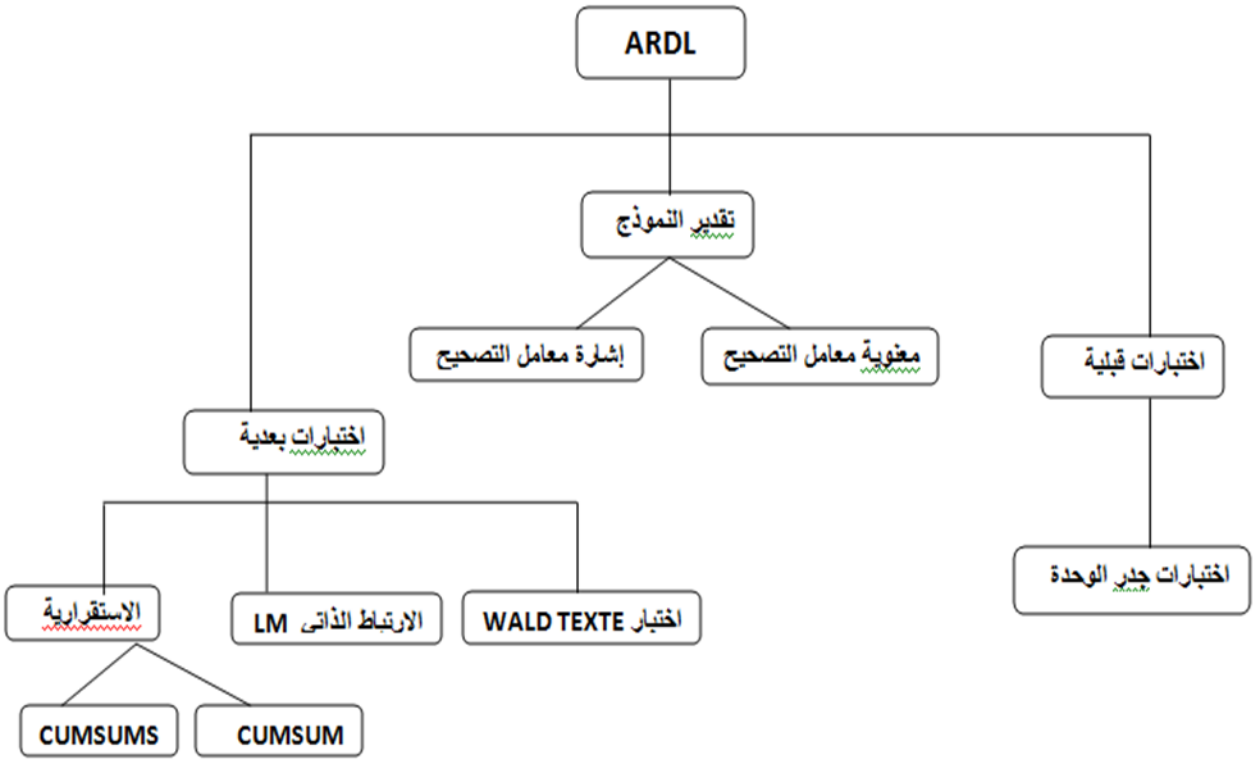


**المصدر: من إعداد الطالبتين**

المبحث الثاني

## بناء النموذج القياسي لحالة الجزائر للفترة 1990 إلى 2020

يظهر هذا المبحث إسقاط كل مادرسناه سابقا على واقع الإقتصاد الجزائري، إذ تبرز من خلاله الدراسة التطبيقية للموضوع، حيث سنستعين بمبادئ الإقتصاد القياسي وكذا الطرق و الوسائل الإحصائية التطبيقية، وذلك في ثلاثة مطالب هي :

- المطلب الأول : تحليل متغيرات النموذج.
- المطلب الثاني : الدراسة القياسية لأثر القطاعات على الناتج المحلي الإجمالي.
- المطلب الثالث : النتائج والمناقشة

### المطلب الأول : تحليل متغيرات النموذج

#### الفرع الأول : القطاعات الارتكازية في الاقتصاد الجزائري

بحسب ما درسناه سابقا، فإن التنويع الإقتصادي يقاس بمؤشرات تتعلق بالإقتصاد الكلي، من بين هذه المؤشرات مؤشر نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، و التي ستمثل متغيرات الدراسة حيث سنبني النموذج القياسي عليها، حسب ما وجدناه من معطيات والتي تخص الإقتصاد الجزائري خلال فترة 1990-2020، والجدول التالي يبين نسب القيم المضافة التي ساهمت بها بعض القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي بالجزائر خلال فترة 1990-2020 :

**جدول (2-9): نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين PIB للجزائر 1990-2020:**

(الوحدة ٪)

| السنوات | الفلاحة | الصناعة | اشغال عومية بترولية ومحروقات | البناء والأشغال العمومية | النقل والاتصالات | التجارة | الخدمات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 14,61 | 15,58 | 30,23 | 13,32 | 6,34 | 14,86 | 5,03 |
| 1991 | 12,84 | 14,64 | 35,69 | 11,55 | 6,14 | 15,11 | 4,01 |
| 1992 | 15,31 | 15,16 | 31,04 | 12,18 | 6,79 | 15,2 | 4,29 |
| 1993 | 14,26 | 14,23 | 28,35 | 13,21 | 7,06 | 18,16 | 4,69 |
| 1994 | 12,60 | 13,98 | 29,84 | 13,13 | 6,47 | 19,21 | 4,73 |
| 1995 | 12,53 | 12,36 | 33,62 | 12,18 | 6,36 | 18,07 | 4,86 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 4,43 | 15,65 | 7,27 | 10,63 | 38 | 10,42 | 13,57 | 1996 |
| 4,67 | 15,74 | 8,23 | 11,01 | 39,41 | 10,04 | 10,86 | 1997 |
| 4,95 | 17,15 | 9,31 | 11,96 | 30,37 | 11,58 | 14,65 | 1998 |
| 4,57 | 15,87 | 9,19 | 10,43 | 35,68 | 10,4 | 13,83 | 1999 |
| 3,8 | 12,71 | 8,04 | 8,51 | 48,31 | 8,47 | 10,09 | 2000 |
| 4,11 | 13,79 | 8,79 | 9,28 | 42,93 | 9,13 | 11,93 | 2001 |
| 4,22 | 13,96 | 9,35 | 10,14 | 41,6 | 9,25 | 11,44 | 2002 |
| 3,94 | 12,58 | 9,08 | 9,33 | 44,51 | 8,27 | 11,99 | 2003 |
| 3,59 | 11,9 | 10,05 | 8,99 | 46,44 | 7,61 | 11,38 | 2004 |
| 3,19 | 10,38 | 10,02 | 7,85 | 53 | 6,49 | 9,03 | 2005 |
| 3,07 | 9,91 | 10,12 | 8,3 | 53,72 | 6,11 | 8,73 | 2006 |
| 3,09 | 10,76 | 10,07 | 9,13 | 52,12 | 5,98 | 8,82 | 2007 |
| 3,007 | 10,76 | 8,91 | 9,33 | 54,58 | 5,57 | 7,81 | 2008 |
| 4,01 | 14,4 | 10,74 | 12,41 | 39,76 | 7,08 | 11,56 | 2009 |
| 3,82 | 13,28 | 9,66 | 12,36 | 43,93 | 6,39 | 10,51 | 2010 |
| 3,64 | 12,73 | 9,45 | 11,11 | 46,78 | 5,84 | 10,41 | 2011 |
| 3,68 | 13,21 | 9,57 | 11,3 | 44,98 | 5,84 | 11,39 | 2012 |
| 4,01 | 14,54 | 11,37 | 12,2 | 39,09 | 6,002 | 11,28 | 2013 |
| 4,28 | 15,6 | 11,7 | 13,05 | 35,63 | 6,32 | 13,38 | 2014 |
| 5,05 | 18,13 | 13,36 | 14,92 | 25,61 | 7,38 | 15,53 | 2015 |
| 5,35 | 17,92 | 13,78 | 15,26 | 23,76 | 7,49 | 16,38 | 2016 |
| 5,54 | 15,08 | 14,01 | 15,09 | 26,98 | 7,45 | 15,82 | 2017 |
| 5,17 | 14,91 | 13,58 | 14,3 | 29,44 | 7,16 | 15,40 | 2018 |
| 5,68 | 15,58 | 13,93 | 15,28 | 25,99 | 7,4 | 16,11 | 2019 |
| 5,84 | 14,66 | 15,08 | 16,86 | 19,837 | 8,51 | 19,179 | 2020 |
| 5,68 | 15,06 | 10,127 | 12,153 | 39,0409 | 9,27 | 13,15 | متوسط الفترة |

**المصدر من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 01**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ وجود 7 قطاعات مهمة تؤثر في الناتج المحلي الاجمالي وهي : الزراعة والغابات وصيد الأسماك، الأشغال العمومية البترولية، الصناعة خارج قطاع المحروقات، المحروقات، البناء والأشغال العمومية، التجارة، الخدمات، النقل والاتصالات، حيث تظهر لنا متوسطات فترة الدراسة هيمنة قطاع المحروقات في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي فقد قدر متوسط نسبة تأثير المحروقات ب 39,0409٪، من ثم يليها قطاع التجارة بنسبة 15.06 ٪، فقطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك بنسبة 13.15 ٪. ليكون أقل قطاع مؤثر في الناتج المحلي الاجمالي قطاع الخدمات. هذه النتائج تثبت لنا تبعية الإقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات خلال فترة 1990-2020، رغم المجهودات المبذولة من طرف الحكومة للخروج من هذه التبعية والمنحنى التالي يوضح لنا الرسم البياني لكل ماسبق:

**الشكل:(2-7) الرسم البياني لتأثير القطاعات الاقتصادية على الناتج المحلي الاجمالي**

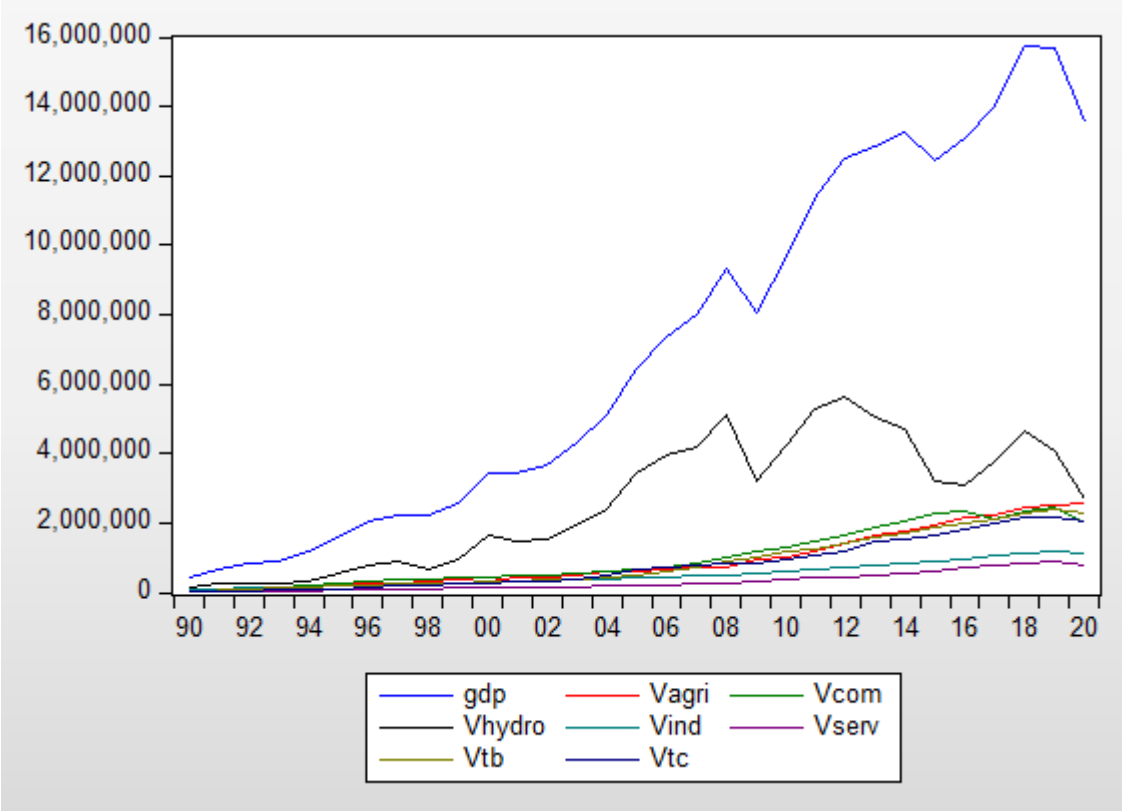


**المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الملحق 1**

من خلال المنحنى أعلاه نميز 3 نقاط إنخفض عندها تأثير قطاع المحروقات تزامنت مع سنوات،2015،2008،1997. عند عودتنا لوقائع الاقتصاد الجزائري خلال هذه السنوات، لاحظنا أن الظاهرة المتكررة هي انهيار أسعار النفط،، لذلك قامت الجزائر بمحاولات اصلاح ابتداءا من سنة 1991 حيث قامت بادخال إصلاحات عميقة على النظام مست جل هذه الاصلاحات القطاعات الاقتصادية والتي سنقسم واقع كل واحد منهم على حدا.

**أولا : بالنسبة لقطاع التجارة :**

**الشكل:(2-8) الرسم البياني لنسبة تأثير قطاع التجارة على الناتج المحلي**

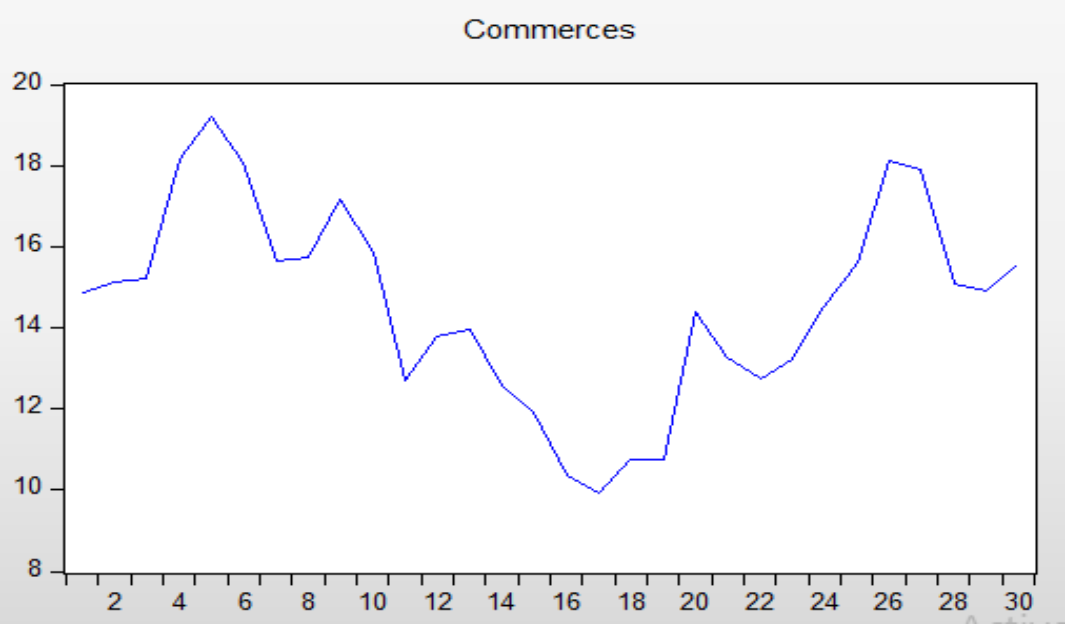


**المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الملحق 1**

من خلال الرسم البياني أعلاه نلاحظ خلال فترة 1990-2004 أنه كان لقطاع التجارة نسبة تأثير أكبر على الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة لباقي القطاعات وخارج قطاع المحروقات.

فقد شهدت زيادات خلال سنوات 1991 الى غاية 1995، وذلك بسبب مبدأ تحرير التجارة الخارجية والداخلية الذي تناوله إتفاق الاستعدادي الثاني الذي اتبعته الحكومة في جوان 1991، وجراء ما اتبعته من إصلاحات كتشجيع أنواع الادخار وتخفيض الاستهلاك، وتحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة بالاضافة الى ضبط عملية دعم السلع الواسعة للاستهلاك بتخفيض الاعانات[1].

رغم كل هذه المجهودات كانت سنة 1995 سنة بداية تدهور قطاع التجارة، وذلك عائد الى التغيرات السياسية التي عاشتها البلاد أنذاك، و كنتيجة لتفاقم الديون الخارجية وانخفاض أسعار النفط خلال سنوات 1993-1994،عجز الخزينة العمومية، والتبعية للخارج في الغذاء وآلات الإنتاج، وظهور عجز مالي بنسبة 09 %من الناتج الداخلي الخام، مما أدى إلى زيادة حجم الدين العام، إضافة الى تدهور شروط التبادل، مما أثر سلبا على ميزان المدفوعات، زد على هذا أيضا الارتباط الكلي بقطاع

[1] بوتيارة عنتر، **تقييم أثر الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر على قطاعات الاقتصاد الحقيقي لفترة (1990-2012)**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، مجلد 2، غدد 28، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص81

المحروقات وانخفاض حصيلة صادرات المحروقات.

نلاحظ بعدها وجود ارتفاعات محسوسة سنتي 1998-1999 الا أنه استمر في التدهور الى غاية 2011،حيث تمكّنت الجزائر من تحقيق فائض في الميزان التجاري، خلال الفترة 2010 -2013 حيث ارتكز هذا الأداء على التحسن المتواصل لسعر برميل البترول، مما أدى إلى ارتفاع مستوى

احتياطيات الصرف الرسمية للجزائر الى غاية سنوات 2016 الى 2020 حيث عاشت البلاد في هذه الفترة أزمات وطنية وعالمية سياسية وصحية من بينها فيروس كورونا الذي أعاق معظم التحركات التجارية داخل البلاد وإنعدمت تقريبا خارجها.

**ثانيا : بالنسبة لقطاع الفلاحة**

**الشكل:(2-9) الرسم البياني لنسبة تأثير قطاع الفلاحة على الناتج المحلي**

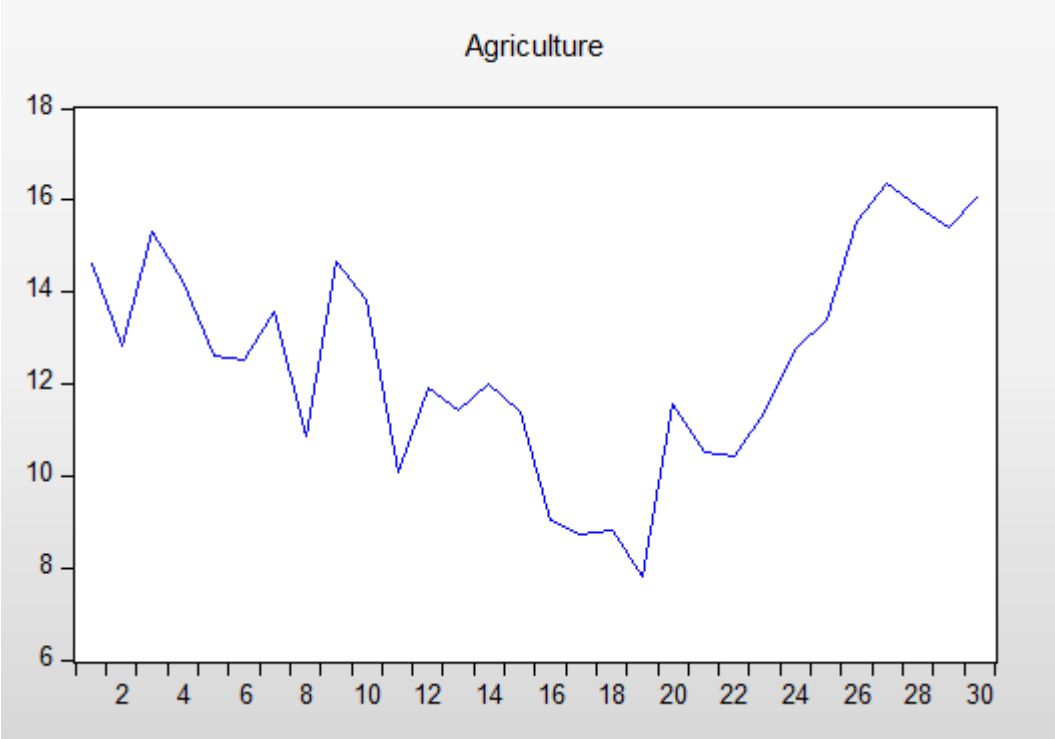


**المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الملحق 1**

شهد هذا القطاع تذبذبات سنوية خلال فترة الدراسة فتارة يزداد ويتدهور تارة اخرى، الا أنه وعلى العموم بنسب مقبولة نوعا ما، فبعد انتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق، قامت بإعادة الأملاك المؤممة، حيث تم ارجاع ما يقرب 445000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق، والمرسوم

التنفيذي رقم - 92 982 المؤرخ في - 01 -06 1992 الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية، وفي سنة 1998،تم صدور البرنامج الاستعجالي المتعلق بإصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، مع تحمل الدولة تكاليف النفقات الكبرى كجلب المياه، توصيل الكهرباء وشق الطرق...إلخ، وهذا ما أدى إلى أنعاش المناطق الريفية من خلال توفير مناصب شغل جديدة وتوسيع الهجرة العكسية من المدن إلى الأرياف بهدف استصلاح الأراضي الزراعية مما حسن من نسبة مساهمة هذا القطاع خلال سنة 1998، إلا أنها تدهورت خلال سنوات 2000 الى غاية 2008،رغم تبني الجزائر مخططات وطنية للتنمية الفلاحية : المخطط الوطني لتنمية الفلاحية (2000-2004)، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2004-2008)، برنامج التجديد الفلاحي و الريفي (2009-2014)، خلال هذه الفترة قامت من خلالها بتوسيع مساحات الانتاج وتسهيل الاستقرار النسبي لمستوى الواردات الزراعية، كما رفعت معدل استصلاح الأراضي، والتشجير وإعادة التشجير لمكافحة التصحر، لتعود للإنتعاش سنة 2009 وتحسنت عموما كنتيجة لهذه الاصلاحات لتبلغ الذروة سنة 2020 بنسبة مساهمة قدرت ب 19.179 ٪.

**ثالثا : بالنسبة لقطاع الصناعة خارج المحروقات**

**الشكل:(2-10) الرسم البياني لنسبة تأثير قطاع الصناعة على الناتج المحلي**

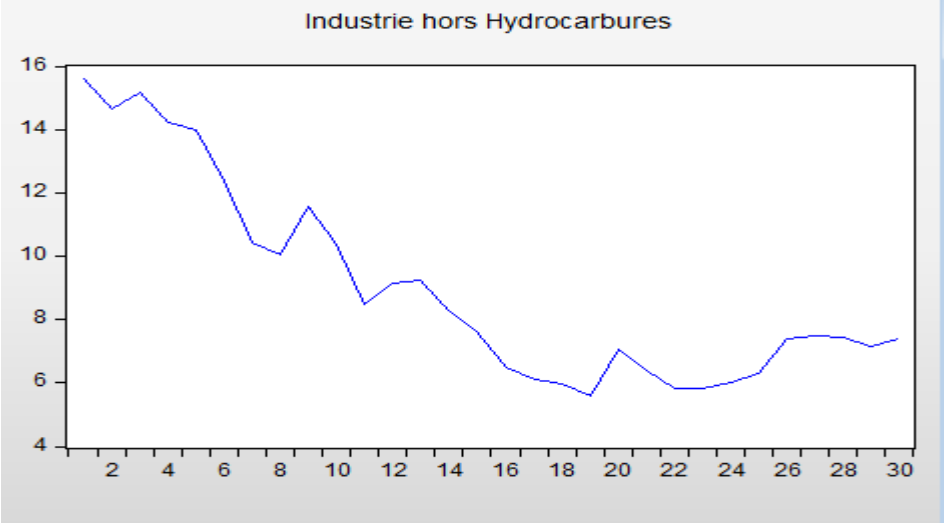


**المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الملحق 1**

كانت أفضل نسبة مساهمة لهذا القطاع سنة 1990، فقد كان للجزائر قاعدة صناعية معتبرة خارج المحروقات، الا أنها وفيما بعد فترة الثمانينيات شهدت تذبذبات كانت أغلبها مائلة إلى التدهور، فقد اعتمدت بشكل كبير على المحروقات، فالبرغم من الإصلاحات المطبقة في سنوات 1990-2000،

إلا أن أداء القطاع الصناعي ظل دون الآمال المرجوة، ونتيجة لهذا الوضع المتدهور للصناعة الجزائرية، وضعت الحكومة سنة 2007 استراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي، والتي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية، وتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي،[1] أدت هذه الأخيرة الى حدوث تحسن طفيف في هذه النسب.

**رابعا: البناء والأشغال العمومية**

**الشكل:(2-11) الرسم البياني لنسبة تأثير قطاع البناء والأشغال العمومية على الناتج المحلي**

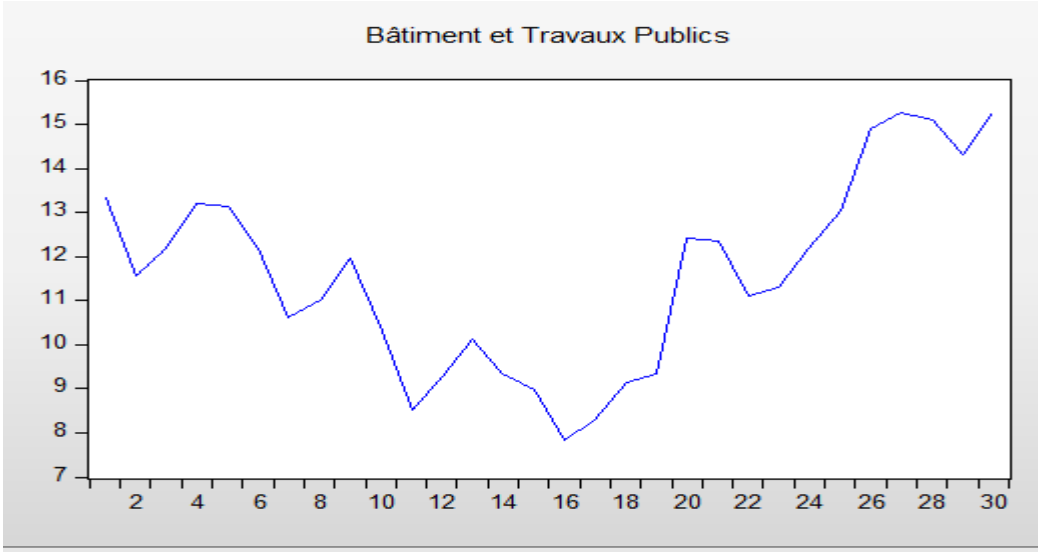


**المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الملحق 1**

شهد هذا القطاع ثباتا نسبيا خلال سنوات 1990 الى غاية 1998، حيث تباطؤ وتدهور خلال سنوات 1999 الى غاية 2008، ليعود للتحسن خلال سنوات 2009 وذلك يعود لبرامج الإنعاش وبناء الدولة لمساكن وزيادتها في نفقات التجهيز، ليبلغ الذروة سنة 2020 بنسبة مساهمة قدرها 16,86٪ .

**خامسا : قطاع النقل والاتصالات**

**الشكل:(2-12) الرسم البياني لنسبة تأثير قطاع النقل والاتصالات على الناتج المحلي**

[1] براي الهادي وخليل عبد القادر، **تخيص واقع الصناعة في الجزائر دراسة تحليلة خلال الفترة 1990-2016**، مجلة العلوم الانسانسة والتحليلية، العدد51، جامعة يحيى فارس، المدية، ص163

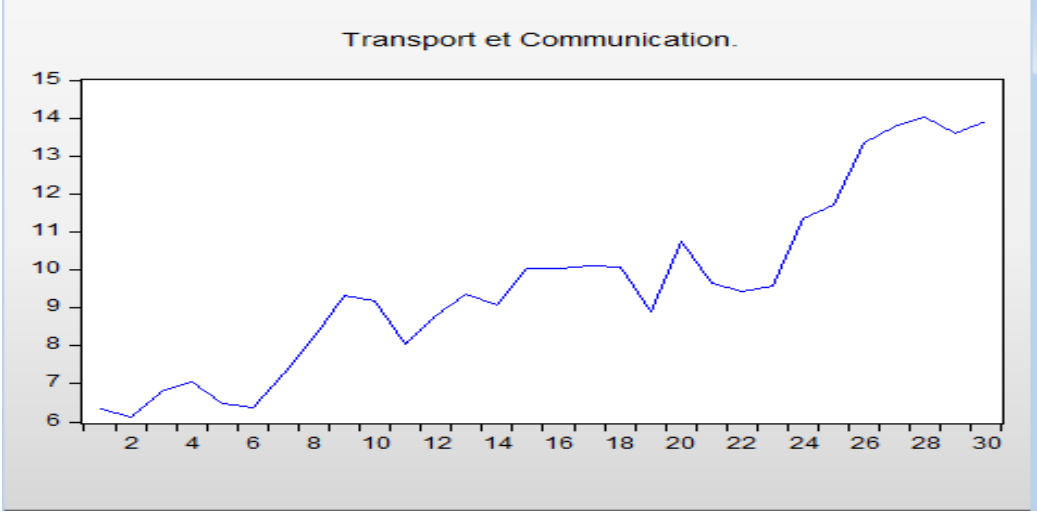


**المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الملحق 1**

خلال سنوات 1990 الى غاية 1995 تراوحت نسب مساهمة هذا القطاع بين 6٪و 7٪، حيث تزايدت تارة وانخفضت تارة أخرى، ثم في الفترة بين 1995 إلى 1999 بلغت 9,19 ٪ سنة1999، ثم عادت للتذبذب إلى غاية سنة 2013، حيث حققت أحسن نسبة سنة 2015 مقارنة بالسنوات السابقة و هذا راجع لتحسن نشاط الخدمات المسوقة والتي من ضمنها قطاع النقل،بعد تراجعه الطفيف في السنوات السابقة، فقد سجل قطاع النقل خلال سنة 2014 العديد من الإنجازات في قطاع النقل البحري و الميناءي والنقل الجوي والملاحة الجوية، المترو والترامواي والتليفيريك والسكك الحديدية والنقل العمومي لنقل المسافرين بواسطة الحافلات وكذا السلامة المرورية [1]،الى أن بلغ الذروة سنة 2020 حيث بلغت 15.08٪ من إجمالي الناتج المحلي .

**سادسا: قطاع الخدمات**

**الشكل:(2-13) الرسم البياني لنسبة تأثير قطاع الخدمات على الناتج المحلي**

[1] سمير بوختالة وآخرون، **واقع وأفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد4، العدد6، ص54.

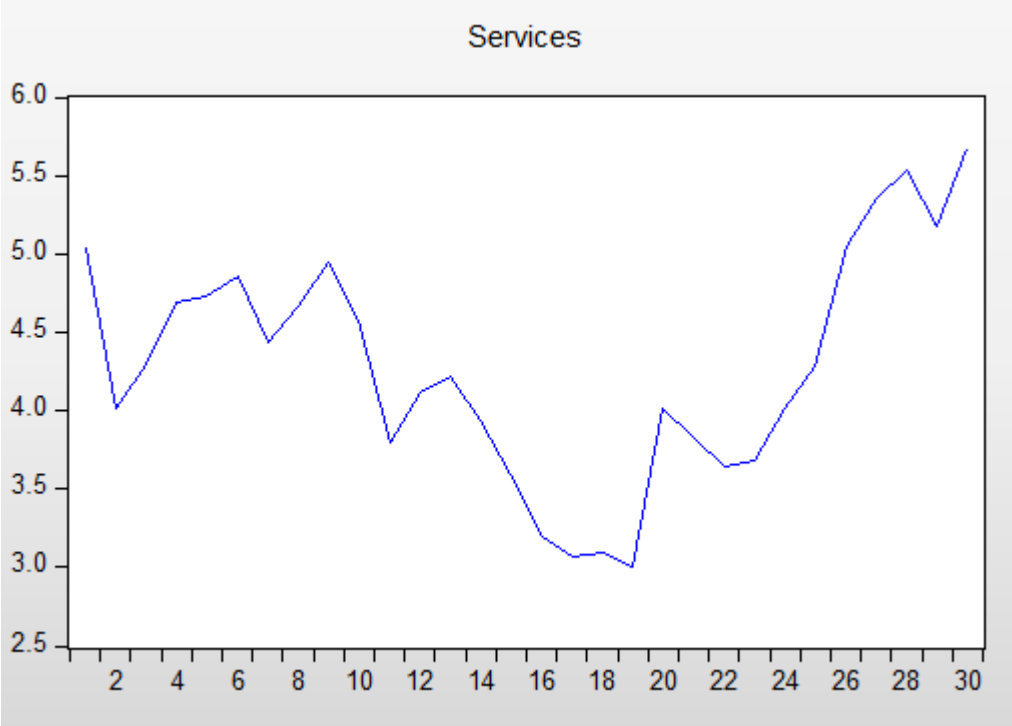


**المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الملحق 1**

على الرغم من أن نسب مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي، ضئيلة إلا أننا بإمكاننا القول أن قطاع الخدمات يشهد تحسنا في السنوات الأخيرة، حيث كانت الذروة سنة 2020 تقدر ب 5.84، وذلك راجع إلى تبني الجزائر لسياسات مختلفة تهدف لتطوير مختلف مؤشرات التنمية البشرية.

**الفرع الثاني : قياس درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هيرشمان (H.H)**

نستخدم في هذا الفرع الصيغة السابقة لمؤشر هرفندل – هيرشمان والتي من الشكل:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_i^N p_i^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث : $P_i^2 : \frac{x_i}{x}$

و $x_i$ : تمثل اجمالي ناتج المحلي بالقطاع i في السنة .

X: تمثل الناتج المحلي الاجمالي بكل القطاعات في السنة .

N : عدد القطاعات .

**جدول (2-10):قيمة مؤشر هيرفندل هيرشمان في الجزائر خلال الفترة 1990-2020**

| السنة | HH |
|---|---|
| **1990** | 0.06 |
| **1991** | 0.11 |
| **1992** | 0.074 |
| **1993** | 0.056 |
| **1994** | 0.06 |
| **1995** | 0.09 |
| **1996** | 0.123 |
| **1997** | 0.13 |
| **1998** | 0.06 |
| **1999** | 0.1 |
| **2000** | 0.22 |
| **2001** | 0.17 |
| **2002** | 0.15 |
| **2003** | 0.18 |
| **2004** | 0.21 |
| **2005** | 0.29 |
| **2006** | 0.299 |
| **2007** | 0.2 |
| **2008** | 0.31 |
| **2009** | 0.14 |
| **2010** | 0.19 |
| **2011** | 0.22 |
| **2012** | 0.2 |
| **2013** | 0.14 |

| | |
|---|---|
| **2014** | 0.49 |
| **2015** | 0.05 |
| **2016** | 0.042 |
| **2017** | 0.052 |
| **2018** | 0.066 |
| **2019** | 0.048 |
| **2020** | 0.15 |

**المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الملحق 1**

**الشكل (2-14) : منحنى بياني لنسب مؤشر هيرشمان**

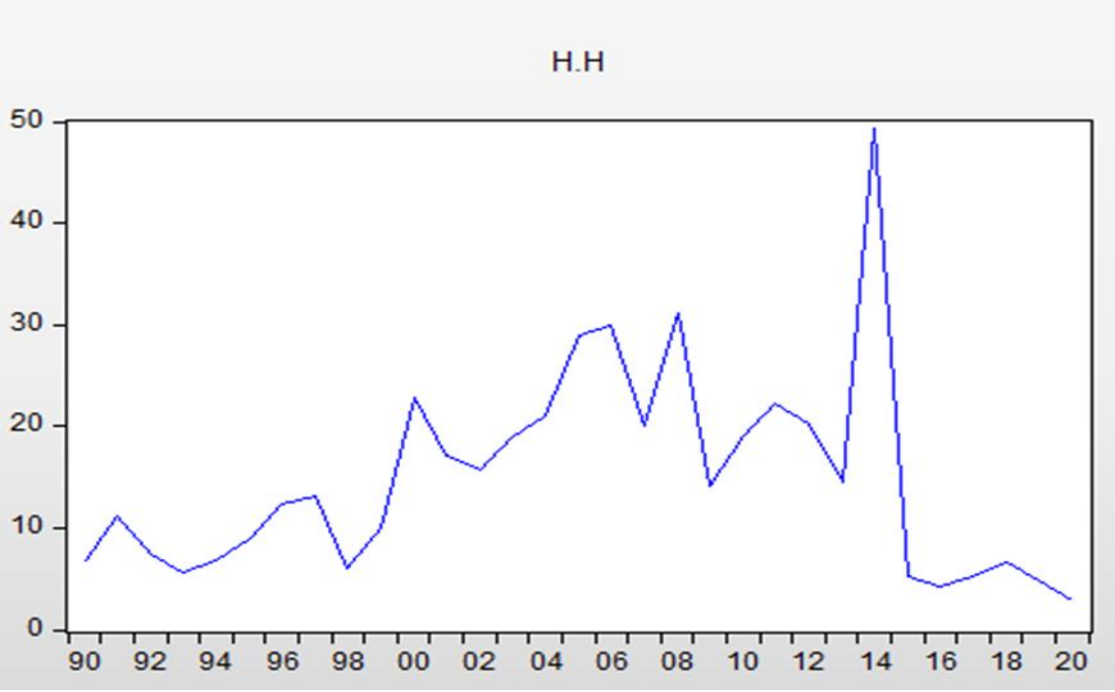


**المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الملحق 1**

ذكرنا سابقا أنه كلما كان مؤشر هيرفندل هيرشمان قريبا من 1، كلما كانت درجة التنوع 0، بحسب الجدول السابق فإن سنة 2016، شهدت أقرب نسبة إلى الصفر مما يعني أن الإقتصاد الجزائري

أنذاك كان قريبا جدا من بلوغ درجة التنوع، إذا رجعنا الى سنة بداية 2016، نجد أن البلاد اعتمدت نموذجا جديدا للنمو الإقتصادي خلال وثيقة مرجعية وافق عليها مجلس الوزراء في 26 جويليا 2016، تقوم من جهة على نهج متجدد لسياسة الموازنة، ومن جهة أخرى نحو تنويع اقتصادي في آفاق سنة 2030، يرى البرنامج الحكومي أن اعتماد نموذج سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا يتم على ثلاث مراحل [1]:

1- مرحلة الإقلاع (2016-2019) : التي كانت كمرحلة أولية لبعث السياسة التنموية الجديدة برفع مؤشرات أداء كل القطاعات الاقتصادية المنتجة المختلفة بتطوير تدريجي لقيمتها المضافة باتجاه المستويات المستهدفة.
2- مرحلة الانتقال (2020-2025) : ستسمح بتحقيق تثمين قدرات المستوى الاقتصادي المطلوب بتحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمار الخارجي ودعم تنافسية المنتوجات الجزائرية في الأسواق الخارجية، وهذا لاستعادة توازن ميزان المدفوعات عن طريق الرفع من الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الواردات .
3- مرحلة الاستقرار (2026-2030) : أين سيصل التنويع الاقتصادي لمراده وتتحقق توازنات الاقتصاد الوطني .

**المطلب الثاني : الدراسة القياسية لأثر القطاعات على الناتج المحلي الإجمالي**

نحاول في هذا المطلب دراسة تأثير المتغيرات (القطاعات) على الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال فترة 1990-2020، حيث تشكل هذه القطاعات الركائز التي يعتمد عليها الإقتصاد الجزائري، والإهتمام بها كلها دون إستثناء، يجعلها في الطريق الصحيح نحو التنويع الإقتصادي.

**الفرع الأول : توصيف النموذج القياسي**

سنحاول بناء نموذج مكون من المؤشرات المذكورة سابقا بما تتوفر لدينا من معطيات خاصة بالاقتصاد الجزائري، والتي قمنا بإقتباسها من موقع الديوان الوطني للإحصاء ons، حيث يستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للإقتصاد الجزائر للفترة (1990-2020)، أما متغيرات الدراسة فتمثل على كل من :

YGDP: الناتج المحلي الإجمالي.

[1] فطيمة بن عبد العزيز، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر(2016-2020)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، المجلد 09، العدد01، سنة 2020، ص326.

V agri: القيمة المضافة لقطاع الفلاحة.

V ind : القيمة المضافة لقطاع الصناعة.

Vcom : القيمة المضافة لقطاع التجارة.

Vserv : القيمة المضافة لقطاع الخدمات.

Vtc : القيمة المضافة لقطاع النقل والاتصال.

حيث يمكننا كتابة نموذج الإنحدار الخطي المتعدد كالتالي:

$$Y= f(\textbf{ Vagri ,Vind,Vcom,Vserv,Vtc})$$

وبشكل مختصر يمكننا كتابته بالشكل العام مع وضع جميع المتغيرات التفسيرية تحت الرمز $X_{i.t}$ كما يلي :

$$Y_{i.t} = \alpha_i + \beta X_{i.t} + \varepsilon_{i.t} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

بحيث أن :

$Y_{i.t}$: يمثل الناتج المحلي الإجمالي للبلد i وفي الفترة t .

$\alpha_i$ : ترمز للتأثير الخاص بالمتغيرات الأخرى المؤثرة في الناتج المحلي الاجمالي غير المتغيرات المذكورة .

$\beta i$ : متجه عمودي للمعلمات المراد تقديرها كمتغيرات مستقلة .

$X_{i.t}$: تمثل مصفوفة قيم المتغيرات المستقلة المؤثرة على البلد i في الفترة t .

$\varepsilon_{i.t}$: متجه عمودي لحد الخطأ العوائي في البلد i في الفترة t.

حيث يمكننا كتابة الصيغة الأساسية التي ننطلق منها بالشكل :

$$YGDP= \alpha +\beta Vind+\beta Vtc+ \beta Vcom+ \beta V\ agri+ \beta Vserv+ \varepsilon_{i.t}$$

**الفرع الثاني : تقدير النموذج**

لتقدير النموذج القياسي للمعادلة التي سبق وقمنا بصياغتها، نستخدم أسهل و أمثل طريقة لذلك وهي طريقة ARDL منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية

الموزعة والمتباطئة ARDL و ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي EVIEWS 10 حيث قسمنا متغيرات النموذج إلى :

**المتغير التابع:**

YGDP : الناتج المحلي الإجمالي.

**المتغيرات المستقلة:**

V agri: القيمة المضافة لقطاع الفلاحة.

Vind: القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات.

Vcom : القيمة المضافة لقطاع التجارة.

Vserv : القيمة المضافة لقطاع الخدمات.

Vtc : القيمة المضافة لقطاع النقل.

**أولا : دراسة إستقرارية:**

باتباع منهجية ديكي فولر وبالاعتماد على برنامج EVIEWS10، قمنا بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ووجدنا النتائج التالية :

**جدول رقم (2-10) : نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة**

| السلسلة | Vgdp | V agri | Vcom | Vserv | Vtc | V ind |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نوع النموذج | الفرق الأول | الفرق الأول | المستوى | المستوى | الفرق الاول | المستوى |
| درجة الاستقرار | I(1) | I(1) | I(0) | I(0) | I(1) | I(0) |

**المصدر : من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الملاحق من 2 الى 6**

**ثانيا: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:**

تم اختيار المتغيرات النموذج وفق الاختبار متعدد الخطوات (Stepwise)، حيث يتم تقييم إسهامه في معنوية النموذج، ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل(آلية تصحيح الخطأ) فيما بينها.

حيث إعتمدنا على المتغيرات التي حققت الشروط في بناء النموذج القياسي . وقد اعتمدنا على فترات الابطاء وفق معيار (Schwarz Bayesian Criterion).

**1- اختبار أفضل فترة ابطاء**

**شكل رقم (2-15) :اختبار أفضل فترة ابطاء**

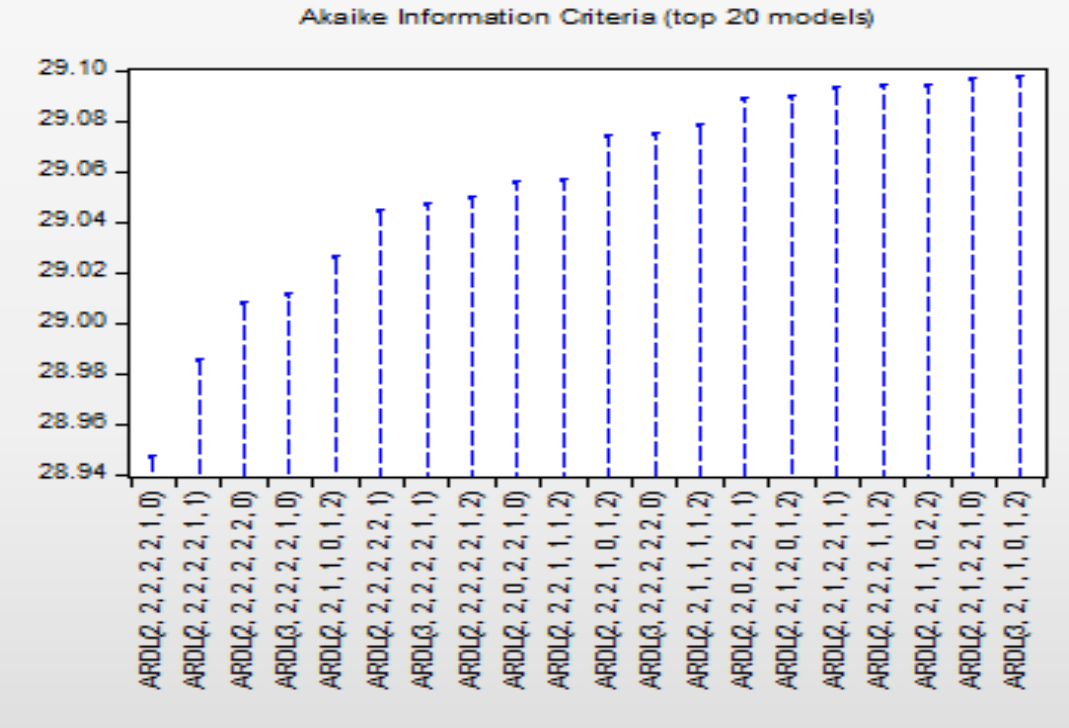


**المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIWES 10**

من خلال هذا الرسم نستنتج أن افضل فترة ابطاء هي أقل قيمة لمعيار Akaikeوالتي تكافئ Ardl (2.2.2.2.2.1.0).

**شكل رقم (2-16) : نتائج تقدير مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1990-2020 في الجزائر**

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 05/24/22 Time: 22:21
Sample (adjusted): 4 31
Included observations: 28 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): VAGRI VCOM VIND VSER VTC
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 729
Selected Model: ARDL(3, 2, 0, 0, 1, 2)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|---|
| GDP(-1) | 0.298468 | 0.179864 | 1.659407 | 0.1193 |
| GDP(-2) | -0.394543 | 0.333116 | -1.184402 | 0.2560 |
| GDP(-3) | 0.254906 | 0.186104 | 1.369695 | 0.1924 |
| VAGRI | -6.160423 | 3.214896 | -1.916212 | 0.0760 |
| VAGRI(-1) | -1.043304 | 3.010985 | -0.346499 | 0.7341 |
| VAGRI(-2) | -9.587731 | 3.498014 | -2.740907 | 0.0159 |
| VCOM | 3.484897 | 1.723085 | 2.022476 | 0.0627 |
| VIND | 9.581001 | 6.509716 | 1.471800 | 0.1632 |
| VSER | -14.47964 | 9.668663 | -1.497585 | 0.1564 |
| VSER(-1) | 39.14885 | 11.88403 | 3.294241 | 0.0053 |
| VTC | 8.035241 | 2.447939 | 3.282451 | 0.0054 |
| VTC(-1) | 4.714421 | 4.149326 | 1.136189 | 0.2750 |
| VTC(-2) | -6.582428 | 3.007395 | -2.188747 | 0.0461 |
| C | -776108.3 | 791915.5 | -0.980039 | 0.3437 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.996265 | Mean dependent var | 7713220. |
| Adjusted R-squared | 0.992798 | S.D. dependent var | 4989304. |
| S.E. of regression | 423427.5 | Akaike info criterion | 29.05700 |
| Sum squared resid | 2.51E+12 | Schwarz criterion | 29.72311 |
| Log likelihood | -392.7981 | Hannan-Quinn criter. | 29.26064 |
| F-statistic | 287.2879 | Durbin-Watson stat | 2.353422 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

**المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIWES 10**

**2- اختبار الحدود للتكامل المشترك :**

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج( ARDL) يقدم كل من AL et pesaran( 2001)منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بطريقة اختبار الحدود (boundtestingapproach ) الذي يرتكز على اختبار الفرضية التالي :

وفي هذا الصدد تم انشاء حدين من القيم الحرجة المقترحة من طرف (AL et pesaran 2001) حيث أن القيمة الحرجة للحد الأدنى تستخدم كمقياس مرجعي للمتغيرات المتكاملة من الدرجة صفر ($I_0$)، بينما القيمة الحرجة للحد الأعلى تستخدم كمقياس مرجعي للمتغيرات المتكاملة من الدرجة الأولى ($I_1$)، وقرار الاختبار يعتمد على احصائية فيشر(Statistic-F) ،فإذا كانت قيمة (Stat-F أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشتر ك، أما إذا كانت قيمة( Stat-F) أقل من من الحد العلوي للقيم الحرجة فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود

علاقة تكامل مشترك، إذا ما وقعت احصائية فيشر ما بين الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بوجود علاقة تكامل مشترك، أو بين الحد الأعلى والأدنى للقيم المقترحة من قبل (AL et pesaran 2001) فإنه لا يمكن أن نأخذ قرارا .

**شكل (2-17): مخطط تفسيري لإختبار طبيعة العلاقة التوازنية**

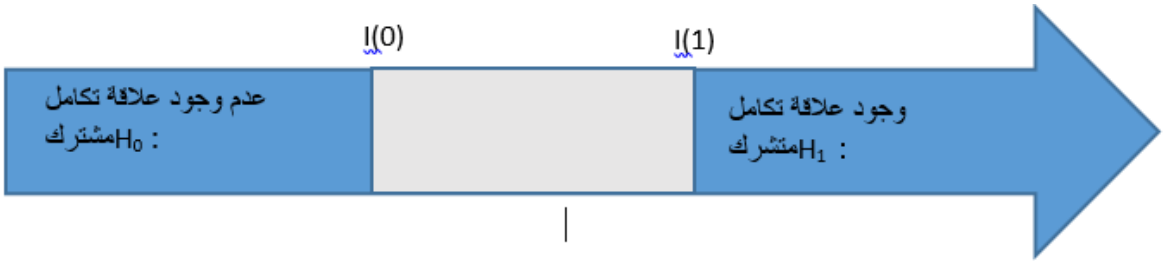


**المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIWES 10**

بالانتقال إلى اختبار منهج الحدود (ARDL) يوضح الجدول الموالي نتائج حساب احصائية F حيث جاءت قيمة (F=6.24) أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج، والقيم الحرجة تم الحصول عليها من الجدول الاتي عند مستويات معنوية 1% 5% 2.5% 10%.

**شكل رقم (2-18) : إختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل**

| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
|---|---|---|---|---|
| | | Asymptotic: n=1000 | | |
| F-statistic | 6.242777 | 10% | 2.08 | 3 |
| k | 5 | 5% | 2.39 | 3.38 |
| | | 2.5% | 2.7 | 3.73 |
| | | 1% | 3.06 | 4.15 |

**المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIWES 10**

إن نتائج النموذج تدعم رفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة (الفلاحةVagri،الصناعةVind، التجارةVcom، الخدماتVserv، النقل والاتصالاتVtc.) والمتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي Gdp.

**ثالثا: تقدير علاقة المدى الطويل والمدى القصير:**

بما أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات نمر للمرحلة الموالية المتضمنة تقدير معادلة الأجل الطويل بالصيغة التالية :

- **تقدير العلاقة طويلة الاجل :**

**شكل رقم (2-19) : نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل للمتغير التابع gdp**

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| VAGRI | -19.96202 | 8.540890 | -2.337230 | 0.0348 |
| VCOM | 4.142916 | 1.659034 | 2.497186 | 0.0256 |
| VIND | 11.39009 | 6.273900 | 1.815472 | 0.0909 |
| VSER | 29.32726 | 24.63166 | 1.190632 | 0.2536 |
| VTC | 7.331731 | 2.817826 | 2.601911 | 0.0209 |
| C | -922653.1 | 881179.9 | -1.047066 | 0.3128 |

EC = GDP - (-19.9620*VAGRI + 4.1429*VCOM + 11.3901*VIND + 29.3273 *VSER + 7.3317*VTC -922653.1340 )

**المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIWES 10**

- **تقدير علاقة المدى الطويل :** بعدما تأكدنا من وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات المستقلة المعتمد عليها والناتج المحلي الاجمالي، نقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل وفقا لنموذج (Ardl) وتتضمن هذه المرحلة تقدير المعلمات في الأجل الطويل، كما هو موضح في الجدول الموالي.

**1-تأثير قطاع ا لفلاحي :**

قد جاء أثر القطاع الفلاحي على الناتج المحلي الاجمالي عكسي (سالب) ومعنوي، أي كلما زادت القيمة المضافة لقطاع الفلاحة ب 1 ٪ انحفض الناتج المحلي الاجمالي ب -19.96٪ .

**2-تأثير قطاع التجارة :**

حيث يؤثر قطاع التجارة بشكل طردي ومعنوي على الناتج المحلي الاجمالي، أي كلما زادت القيمة المضافة لقطاع التجارة ب 1٪ زاد الناتج المحلي الاجمالي ب 4.14٪ .

**3-تأثير قطاع الصناعة خارج المحروقات :**

أتت القيمة المضافة لقطاع الصناعة في هذا التقدير بشكل ايجابي ولكن غير معنوي،أي وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة لقطاع الصناعة، فكلما زادت القيمة المضافة لقطاع الصناعة ب 1٪، زاد الناتج المحلي الاجمالي ب 11.39٪ .

**5-تأثير قطاع الخدمات :**

يوضح لنا النموذج وجود علاقة طردية ليست معنوية بين القيمة المضافة لقطاع الخدمات والناتج المحلي الاجمالي، وذلك ما فسرته القيمة الموجبة لهذا المتغير، حيث كلما زادت القيمة المضافة لقطاع الخدمات ب 1 ٪، زاد الناتج المحلي الاجمالي ب 29.32 ٪ .

**6-تأثير قطاع النقل والاتصال :**

بين النموذج لنا الأثر الموجب والمعنوي للقيمة المضافة لقطاع النقل والاتصالات، وذلك ما يفسر لنا وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي و القيمة المضافة لقطاع النقل والاتصالات، حيث كلما زادت القيمة المضافة لقطاع النقل و الاتصال ب 1 ٪ زاد الناتج المحلي الاجمالي ب 7.33 ٪ .

- **تقدير العلاقة قصيرة الاجل :**

**شكل رقم (2-20) : نتائج تقدير معلمات نموذج ألجل الطويل المتغير التابع**

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(3, 2, 0, 0, 1, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/24/22 Time: 22:34
Sample: 1 31
Included observations: 28

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(GDP(-1)) | 0.139638 | 0.121598 | 1.148351 | 0.2701 |
| D(GDP(-2)) | -0.254906 | 0.124205 | -2.052297 | 0.0593 |
| D(VAGRI) | -6.160423 | 1.166397 | -5.281583 | 0.0001 |
| D(VAGRI(-1)) | 9.587731 | 1.978330 | 4.846376 | 0.0003 |
| D(VSER) | -14.47964 | 4.044797 | -3.579819 | 0.0030 |
| D(VTC) | 8.035241 | 1.490609 | 5.390575 | 0.0001 |
| D(VTC(-1)) | 6.582428 | 1.739882 | 3.783261 | 0.0020 |
| CointEq(-1)* | -0.841170 | 0.106462 | -7.901125 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.871669 | Mean dependent var | 453911.0 |
| Adjusted R-squared | 0.826753 | S.D. dependent var | 851129.4 |
| S.E. of regression | 354264.8 | Akaike info criterion | 28.62843 |
| Sum squared resid | 2.51E+12 | Schwarz criterion | 29.00906 |
| Log likelihood | -392.7981 | Hannan-Quinn criter. | 28.74480 |
| Durbin-Watson stat | 2.353422 | | |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

**المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIWES 10**

أظهرت لنا نتائج التقدير أن معلمة الحد من تصحيح الخطأ (-1) ECM المعلمة بإشارة سالبة ومعنوية عند المستوى 5٪، حيث ( 0.84 - =λ )، مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وآلية صحيح الخطأ موجودة بالنموذج، حيث أن المعلمة λ تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل. كما نلاحظ وجود نوع من التابه بين نتائج التقدير في الأجل الطويل والقصير.

**رابعا : الاختبارات التشخيصية**

قبل الاعتماد على نموذج ARDL المختار واستخدامه في تقدير نموذج الأجل الطويل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، ويتم ذلك بإجراء الاختبارات التشخيصية التالية :

6- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.
7- اختبار مضاعف لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي.
8- اختبار ثبات التباين .

1- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية :

**شكل رقم (2-21) : اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر نستخدم اختبار (Jarque-bera test ):**

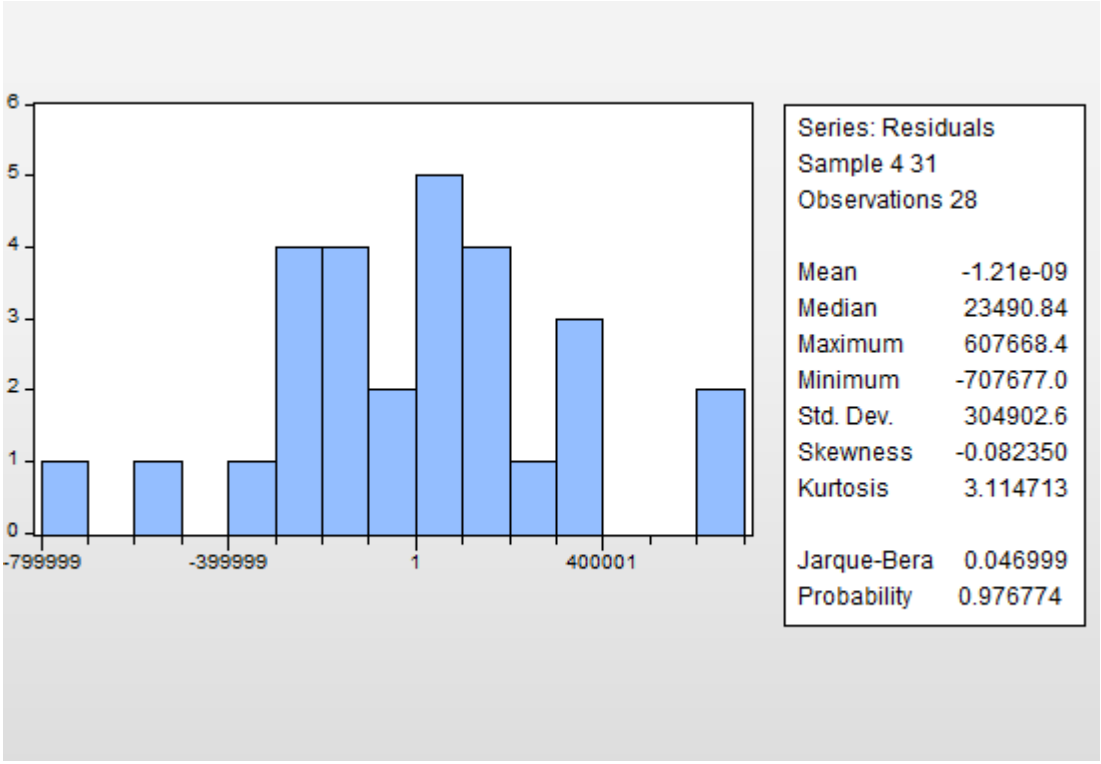


**المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIWES 10**

حيث بينت لنا نتائج الاختبار أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت قيمة احصائية jarque-bera test الى 0.046 والقيمة الاحتمالية 0.97 أي أكبر من مستوى المعنوية 5٪ .

2- اختبار مضاعف لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي LM:

**شكل رقم (2-22) : نتائج اختبار مضاعف لاجرانج**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.498883 | Prob. F(2,12) | 0.6193 |
| Obs*R-squared | 2.149402 | Prob. Chi-Square(2) | 0.3414 |

**المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIWES 10**

يبين لنا الاختبار أن القيمة الاحتمالية F-Statisticتكافئ 0.6193، وهي أكبر من 5 ٪، مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي النموذج المقدر.

**3- اختبار ثبات التباين :**

**شكل رقم (2-23) : نتائج اختبار ثبات التباين**

Heteroskedasticity Test: White

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.114279 | Prob. F(18,10) | 0.4460 |
| Obs*R-squared | 19.35167 | Prob. Chi-Square(18) | 0.3705 |
| Scaled explained SS | 2.746789 | Prob. Chi-Square(18) | 1.0000 |

**المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIWES 10**

يظهر لنا التقدير أعلاه أن القيمة الاحتمالية ل F- Statistic تكافئ 0.44 أي أكبر من 0.05 وكذا Chi-square، مما يؤكد أن بواقي التقدير ذات تباين متجانس .

4- اختبار استقرار النموذج اختبار تصحيح الخطأ :

**شكل رقم (2-24): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة(CUSUM)**

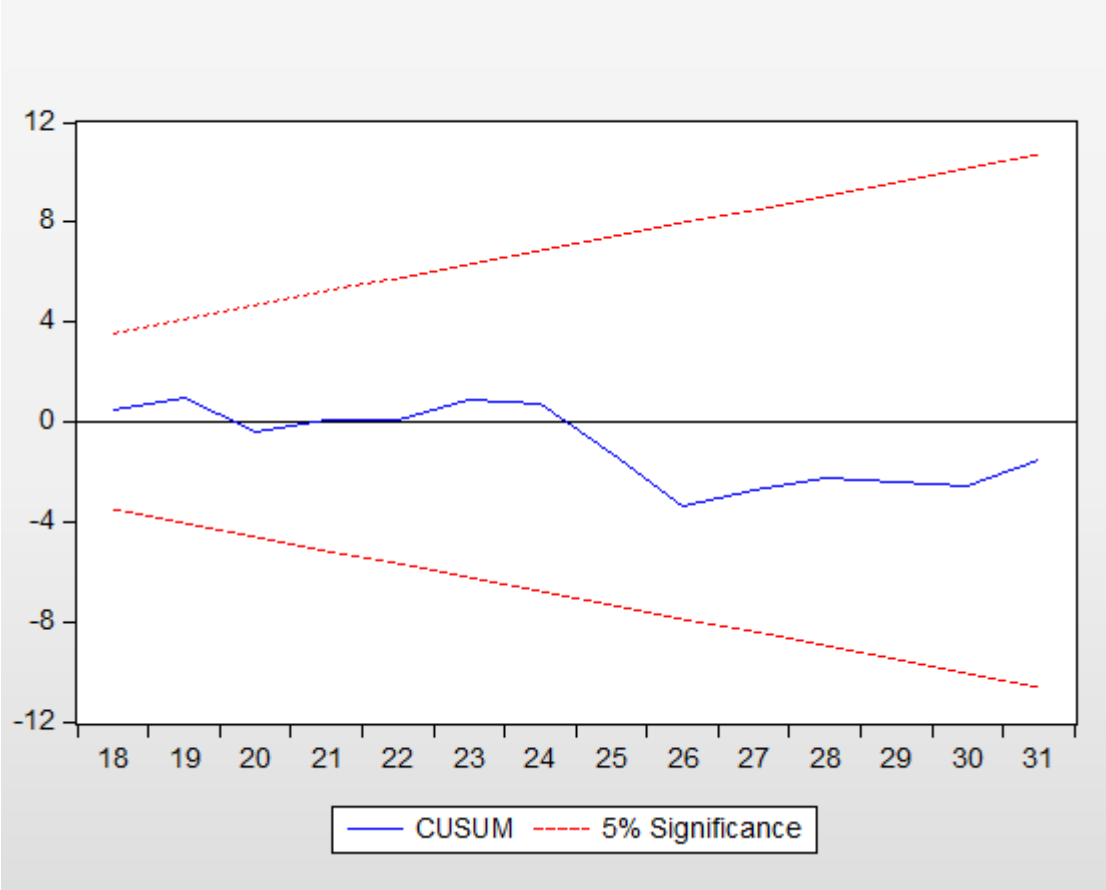


**المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIWES 10**

**شكل رقم (2-25) : اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (Squares of CUSUM)**

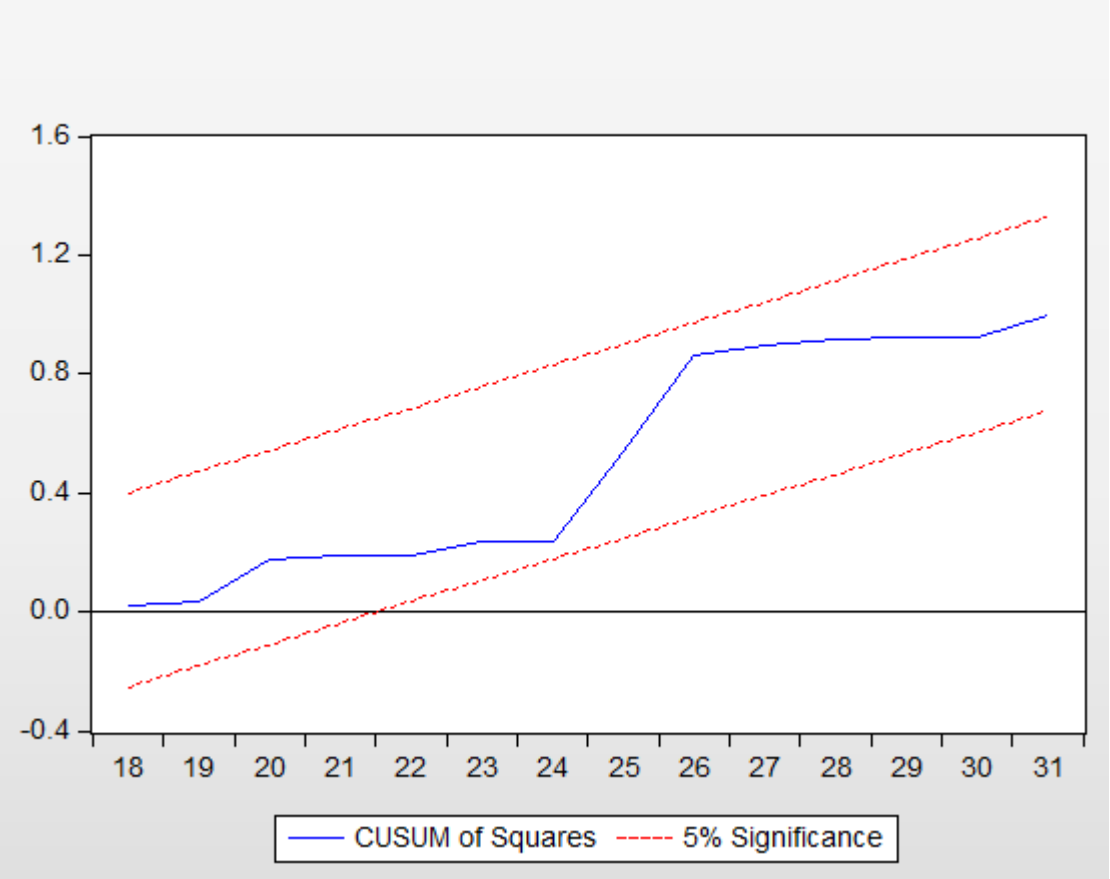


**المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIWES 10**

توضح لنا نتائج الاختبار على النموذج المدروس أن cusum و cusum of squares، تقع داخل الحدود عند مستوى المعنوية 5 ٪، مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل .

**المطلب الثاني : نتائج والمناقشة**

- من خلال معالجتنا لنسب مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي لاحظنا وجود اختلال في المساهمة القطاعية في الجزائر فترة 1990 الى غاية 2020، حيث نلاحظ هيمنة القطاع النفطي على 40 % من الناتج المحلي، مما يدل على عدم وجود توطيد العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية، وهذا ما يجعله أهم الأسباب التي تجعل الاقتصاد الجزائري بعيد عن التنويع

الاقتصادي، وذلك عائد الى طبيعة هذا المصدر كونه غير متجدد وفرغم ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي عند ارتفاع اسعار النفط إلا أن التغيرات كانت طفيفة على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي، وبعيد كل البعد عن النمو المستدام.

- على الرغم من تبني الجزائر لاصلاحات مست معظم القطاعات الاقتصادية، الى أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق المراد.
- من أبرز المشاكل التي تعيق تنوع الاقتصاد الجزائري مشكلة التمويل حيث يتمثل هذا المشكل أساسا في قصور الإدخار عن معدلات االستثمار نتيجة انخفاض مستويات الدخل، وضعف السياسات والهياكل المالية والمصرفية القادرة على تعبئة المدخارت، ونشر الوعي الادخاري، زيادة على تحويل الفوائض المالية للخارج بسبب غياب المناخ الاستثماري المناسب، مما يؤدي إلى الإعتماد على أسلوب التمويل التضخمي، وتمويل الاستثمار طويل الأجل
- باستخدام اختبار منهج الحدود تمكنا من معرفة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ومن خلال تقدير هذه العلاقة، أوضحت وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ووجدنا أن المتغيرات : القيمة المضافة لقطاع الصناعة خارج المحروقات، القيمة المضافة لقطاع التجارة، القيمة المضافة لقطاع النقل والاتصالات، القيمة المضافة لقطاع الخدمات، لها تأثير ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي، وهذا ما يتوافق مقابل للزوال في أي لحظةع النظريات الاقتصادية. غير أنه كان للقيمة الضافة لقطاع الفلاحة تأثير سلبي وهذا ما يتنافى مع معقولية النظرية الاقتصادية .
- من خلال الاختبارات التشخيصية، وجدنا أن النموذج خال من مشكل الارتباط الذاتي و أن البواقي ذات تباين متجانس.

خلاصة الفصل:

عالجنا في هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة، حيث ذكرنا الطريقة المستخدمة وحددنا المتغيرات وكل العناصر الأساسية للدراسة، والتي تتمثل في القطاعات الارتكازية للإقتصاد الجزائري، ومقياس درجة التنويع الاقتصادي هيرفندل-هيرشمان، من ثم قمنا بقياس وتقدير أثر القطاعات على الناتج المحلي الإجمالي وفق منهجية ال Ardl، والتي ساعدت في تحديد القطاعات الأكثر تأثيرا على الناتج المحلي الاجمالي .

# خاتمة عامة

من خلال دراستنا حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة، والمتمثلة في ما هي مصادر تنويع الاقتصاد الجزائري للتخلص من التبعية النفطية ولتحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة 1990 إلى 2020 .

وفي هذا الإطار قسمنا دراستنا إلى فصلين، حيث :

تطرقنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في مصادر التنويع الاقتصادي، حيث تناولنا مختلف المفاهيم الأساسية للتنويع الاقتصادي، و إلى الدراسات السابقة الوطنية و العربية و الأجنبية.

أما في الفصل الثاني تمثل في الدراسة التطبيقية حيث أبرزنا فيه أهم الطرق و الأدوات المستخدمة لدراسة، و تقديم النموذج القياسي الذي طبقت عليه الدراسة .

و من خلال تحليلنا للموضوع و مناقشته خرجنا بمجموعة من النتائج من الجانب النظري و التطبيقي و جملة من التوصيات

**نتائج الدراسة :**

أولا : الجانب النظري

- يمثل التنويع الاقتصادي أحد سياسات التنمية الاقتصادية، التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة مختلف القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، كما يتيح تجميع كافة الموارد والطاقات المجتمعية، وتوجيهها توجيها سليما.
- التنويع هو الرغبة في تحقيق اكبر عدد لمصادر الدخل والتي من شانها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار المنافسة العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرة الإنتاجية في قطاعات متنوعة، كما يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد.
- لا زالت الجزائر بعيدة عن سياسة التنويع ووضعها لرؤية طويلة الأمد تتطلب منها العمل على وضع نهج متوازن في التنمية وتتطلب مزيج دقيق ومتجانس ومتكامل من الإصلاحات والاستثمار في الأفراد والبنية التحتية.
- إن التعرف على محددات التنويع يلعب دورا هاما في وضع إستراتيجية التنويع الاقتصادي .و تتمثل هذه المحددات في الاستثمار الأجنبي و المحلي و خاصة القطاع الخاص و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع ضرورة التركيز على تنمية الروابط سواء بين الشركات الأجنبية و المحلية أو بين قطاع النفط و القطاعات الأخرى في الاقتصاد . و تعتبر المتغيرات المؤسسية و الحكم الراشد أهم هذه المحددات .
- كما أن تطوير مؤشرات لقياس التنويع الاقتصادي لا يقل أهمية، و ذلك لتقييم التقدم في مسار التنويع الاقتصادي، و تحديد نقاط الضعف . في هذا الإطار يعد معامل هيرفندال ـــ هيرشمان أكثر مؤشرات التنويع الاقتصادي استخداما.

- إلى يومنا هذا الاقتصاد الوطني غير مستقر و قائم على مورد واحد و هو المحروقات، و بعيدا عن مستويات التنويع الاقتصادي .

ثانيا : الجانب التطبيقي

- أظهرت نتائج دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الست، أنها تستقر عند الفرق الأول والمستوى، لذلك استخدمنا طريقة منهج الحدود Ardlمن اجل الوصول إلى العلاقة الحقيقية بين المتغيرات.
- أظهرت لنا نتائج معيار Akaikeأفضل فترة ابطاء (2.2.2.2.2.2.1.0) .
- معاملات النموذج مقبولة نوعا ما كون الأغلبية اتت بكل موجب (عدا قطاع الفلاحة) و ذات دلالة معنوية.
- أظهرت النتائج ضعف تأثير قطاع الفلاحة حيث ظهرت معلمته سالبة، كما أظهر التقدير عدم معنوية معلمات القيمة المضافة لقطاع الصناعة والخدمات.

**اختبار الفرضيات :**

- يشكل التنويع الإقتصادي تحديا كبيرا خاصة للإقتصاديات النفطية حاضرا ومستقبلا، لاحظنا خلال تحليلنا لنسب مساهمة القطاعات الاقتصادية على الناتج المحلي الاجمالي، همينة قطاع المحرقات، حيث احتلت ما يقارب 40٪ على الناتج المحلي الاجمالي، مما جعل الناتج المحلي الاجمالي يتأثر بشكل كبير بأسعار النفط، ما جعل الاقتصاد الوطني غير متماسك، لذلك لابد و أن تكون للإقتصاد بدائل ومصادر دخل متنوعة للحفاظ على استقراره، حيث يعتبر التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية للدول النفطية للتقليل من المخاطر الاقتصادية و تصدي للازمات و الصدمات الخارجية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .
- تم إثبات وجود علاقة توازينة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، وهذا ما يتنافى مع صحة الفرضية الثانية .
- تم اثبات وجود أثر موجب ذو دلالة غير معنوية للقيمة المضافة لقطاع الصناعة الخدمات وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

**توصيات الدراسة :**

- تعزيز استراتيجيات القطاع الفلاحي، وذلك بالاهتمام بالثروات الطبيعية المتواجدة بالتراب الوطني مع حسن استغلالها بكفاءة وفاعلية.
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول فيما يخص سياسات التنويع الاقتصادي، خاصة الدول التي تتقارب خصوصياتها مع الجزائر كماليزيا واندونيسيا باعتبارهما من اقرب نماذج التنويع الناجحة للواقع الجزائري .
- تدعيم الاستثمارات المحلية للخروج من تبيعة قطاع المحروقات.

- تقوية الروابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

- تشجيع القطاع الخاص وتعزيز دوره في الاقتصاد ودمجه في عملية التنويع الاقتصادي لماله من دور في رفع من الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية وتوجيهه للمشاريع التي تحقق التنوع في الهيكل الإنتاجي والتصديري للدولة .

- محاربة الفساد بكل أنواعه الإداري، المالي، السياسي، وبذلك تزداد الشفافية في مختلف المعاملات لتصبح البيئة الاقتصادية ملائمة لمختلف النشاطات الاقتصادية على اختلاف أنواعها.

- إعادة تقييم سياسات التصنيع لتوفير نمو صناعي قادر على الاستمرار والمنافسة، وخاصة أن الجزائر على وشك الانضمام إلى المنظمة العاملة للتجار.

- ضرورة وضع الموارد المالية والبشرية في الاماكن المخصصة لها وفرض رقابة عليها وتتبعها لغاية الوصول إلى الأهداف المرجوة .

**آفاق لدراسة :**

- آفاق الصادرات الجزائرية في عصر ما بعد النفط.
- مؤشر القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الاجمالي .
- قياس تنوع الصادرات في الاقتصاد الجزائري .

# المراجع

## أولا : قائمة المراجع باللغة العربية

**الكتب:**


1- أموري هادي كاظم و آخرون، **الإحصاء التطبيقي** أسلوب تحليلي باستخدام spss، دار الذاكرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013 .
2- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2012 .
3- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي** بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2005 .
4- يوسفي ايمان و جويدة بلعة، تجربة الصين في تحقيق التنويع الاقتصادي والاستدامة، الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الاولى، اوت 2020 .


**المذكرات والأطروحات :**


1- بن احمد أحمد، النمدجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة 1988 - 2007،مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008 .
2- حمدود كنزة، مذكرة، مصادر تنويع الاقتصاد الجزائري خارج مجال المحروقات، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2018 - 2019 .
3- صادق هادف، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و العلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ـ سطيف1 ـ 2019 .
4- عايب محمد، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1983 - 2014، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2017،
5- عماري فاطمة الزهراء، أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة مقارنة بين الجزائر و الإمارات خلال الفترة (2001-2018)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، العلوم الاقتصادية،تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،سنة2019-2020.
6- قابوش فريال،أثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)،مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي،إقتصاد كمي، قسم علوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير والعلوم التجارية،جامعة أم البواقي العربي بن مهيدي،2017-2018 .
7- نوي نبيلة، أثر التنويع الاقتصادي على إستدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية،،دراسة تجربة الجزائر، الامارات العربية المتحدة النرويج، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في

إطار مدرسة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس سطيف 1،سنة 2016-2017 .

**المنشورات العلمية :**

- **المقالات :**

1- بللعما أسماء،التنويع الاقتصادي مدخل لإرساء الاستدامة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 04، العدد الأول صفحة 338.
2- براي الهادي وخليل عبد القادر، تخيص واقع الصناعة في الجزائر دراسة تحليلة خلال الفترة 1990-2016، مجلة العلوم الانسانسة والتحليلية، العدد51، جامعة يحيى فارس، المدية صفحة 163 .
3- بوتيارة عنتر، تقييم أثر الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر على قطاعات الاقتصاد الحقيقي لفترة (1990-2012)، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، مجلد 2، غدد 28، جامعة زيان عاشور، الجلفة صفحة 81 .
4- بوختالة سالم وآخرون، واقع وأفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد4، العدد6صفحة 54 .
5- بن عبد العزيزفطيمة، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر(2016-2020)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، المجلد 09، العدد01، سنة 2020، ص326
6- خالد هاشم عبد الحميد، التنويع الاقتصادى والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات،مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، المجلد 19، العدد1،جامعة القاهرة، القاهرة، 2018 صفحة 80 .
7- خنشول دنيا،التنويع الاقتصادي في الجزائر الواقع وإمكانية التحقيق،مجلة دراسات إقتصادية،المجلد 7،العدد 1،جوان 2020 ص103 .
8- ركان أحمد، العلاقة السببية وعلاقة التكامل المشترك بين النقود و الأسعار في الجزائر،مجلة الاقتصاد 123 المعاصر،العدد1، ابريل 2007 ص121 .
9- سالم عبد الحسن رسن و مصعب عبد العالي ثامر حسين، الإقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة(2003-2015)،مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد2017،34 ص120 .
10- سامر أحمد قاسم، تأثير التنويع في محفظة الإبتكارات التسويقية على الحصة السوقية،دراسة مسحية على القطاع المصرفي الخاص في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،المجلد 38، العدد 3، 2016. 18
11- شليحي الطاهر وبن موفق زروق،المنظور االستراتيجي لعملية التنويع االقتصادي في الدول النامية،مجلة الحقيقة،مجلد17،العدد47،ديسمبر 2018 صفحة 191
12- طلحاوي فاطمة الزهراء، أثر تنويع القاعدة الإنتاجية على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا، مجلة التكامل الإقتصادي،المجلد 08، العدد 01،مخبر التكامل الاقتصادي الافريقي، أدرار الجزائر، مارس 2020 ص 147 .

13- عبد الكريم محد زبير و سعاد قاسم هاشم الموسوي، الأهمية الاقتصادية لتنويع مصادر الدخل في العراق تجارب دول مختارة : النرويج وشيلي، journal of economics and administrative sciences،المجلد 26، 2020صفحة 360.
14- عودة الطائي هادي بشير، دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد17، العدد26، سنة 2021،جامعة البصرة العراق صفحة 47-67
15- قرومي حميد و بن ناصر محمد، ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، المجلد1، العدد الحادي عشر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و العلوم التسيير جامعة البويرة، 2017 صفحة 34 .

- **.المداخلات**

1- باهي موسى وشعابنية سعاد، التنويع الإقتصادي كخيار تنموي مستدام لمواجهة " لعنة النفط " في البلدان العربية المصدرة للنفط -عرض تجارب رائدة،مداخلة مقدمة للملتقى الوطني بعنوان: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار اسعار المحروقات، جامعة 8 ماي،قالمة .
2- بن حموده محبوب و عدنان محيرق، التنويع الاقتصادي:مفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه، الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، نوفمبر 2016، جامعة الوادي.
3- بن علي عبد الرزاق ونجوى راشدي،التنويع الإقتصادي :المفهوم، الأهمية والمحددات،مداخلة مقترحة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول : بدائل النمو والتنويع االقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة،جامعة حمه لخضر الوادي.
4- دبيش أحمد وبوقدوم مروة، التنويع الإقتصادي مؤشراته محدداته وعلاقته بالتنمية، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الإقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة .
5- الصوفي أشرف و الدامي عبد المنعم، القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي الجزائري،مداخلة مقدمة للملتقى العلمي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار اسعار المحروقات، قالمة،25 افريل،2017 .
6- ماردين محسوم فرج، قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في العراق خلال المدة(2004-2016)،مجلة التنمية البشرية،عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي السادس المنعقد في 2018.

## ثانيا : قائمة المراجع باللغة الأجنبية


1- Abdelkader Amir Lebdioui ،Economic Diversification and Development in Resource- dependent Economies: Lessons from Chile and Malaysia 2019 , Thèse de doctorat, St. Catherine's College Study Center Développement, Université de Cambridge.
2- François NANGOUE, Planificateur et organisateur de la diversification économique en Afrique centrale, Revue Congolaise de Gestion, E.S.G.A.E, n° 21-22, pp. 45-87 2016.
3- Grafute Amoro, Diversification des exportations et croissance économique pour les pays d'Afrique de l'Ouest, American Journal of Economics, Volume 10, Numéro 6, 2020.
4- James BURNETT, Titre : LA DIVERSIFICATION ÉCONOMIQUE DES VILLES CANADIENNES NON-MÉTROPOLITAINES ENTER 1971 ET 2016, Mémoire soumis pour l'obtention de la maîtrise, Institut national de la recherche scientifique de l'Université du Québec, 2020.
5- Jean-Claude Berthélemy, Commerce international et iversification économique, Revue d'économie politique, tome 115, année 2005, pages 591/611.
6- Le-Yin Z HANG," UNFCCC, "Workshop on Economic Diversification", Teheran, Islamic Republic of Iran18-19 October 2003, p -06.
7- Lorenzo Giovanni and Paolo Liberati, Inequality Analysis The Gini Index, easypol Available at the link : https://www.fao.org/3/a-am352e.pdf ,20/12/2021 ,p 2-3.
8- Nouf Nassir Alsharif, intitulé : Trois essais sur la croissance et la diversification économique dans les pays riches en ressources, Note de doctorat, Université du Sussex, 2017.
9- PATERNE NDJAMBOU DIVERSIFICATION ÉCONOMIQUE TERRITORIALE ENJEUX, DÉTERMINANTS, STRATÉGIES, MODALITÉS, CONDITIONS ET PERSPECTIVE, thèse de

doctorat, programme présenté conjointement par l'Université du Québec à Chicôtime et l'Université du Québec Rimouski.

10- Vincent Lagarde , Le profil du dirigeant comme variable explicative des choix de diversification en agriculture , La Revue des Sciences de Gestion, n° 220-221 ,Direction et Gestion ,2006, p32 .

11- Paterne Ndjambou, La Diversification Economique Territoriale Au Gabon: Enjeux, Déterminants, Stratégies, Modalités, Conditions Et Perspectives, Thèse De Doctorat Présentée A L'université Du Québec, 2013, P 118.

12- Régis bourbonnais, économétrie, dunode 4eme édition, paris, 2002,p231.

13- George Bresson, Alain pirotte, économétrie, des séries temporelle, 1edition presse universitaire de France,1995,p23

ملحق رقم ( 1) :تغيرات القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية خلال سنوات 1990-2020

**TAB.17 (suite) - Production de la Nation selon l'activité et le secteur juridique**

En Millions de DA

| | 1994 | | 1995 | | 1996 | | 1997 | | 1998 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Public | Total | Public | Total | Public | Total | Public | Total | Public | Total |
| **Valeurs Ajoutées Brutes** | | | | | | | | | | |
| Agriculture | 1 304,0 | 145 614,5 | 1 358,2 | 196 559,5 | 934,3 | 277 842,1 | 1 584,8 | 240 406,8 | 896,1 | 324 845,8 |
| Hydrocarbures | 326 124,5 | 327 346,7 | 503 562,8 | 505 562,8 | 724 052,7 | 750 415,3 | 806 594,0 | 838 985,8 | 610 121,5 | 638 221,5 |
| Travaux publics Pétroliers | 17 667,5 | 17 667,5 | 21 969,6 | 21 969,6 | 28 024,7 | 28 024,7 | 32 916,2 | 32 916,2 | 35 471,3 | 35 471,3 |
| Industrie hors Hydrocarbures | 134 978,0 | 161 647,6 | 161 879,2 | 193 904,7 | 174 496,3 | 213 419,5 | 171 280,8 | 222 114,2 | 188 512,7 | 256 821,1 |
| Bâtiment et Travaux Publics | 59 697,1 | 151 781,3 | 81 079,8 | 191 160,7 | 90 639,2 | 217 685,1 | 93 603,1 | 243 651,0 | 94 886,2 | 265 412,1 |
| Transport et Communication. | 34 497,1 | 74 795,2 | 43 096,3 | 99 807,1 | 50 599,3 | 148 885,8 | 60 210,7 | 182 084,6 | 65 340,8 | 206 470,2 |
| Commerces | 35 131,2 | 222 049,8 | 33 203,7 | 283 531,6 | 32 676,2 | 320 575,4 | 24 429,3 | 348 347,7 | 27 856,3 | 380 362,2 |
| Services | 8 055,8 | 54 741,4 | 11 174,0 | 76 291,8 | 10 499,4 | 90 837,9 | 10 920,5 | 103 307,4 | 13 129,1 | 109 841,2 |
| **Sous total** | **617455,2** | **1155644,0** | **857323,6** | **1568787,8** | **1111922,1** | **2047685,8** | **1201539,4** | **2211813,7** | **1036214,0** | **2217445,4** |
| T.U.G.P (TVA à partir 1992) | | 70 600,0 | | 100 360,0 | | 124 638,8 | | 138 300,0 | | 151 438,8 |
| Droits de Douane | | 48 700,0 | | 74 484,0 | | 84 388,0 | | 73 500,0 | | 75 486,0 |
| **Production Intérieure Brute** | | **1274944,0** | | **1743631,8** | | **2256712,6** | | **2423613,7** | | **2444370,2** |
| Consommations Productives | | 729 738,5 | | 877897,9 | | 1106664,1 | | 1187474,4 | | 1362237,9 |
| **Production Totale Brute** | | **2004682,5** | | **2621529,7** | | **3363376,7** | | **3611088,1** | | **3806608,1** |

**TAB.17 (suite) - Production de la Nation selon l'activité et le secteur juridique**

En Millions de DA

| | 1999 | | 2000 | | 2001 | | 2002 | | 2003 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Public | Total | Public | Total | Public | Total | Public | Total | Public | Total |
| **Valeurs Ajoutées Brutes** | | | | | | | | | | |
| Agriculture | 1 438,5 | 359 665,8 | 1 551,6 | 346 171,4 | 1 628,5 | 412 119,5 | 1 310,4 | 417 225,2 | 1245,1 | 515 281,7 |
| Hydrocarbures | 846 090,0 | 890 943,3 | 1 542 882,1 | 1 616 314,7 | 1 381 337,8 | 1 443 928,1 | 1 369 019,7 | 1 477 033,6 | 1 720 322,9 | 1 868 889,6 |
| Travaux publics Pétroliers | 36 417,9 | 36 417,9 | 42 904,8 | 42 904,8 | 38 388,0 | 38 388,0 | 39 998,5 | 39 998,5 | 44 199,9 | 44 199,9 |
| Industrie hors Hydrocarbures | 189 648,0 | 270 395,5 | 197 554,5 | 290 749,6 | 209 001,3 | 315 230,5 | 220 149,1 | 337 556,2 | 225 978,4 | 355 370,6 |
| Bâtiment et Travaux Publics | 86 726,0 | 271 257,7 | 93 713,2 | 292 046,3 | 62 361,7 | 320 507,1 | 91 638,8 | 369 939,3 | 96 910,3 | 401 014,4 |
| Transport et Communication. | 64 859,0 | 238 856,0 | 78 773,4 | 275 929,7 | 73 164,9 | 303 693,5 | 77 350,3 | 340 983,3 | 112 509,0 | 390 551,2 |
| Commerces | 27 412,9 | 412 530,8 | 27 149,1 | 436 292,1 | 29 133,3 | 476 208,7 | 33 478,1 | 509 285,7 | 37 616,7 | 552 179,9 |
| Services | 13 481,7 | 118 889,0 | 16 109,6 | 130 448,6 | 14 035,8 | 141 882,9 | 14 734,3 | 153 889,6 | 17 575,7 | 169 482,6 |
| **Sous total** | **1 266 073,9** | **2 598 955,9** | **2 000 638,1** | **3 430 857,3** | **1 809 051,3** | **3 451 958,4** | **1 847 679,2** | **3 645 911,4** | **2 256 358,0** | **4 296 969,8** |
| T.U.G.P (TVA à partir 1992) | | 146 029,7 | | 181 505,4 | | 199 229,4 | | 249 147,4 | | 260 070,6 |
| Droits de Douane | | 80 242,0 | | 86 321,0 | | 103 683,0 | | 128 355,0 | | 143 000,0 |
| **Production Intérieure Brute** | | **2 825 227,6** | | **3 698 683,7** | | **3 754 870,8** | | **4 023 413,8** | | **4 700 040,4** |
| Consommations Productives | | 1 573 882,2 | | 1 685 573,0 | | 1 782 314,1 | | 1 905 134,9 | | 1 992 625,5 |
| **Production Totale Brute** | | **4 399 109,8** | | **5 384 256,7** | | **5 537 184,9** | | **5 928 548,6** | | **6 692 665,9** |

## TAB.17 (suite) - Production de la Nation selon l'activité et le secteur juridique

| | 2004 | | 2005 | | 2006 | | 2007 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Public | Public | Public | Total | Public | Total | Public | Total |
| **Valeurs Ajoutées Brutes** | | | | | | | | |
| Agriculture | 2 560,1 | 580 505,6 | 2 826,3 | 581 615,8 | 2 654,5 | 641 285,0 | 3 166,4 | 708 072,5 |
| Hydrocarbures | 2 133 380,0 | 2 319 823,6 | 3 034 544,4 | 3 352 878,4 | 3 525 770,2 | 3 882 227,8 | 3 843 139,4 | 4 089 308,6 |
| Travaux publics Pétroliers | 49 294,0 | 49 294,0 | 58 992,2 | 58 992,2 | 64 265,4 | 64 265,4 | 92 368,8 | 92 368,8 |
| Industrie hors Hydrocarbures | 239 513,0 | 388 193,4 | 247 610,9 | 418 294,9 | 257 510,9 | 449 493,3 | 268 849,1 | 479 791,1 |
| Bâtiment et Travaux Publics | 103 204,4 | 458 674,0 | 102 051,2 | 505 423,9 | 120 697,9 | 610 071,1 | 139 628,9 | 732 720,7 |
| Transport et Communication. | 142 551,4 | 512 569,9 | 179 770,3 | 645 028,9 | 163 733,2 | 743 533,6 | 162 147,6 | 808 380,9 |
| Commerces | 39 862,2 | 607 052,6 | 38 951,4 | 668 130,0 | 42 919,6 | 728 366,7 | 57 088,6 | 863 197,3 |
| Services | 19 688,6 | 183 559,5 | 21 889,7 | 205 771,1 | 23 597,8 | 226 224,6 | 26 772,1 | 247 972,1 |
| **Sous total** | **2 730 053,7** | **5 099 672,7** | **3 686 636,3** | **6 436 135,1** | **4 201 149,5** | **7 345 467,5** | **4 593 160,9** | **8 021 812,0** |
| TVA | | 307 340,8 | | 350 130,2 | | 376 685,6 | | 399 328,0 |
| Droits de Douane | | 138 838,0 | | 143 888,0 | | 114 849,0 | | 133 126,0 |
| **Production Intérieure Brute** | | **5 545 851,5** | | **6 930 153,4** | | **7 837 002,1** | | **8 554 266,0** |
| Consommations Productives | | 2 203 733,8 | | 2 436 874,8 | | 2 849 625,1 | | 3 235 754,4 |
| **Production Totale Brute** | | **7 749 585,3** | | **9 367 028,2** | | **10 686 627,2** | | **11 790 020,4** |

**En millions de DA**

## TAB.17 (suite) - Production de la Nation selon l'activité et le secteur juridique

**En millions de DA**

| | 2008 | | 2009 | | 2010 | | 2011 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Public | Total | Public | Total | Public | Total | Public | Total |
| **Valeurs Ajoutées Brutes** | | | | | | | | |
| Agriculture | 3 582,9 | 727 413,1 | 1 377,6 | 931 349,1 | 8 037,7 | 1 015 258,8 | 7 804,7 | 1 183 216,1 |
| Hydrocarbures | 4 719 481,9 | 4 997 554,5 | 2 847 269,2 | 3 109 078,9 | 3 851 802,6 | 4 180 357,7 | 4 932 113,7 | 5 242 502,8 |
| Travaux publics Pétroliers | 86 719,5 | 86 719,5 | 94 767,1 | 94 767,1 | 63 312,0 | 63 312,0 | 70 701,2 | 70 701,2 |
| Industrie hors Hydrocarbures | 289 809,7 | 519 631,6 | 308 357,4 | 570 673,2 | 325 545,3 | 617 404,9 | 351 714,0 | 664 194,5 |
| Bâtiment et Travaux Publics | 115 971,2 | 869 988,6 | 128 971,6 | 1 000 054,9 | 163 985,4 | 1 194 113,5 | 171 526,3 | 1 262 566,7 |
| Transport et Communication. | 163 446,4 | 830 341,5 | 166 896,0 | 865 214,5 | 176 384,2 | 933 707,6 | 191 468,4 | 1 074 147,7 |
| Commerces | 67 368,8 | 1 003 199,4 | 73 876,7 | 1 160 160,0 | 75 451,2 | 1 283 227,7 | 87 415,2 | 1 446 331,4 |
| Services | 34 504,8 | 280 131,5 | 38 065,4 | 323 684,6 | 50 051,8 | 369 400,0 | 60 914,6 | 412 721,5 |
| **Sous total** | **5 480 885,3** | **9 314 979,8** | **3 659 581,0** | **8 054 982,3** | **4 714 570,3** | **9 656 782,2** | **5 873 658,1** | **11 356 382,0** |
| TVA | | 489 047,0 | | 545 593,1 | | 565 823,6 | | 632 265,1 |
| Droits de Douane | | 164 882,0 | | 170 231,0 | | 181 865,0 | | 222 371,0 |
| **Production Intérieure Brute** | | **9 968 908,8** | | **8 770 806,4** | | **10 404 470,8** | | **12 211 018,1** |
| Consommations Productives | | 3 521 893,9 | | 3 988 521,2 | | 4 190 101,4 | | 4 719 679,4 |
| **Production Totale Brute** | | **13 490 802,7** | | **12 759 327,6** | | **14 594 572,2** | | **16 930 697,5** |

**TAB.17 (suite) - Production de la Nation selon l'activité et le secteur juridique**

**En millions de DA**

| | 2012 | | 2013 | | 2014 | | 2015 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | **Public** | **Total** | **Public** | **Total** | **Public** | **Total** | **Public** | **Total** |
| **Valeurs Ajoutées Brutes** | | | | | | | | |
| Agriculture | 9 931,4 | 1 421 693,3 | 13 711,0 | 1 640 006,1 | 13 785,2 | 1 772 202,4 | 13 257,0 | 1 935 113,0 |
| Hydrocarbures | 5 035 723,5 | 5 536 381,8 | 4 500 562,2 | 4 968 018,3 | 4 114 768,2 | 4 657 811,3 | 2 748 995,2 | 3 134 242,7 |
| Travaux publics Pétroliers | 80 050,5 | 80 050,5 | 58 133,7 | 58 133,7 | 63 792,3 | 63 792,3 | 57 388,8 | 57 388,8 |
| Industrie hors Hydrocarbures | 375 673,1 | 729 514,8 | 394 777,1 | 771 787,4 | 419 151,0 | 837 716,8 | 465 672,1 | 919 370,4 |
| Bâtiment et Travaux Publics | 178 486,5 | 1 411 159,6 | 188 132,0 | 1 569 313,5 | 300 813,9 | 1 730 198,1 | 330 895,3 | 1 859 784,5 |
| Transport et Communication. | 214 911,2 | 1 194 841,7 | 235 662,8 | 1 463 055,1 | 248 208,8 | 1 550 496,5 | 285 995,2 | 1 665 379,8 |
| Commerces | 96 135,9 | 1 649 969,8 | 110 983,1 | 1 870 581,0 | 113 626,0 | 2 067 543,0 | 132 839,3 | 2 259 343,2 |
| Services | 68 001,6 | 460 340,0 | 79 203,8 | 516 178,5 | 99 701,9 | 568322,8 | 114 570,4 | 628 404,1 |
| **Sous total** | **6 058 913,8** | **12 483 951,5** | **5 581 165,7** | **12 857 073,7** | **5 373 847,3** | **13 248 083,2** | **4 149 613,2** | **12 459 026,6** |
| TVA | | 739 296,7 | | 835 878,8 | | 871 189,6 | | 942 580,2 |
| Droits de Douane | | 338 209,0 | | 403 771,0 | | 370 906,0 | | 411 156,0 |
| **Production Intérieure Brute** | | **13 561 457,2** | | **14 096 723,5** | | **14 490 178,8** | | **13 812 762,8** |
| Consommations Productives | | 5 001 887,9 | | 5 594 512,2 | | 6 168 983,8 | | 6 939 051,6 |
| **Production Totale Brute** | | **18 563 345,1** | | **19 691 235,7** | | **20 659 162,6** | | **20 751 814,4** |

**TAB.17 (suite) - Production de la Nation selon l'activité et le secteur juridique**

**En millions de DA**

| | 2016 | | 2017 | | 2018 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **Public** | **Total** | **Public** | **Total** | **Public** | **Total** |
| **Valeurs Ajoutées Brutes** | | | | | | |
| Agriculture | 14 906,3 | 2 140 304,7 | 17 513,2 | 2 219 064,4 | 17 654,1 | 2 426 906,9 |
| Hydrocarbures | 2 714 479,0 | 3 025 612,5 | 3 320 972,4 | 3 699 650,7 | 4 054 492,8 | 4 547 784,2 |
| Travaux publics Pétroliers | 79 248,9 | 79 248,9 | 86 341,1 | 86 341,1 | 92 357,4 | 92 357,4 |
| Industrie hors Hydrocarbures | 491 671,5 | 979 303,0 | 518 070,9 | 1 044 920,1 | 558 960,2 | 1 127 981,6 |
| Bâtiment et Travaux Publics | 336 815,2 | 1 993 653,1 | 352 822,7 | 2 117 392,9 | 375 088,5 | 2 254 104,9 |
| Transport et Communication. | 311 499,2 | 1 800 357,0 | 320 611,8 | 1 965 157,7 | 329 287,4 | 2 139 892,3 |
| Commerces | 136 015,0 | 2 341 306,0 | 127 893,0 | 2 116 090,1 | 139 392,2 | 2 349 598,7 |
| Services | 135 404,1 | 699 632,3 | 156 791,4 | 777 700,5 | 169 621,9 | 815 926,7 |
| **Sous total** | **4 220 039,2** | **13 059 417,6** | **4 901 016,5** | **14 026 317,3** | **5 736 854,5** | **15 754 552,7** |
| TVA | | 1 006 208,7 | | 1 112 689,6 | | 1 184 524,3 |
| Droits de Douane | | 389 396,0 | | 364 768,0 | | 313 490,0 |
| **Production Intérieure Brute** | | **14 455 022,3** | | **15 503 774,9** | | **17 252 567,0** |
| Consommations Productives | | 7 389 433,5 | | 7 917 236,6 | | 8 600 541,9 |
| **Production Totale Brute** | | **21 844 455,8** | | **23 421 011,5** | | **25 853 108,9** |

## TAB.17 (suite)- Production de la Nation selon l'activité et le secteur juridique

En Millions de DA

| | 1990 | | 1991 | | 1992 | | 1993 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Public | Total | Public | Total | Public | Total | Public | Total |
| **Valeurs Ajoutées Brutes** | | | | | | | | |
| Agriculture | 151.3 | 62 725.4 | 262.2 | 87 307.0 | 108.5 | 128 416.3 | 1 296.1 | 131 102.0 |
| Hydrocarbures | 125 193.7 | 125 193.7 | 236 245.3 | 236 245.3 | 250 402.5 | 250 402.5 | 247 398.3 | 247 398.3 |
| Travaux publics Pétroliers | 4 623.7 | 4 623.7 | 6 429.5 | 6 429.5 | 10 036.4 | 10 036.4 | 13 280.4 | 13 280.4 |
| Industrie hors Hydrocarbures | 50 896.3 | 66 921.9 | 76 185.3 | 99 536.9 | 105 130.1 | 127 161.1 | 110 323.2 | 130 880.2 |
| Bâtiment et Travaux Publics | 30 984.9 | 57 185.3 | 31 660.5 | 78 527.6 | 42 077.0 | 102 149.4 | 47 859.3 | 121 496.2 |
| Transport et Communication. | 13 878.2 | 27 227.3 | 21 237.1 | 41 742.8 | 25 434.9 | 56 944.4 | 28 440.7 | 64 987.1 |
| Commerces | 14 727.0 | 63 834.2 | 19 570.2 | 102 728.2 | 35 608.6 | 127 519.6 | 25 374.2 | 167 004.5 |
| Services | 4 489.6 | 21 594.2 | 5 030.7 | 27 275.0 | 5 340.6 | 35 994.1 | 6 782.6 | 43 182.7 |
| **Sous total** | **244 944.7** | **429 305.7** | **396 620.8** | **679 792.3** | **474 138.6** | **838 623.8** | **480 754.8** | **919 331.4** |

| 2020 | | 2019 | | الـوحـدة: مـلـيـون د.ج |
|---|---|---|---|---|
| المجموع | عمومي | المجموع | عمومي | |
| | | | | **القيم المضافة الخامة** |
| 2598511,9 | 13148,5 | 2529053,9 | 18562,3 | الفلاحة |
| 2575136,6 | 2317317,7 | 3991028,4 | 3488510,2 | المحروقات |
| 112928,8 | 112928,8 | 91592,7 | 91592,7 | الأشغال العمومية البترولية |
| 1153521,0 | 544125,6 | 1162446,3 | 574529,2 | الصناعة خارج المحروقات |
| 2285088,5 | 405430,1 | 2400389,6 | 423598,4 | البناء و الأشغال العمومية |
| 2044064,7 | 300338,6 | 2187942,9 | 329108,2 | النقل و الإتصالات |
| 1987214,2 | 105029,4 | 2446379,5 | 144073,7 | التجارة |
| 791666,2 | 165441,9 | 893209,4 | 177390,6 | الخدمات |
| **13548132,0** | **3963760,6** | **15702042,6** | **5247365,3** | **المجموع الفرعي** |
| 1147351,397 | | 1257150,7 | | الضريبة على القيمة المضافة |
| 329345,5 | | 362128 | | حقوق الجمارك |
| **15024828,9** | | **17321321,3** | | **الإنتاج المحلي الخام** |
| 8194927,5 | | 8829858,1 | | إستهلاكات منتجة |
| **23219756,4** | | **26151179,4** | | **الإنتاج الإجمالي الخام** |

**المصدر: http://www.ons.dz/IMG/pdf/Production-nation-selon-activit- 16/12/2015**
**للإحصائيات الوطني الديوان: المصدر SJ.pdf**

**الملحق 2: استقرارية سلسلة الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر 1990-2020**

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -2.241676 | 0.4509 |
| Test critical values: | 1% level | -4.296729 | |
| | 5% level | -3.568379 | |
| | 10% level | -3.218382 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 05/26/22 Time: 17:04
Sample (adjusted): 2 31
Included observations: 30 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| GDP(-1) | -0.319319 | 0.142447 | -2.241676 | 0.0334 |
| C | -205649.0 | 413137.9 | -0.497773 | 0.6227 |
| @TREND("1") | 181822.5 | 83024.87 | 2.189977 | 0.0373 |

**المصدر :**من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج eviews 10

**الملحق 3** : استقرارية سلسلة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة بالجزائر 1990-2020

Null Hypothesis: VAGRI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -2.229240 | 0.4556 |
| Test critical values: | 1% level | -4.339330 | |
| | 5% level | -3.587527 | |
| | 10% level | -3.229230 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(VAGRI)
Method: Least Squares
Date: 05/26/22 Time: 17:07
Sample (adjusted): 5 31
Included observations: 27 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| VAGRI(-1) | -0.106818 | 0.047917 | -2.229240 | 0.0368 |
| D(VAGRI(-1)) | -0.029270 | 0.197451 | -0.148239 | 0.8836 |
| D(VAGRI(-2)) | 0.344119 | 0.208489 | 1.650537 | 0.1137 |
| D(VAGRI(-3)) | 0.589559 | 0.211239 | 2.790956 | 0.0109 |
| C | -43827.88 | 36021.41 | -1.216717 | 0.2372 |
| @TREND("1") | 9591.849 | 4235.523 | 2.264620 | 0.0342 |

Null Hypothesis: D(VAGRI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.874536 | 0.0026 |
| Test critical values: | 1% level | -4.309824 | |
| | 5% level | -3.574244 | |
| | 10% level | -3.221728 | |

**المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج eviews 10**

**الملحق 4** : استقرارية سلسلة القيمة المضافة لقطاع الصناعة بالجزائر 1990-2020

Null Hypothesis: VIND has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.274098 | 0.0116 |
| Test critical values: | 1% level | -4.339330 | |
| | 5% level | -3.587527 | |
| | 10% level | -3.229230 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(VIND)
Method: Least Squares
Date: 05/26/22 Time: 17:10
Sample (adjusted): 5 31
Included observations: 27 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| VIND(-1) | -0.249668 | 0.058414 | -4.274098 | 0.0003 |
| D(VIND(-1)) | 0.908621 | 0.231095 | 3.931815 | 0.0008 |
| D(VIND(-2)) | 0.518091 | 0.307946 | 1.682407 | 0.1073 |
| D(VIND(-3)) | 1.234669 | 0.282866 | 4.364862 | 0.0003 |
| C | -22950.36 | 9860.201 | -2.327575 | 0.0300 |
| @TREND("1") | 5585.391 | 1530.107 | 3.650327 | 0.0015 |

**المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج eviews 10**

**الملحق 5** : استقرارية سلسلة القيمة المضافة لقطاع التجارة بالجزائر 1990-2020

Null Hypothesis: VCOM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -4.793313 | 0.0045 |
| Test critical values: | 1% level | -4.416345 | |
| | 5% level | -3.622033 | |
| | 10% level | -3.248592 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(VCOM)
Method: Least Squares
Date: 05/26/22 Time: 17:08
Sample (adjusted): 9 31
Included observations: 23 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| VCOM(-1) | -1.690036 | 0.352582 | -4.793313 | 0.0004 |
| D(VCOM(-1)) | 1.009246 | 0.253004 | 3.989055 | 0.0015 |
| D(VCOM(-2)) | 0.759659 | 0.292863 | 2.593908 | 0.0223 |
| D(VCOM(-3)) | 1.432567 | 0.298180 | 4.804373 | 0.0003 |
| D(VCOM(-4)) | 2.333722 | 1.149558 | 2.030103 | 0.0633 |
| D(VCOM(-5)) | 1.346226 | 0.938592 | 1.434303 | 0.1751 |
| D(VCOM(-6)) | 2.353070 | 0.888030 | 2.649763 | 0.0200 |
| D(VCOM(-7)) | 3.571108 | 1.212368 | 2.945563 | 0.0114 |
| C | -694520.7 | 149716.2 | -4.638915 | 0.0005 |
| @TREND("1") | 90262.91 | 17592.56 | 5.130743 | 0.0002 |

**المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج eviews 10**

**الملحق 6** : استقرارية سلسلة القيمة المضافة لقطاع النقل والاتصالات بالجزائر 1990-2020

Null Hypothesis: VTC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -2.387007 | 0.3781 |
| Test critical values: | 1% level | -4.309824 | |
| | 5% level | -3.574244 | |
| | 10% level | -3.221728 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(VTC)
Method: Least Squares
Date: 05/26/22 Time: 17:11
Sample (adjusted): 3 31
Included observations: 29 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| VTC(-1) | -0.141352 | 0.059217 | -2.387007 | 0.0249 |
| D(VTC(-1)) | 0.677119 | 0.254501 | 2.660580 | 0.0134 |
| C | -40896.68 | 36013.42 | -1.135595 | 0.2669 |
| @TREND("1") | 10665.75 | 4839.396 | 2.203943 | 0.0370 |

Null Hypothesis: D(VTC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -3.726879 | 0.0408 |
| Test critical values: | 1% level | -4.416345 | |
| | 5% level | -3.622033 | |
| | 10% level | -3.248592 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values

**المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج eviews 10**

# الفهرس

**الفصل الأول : الإطار النظري.....2**

**المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول التنويع الإقتصادي.....3**

المطلب الأول : تعريف التنويع أهدافه ودوافعه.....3

الفرع الأول : تعريف التنويع الإقتصادي .....3

الفرع الثاني : أهداف و دوافع التنويع الاقتصادي .....5

المطلب الثاني : أشكال وأهمية التنويع الإقتصادي.....7

الفرع الأول : أشكال التنويع الإقتصادي .....7

الفرع الثاني : أهمية التنويع الاقتصادي .....

المطلب الثالث : محددات ومؤشرات التويع الاقتصادي .....9

الفرع الأول : محددات التنويع الإقتصادي .....9

الفرع الثاني : مؤشرات التنويع الإقتصادي .....

المطلب الرابع : تجارب الدول الرائدة في تطبيق سياسة التنويع الإقتصادي .....15

**المبحث الثاني : دراسات سابقة حول التنويع الاقتصادي.....19**

المطلب الأول: دراسات وطنية.....19

المطلب الثاني: دراسات عربية.....23

المطلب الثالث: دراسات أجنبية.....26.

**الفصل الثاني : الدراسة القياسية لمصادر التنويع في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات 1990 - 2020.....32**

**المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.....34**

المطلب الأول : الطريقة المستخدمة في الدراسة .....34

الفرع الأول : تحديد مجتمع و عينة الدراسة .....34

الفرع الثاني :تحديد متغيرات الدراسة.....

المطلب الثاني: الأدوات الإحصائية و القياسية لدراسة .....38

الفرع الأول: النماذج القياسية المستعملة لدراسة .....38

الفرع الثاني :التكامل المشترك Cointegration .....

**المبحث الثاني. بناء النموذج القياسي.....58**

المطلب الأول : تحليل متغيرات النموذج .....58

الفرع الأول : القطاعات الارتكازية في الاقتصاد الجزائري.....58

الفرع الثاني : قياس درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هيرشمان (H.H).....

المطلب الثاني : الدراسة القياسية لأثر القطاعات على الناتج المحلي الإجمالي .....71

الفرع الأول : توصيف النموذج القياسي .....71

الفرع الثاني : تقدير النموذج.....

المطلب الثالث : نتائج والمناقشة .....83